## الفصل الرابع

# العمل السياسي للجبهة

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

# الجبهة الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية

## ومواقف الجبهة من القضايا المطروحة وتحالفها مع فصائل المقاومة

جاء الإعلان عن تأسيس «منظمة التحرير الفلسطينية» تعبيراً عن الحاجة لبعث وإحياء الكيانية والشخصية الفلسطينية المستقلة، ورغم أن ذلك قد تم بقرار عربي اتخذ في مؤتمر القمة العربية بالقاهرة عام ١٩٦٤، فإنه كان يلتقي - دون شك - مع طموح الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل الحفاظ على هويته الوطنية المستقلة، وحاجته إلى إطار موحد يقود نضاله الوطني، من أجل الحصول على حقوقه الوطنيه المشروعه.

وقد اعتبرت «حركة القوميين العرب» - النواة المؤسسة للجبهة الشعبية - من القوى المؤيدة «لمنظمة التحرير» ككيان، حيث شاركت في المجلس الوطني الفلسطيني الأول(*) الذي عقد في مدينة القدس، خاصة وأن ثقة «الحركة» بالقيادة المصرية كانت كبيرة، وربطتها علاقات حميمة بالرئيس جمال عبد الناصر، الذي دعا لتأسيس هذا الكيان(١).

(*) المجلس الوطني الفلسطيني هو أعلى هيئة صانعة للقرار في المنظمة، وكان عدد أعضائه، في فترة البحث ٣٩٤ عضوا، يفترض أنهم يمثلون قطاعات الشعب الفلسطيني، الجغرافية، والثقافية، وقد خصص المجلس عددا معيناً من مقاعده للفلسطينيين في المناطق المحتله، ولكن الاحتلال الاسرائيلي منع هؤلاء الأعضاء من حضور دورات المجلس من عام ١٩٦٧ حتى الدورة العشرين عام ١٩٩١. ويؤخذ أعضاء المجلس من ثلاث فئات مختلفة: من المنظمات المقاتلة (فتح - الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية - الخ)، حسب نسبة قوتها الفعلية، ومن الاتحادات والمنظمات الشعبية، ومن المستقلين. إدوارد سعيد، وإبراهيم أبو لغد وآخرون: الواقع الفلسطيني، الماضي والحاضر والمستقبل، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٤٣.

وقد رفضت حركة القوميين العرب فكرة المنظمة في بداية الأمر، وسبب ذلك- كما ادعت الحركة - أن الذى أوجد فكرة الكيان هم الزعماء العرب، فالفكرة بحد ذاتها حسب وجهة نظرهم كانت موضع شك، حيث اعتبرت الحركة أن القادة العرب يؤيدون فكرة الكيان الفلسطيني المستقل، لا لشئ إلا لأنه يخدم مصالحهم[1]. إلا أن قرار مؤتمر القمة العربى الأول عام ١٩٦٤ أسند مهمة إعلان قيام المنظمة للسيد أحمد الشقيري، حيث خوله صلاحيات واسعة، فأصدرت الحركة بياناً في ١٤ حزيران / يونيو ١٩٦٤، أوضحت فيه إصرار القوى الثورية الفلسطينية على إنجاح مشروع الكيان الفلسطيني، وفسرت موقفها الإيجابى وتأييدها المبارك للشقيرى، على الرغم من اختلاف المواقف السياسية لكل منهما، وكانت هذه المباركة بسبب موقف عبد الناصر المؤيد للشقيرى[2] وعلى هذا الأساس أخذت الاعتراضات التى أبدتها «حركة القوميين العرب» في السابق - حول صلاحيات مجلس الجامعة في بحث الموضوع - تتلاشى، واعتبرت الحركة أن المنظمة تتيح فرصة، ومتنفساً للعمل الفلسطيني في أماكن تواجده المختلفة[3] إلا أن قبول حركة القوميين العرب فكرة انشاء «منظمة التحرير الفلسطينية» لا يعنى بالمطلق عدم وجود تحفظات حول كيفية عمل المنظمة وممارسات قياداتها، فقد وجهت الحركة انتقادات لقيادات منظمة التحرير، ولطريقة عملها بعد انعقاد المجلس الوطنى الفلسطيني الأول، وبينت الحركة موقفها بوضوح، وأعلنت أنها ليست ضد منظمة التحرير، أو ضد

(١) جورج حبش: مسار التجربة الرائدة ،مرجع سبق ذكره (٨٩٢) ٢١/ ١٢.

(١) كوهين: مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣.

(٢) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، مرجع سبق ذكره، ١٩٦٦، ص ١٠٢.

(٣) مبادئ العمل الثورى: دراسة قدمتها قيادة العمل الفلسطيني لحركة القوميين العرب للمؤتمر الوطنى الفلسطيني الثانى، ٣١ آيار/ مايو، القاهرة ١٩٦٥، ص ١٠.

كيان فلسطيني، ولكنها ضد الممارسات اللامعقولة، واللاثورية التى تمارسها قيادة المنظمة، بسبب تعرضها لضغوط من الحكومات العربية، التى لا تريد من المنظمة أكثر من أن تكون شكلية، وبعيدة عن الجماهير الفلسطينية[1].

كما انتقدت «الحركة» انعقاد المؤتمر الفلسطينى تحت رعاية الملك حسين، واعتبرتها محاولة لفرض الوصاية الهاشمية على الشعب الفلسطينى[2] وكذلك اعترضت على الطريقة التى تم بها تأليف اللجنة التنفيذية للمنظمة، وشككت في مقدرة هذه اللجنة على القيام بمهامها؛ لعدم تمثيلها للجماهير والقوى الفلسطينية بموضوعية[3]، إلا أن الحركة تفهمت بعد فترة وجيزة سبب رضوخ «المجلس الوطنى الفلسطينى» للضغوط الرسمية العربية (الأردنية، والسعودية) وذلك حتى لا تعارض هذه الحكومات إقامة «المنظمة»[*] على أن يتم التغيير الجذرى في مضمون «المجلس» بعد قيام منظمة التحرير.

ويذكر الشقيرى أن «حركة القوميين العرب»، و«جبهة تحرير فلسطين»، و«حركة فتح» كان لها تمثيل في المجالس الوطنية الأولى[4] وقد عقدت «المنظمة» في

(١) المرجع نفسه، ص ١٠.

(٢) إبراهيم أبراش: البعد القومى للقضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥.

(٣) بيان مشترك لحركة القوميين العرب، واتحاد طلبة فلسطين، وجبهة التحرير الفلسطينية، والشباب العربى الفلسطينى في لبنان ، حول الكيان الفلسطيني، الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، الجامعة الأمريكية، دائرة الدراسات السياسية الإدارة العامة، بيروت ١٩٦٥، ص ١٠٦.

(*) استطاع الشقيرى بعد عناء شديد الحصول على موافقة الملك حسين على إنشاء الكيان الفلسطينى، شرط أن يصرح الشقيرى بأن الكيان لا يعنى سلخ الضفة الغربية عن الأردن، وأن يعرب عن عدم نية المنظمة مستقبلا ممارسة أية سيادة على الضفة الغربية، مما اضطر الشقيرى لإبداء موافقته.. أحمد الشقيرى: من القمة إلى الهزيمة، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

(٤) عصام سحنينى: شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد (٤١/ ٤٢)، كانون الثانى – شباط، ١٩٧٣، ص٦٠.

أوائل عام ١٩٦٦ عدداً من الاجتماعات والمفاوضات مع القوى الفلسطينية في بيروت، بهدف توحيد العمل الفلسطيني، حيث ضمت هذه الاجتماعات ممثلين عن حزب البعث، وحركة القوميين العرب، ومنظمات صغيرة أخرى، تألفت في ختامها لجنة تحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد(١).

ثم سرعان ما اختلفت المنظمة مع هذه الفصائل، فظهر الصراع، واشتد مع «حركة القوميين العرب، التي أصدرت بياناً شرحت فيه حقيقة الخلاف بينهم وبين الشقيري، واتهموه بأنه يريد استبعادهم من المجلس الوطني الفلسطيني(٢).

واعترف الشقيري بوجود خلاف مع «حركة القوميين العرب»، واتهمهم بمحاولة الضغط عليه من أجل زيادة عدد أعضائهم في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأسفر هذا الخلاف في النهاية عن استبعاد أعضائها إلى مكاتب خارج الوطن، بعيداً عن الساحة الحقيقية للعمل الفلسطيني، وعن بعض المراكز الحساسة في المنظمة(٣).

لذا يمكن القول إنه على الرغم من التقارب المتواضع ما بين «حركة القوميين العرب» وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، فإن هذا التقارب شكل نقله نوعيه مهمة على الساحة الفلسطينية، حيث غذا مدخلاً أوسع وأشمل، يمكن أن يوفر حداً معيناً من الوحدة الوطنية الفلسطينية، ودفع النضال الفلسطيني إلى الاتجاه

(١) حميد: مصدر سبق ذكره، ص ١٦. وانظر كذلك خيرية قاسمية: أحمد الشقيري زعيماً فلسطينيا ورائدا عربيًا، لجنة تخليد ذكرى أحمد الشقيري، الكويت ١٩٨٧، ص ٣٠٦.

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٦.

(٣) اليوميات الفلسطينية: المجلد الثاني من ١/ ١/ ١٩٦٥ إلى ٣١/ ١٢/ ١٩٦٥، مركز الأبحاث (م. ت. ف) بيروت ١٩٦٦، انظر كذلك الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٩.

الصحيح، خصوصاً بعد أن حسمت حركة القوميين العرب إعلان حرب العصابات، وأعلنت قيادة منظمة التحرير استعدادها للمساعدة[1] الأمر الذى كان من الممكن أن يوفر قاعدة واسعة للعمل الفدائى الذى بدأ يشق طريقه على الساحة الفلسطينية.

وقد أعلنت الجبهة الشعبية أواخر عام ١٩٦٧ مع انطلاقتها موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية، معتبرة إياها إطارا للوحدة الوطنية. كما أكدت مجمل تقارير المؤتمرات الوطنية للجبهة الشعبية على أهمية حشد قوى الثورة في إطار جبهة وطنية، تكون صيغتها منظمة التحرير، لمواجهة العدو الصهيونى، وأهميتها كعامل من عوامل الانتصار[2] وأكد المؤتمر الوطنى الرابع للجبهة على الحفاظ على مكتسبات «منظمة التحرير» كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطيني، وأهمية المنظمة كهوية وطنية للشعب الفلسطينى، معبرة عن شخصيته الوطنية في مواجهة عمليات الطمس والتشتت للشخصية الوطنية الفلسطينية، وهذا يعبر عن اهتمام الجبهة ووعيها الخاص الفلسطينى[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن موقف «الشعبية» عند انطلاقتها بشكل عام من منظمة التحرير لم يختلف كثيرا عن موقف المنظمات الأخرى، وخاصة «حركة فتح»، فقد طالبت الشعبية بضرورة اعتماد الشعب الفلسطينى على نفسه، وضرورة تغيير أساليب العمل الوطنى الفلسطينى، موضحة أن مرحلة التحرير التى يمر بها

(١) حسين أبو النمل: قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٨، تطورات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وعسكرية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٤٥.

(٢) انظر الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠، انظر أيضا «التقرير للمؤتمر الوطنى الثالث» مهمات المرحلة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

(٣) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطنى الرابع ١٩٨١، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٠.

الشعب الفلسطينى تفرض قيام تحالف وطنى ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث تحقق المنظمة تمثيل الشعب الفلسطينى على الصعيد الرسمى، والعربى، والدولى، وتقدم المساندة والدعم لمنظمات المقاومة، وتكون المنظمة هى الإطار الواسع الذى يمكن أن تلتقى فيه كافة فصائل العمل الوطنى الفلسطينى[1].

وقد مرت علاقات الجبهة بمنظمة التحرير بمحطات عديدة صعودا وهبوطا، فمنذ أن تسلم الشقيرى رئاسة المنظمة، أصبح الزعيم الذى لا ينازع في منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن الانتقادات بدأت توجه ضده، لا من المعارضين الذين انتقدوه منذ البداية فحسب، بل كذلك من الذين عملوا معه داخل المنظمة، خصوصا في عامى ١٩٦٦ و ١٩٦٧ بتهمة تفرده في قيادة المنظمة،ثم أنه نسب إلى المنظمة عمليات عسكرية قام بها فدائيون في الأرض المحتلة دون أن تكون للمنظمة علاقة بها[2].

وقد اعترف الشقيرى في مذكراته بأنه كان يتخذ قراراته دون الرجوع إلى اللجنة التنفيذية أو المجلس الوطنى الفلسطينى[*] ولهذا بدأت تظهر داخل المنظمة انتقادات

(١) مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول ما تراه في طبيعة المنظمة، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(٢) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – سلام الأوهام، دار الشروق، ص٦١، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٩٠.

(*) على سبيل المثال لم يكشف الشقيرى لأحد من المسئولين في المنظمة عن نتائج المفاوضات التى أجراها مع الزعماء العرب والأجانب، وأكبر دليل على ذلك أنه رفض، بعد زيارته مع وفد فلسطيني للصين الشعبية، الإفصاح عما دار في مفاوضاته مع شوان لاى رئيس وزراء الصين للوفد الفلسطينى الذى كان بانتظاره، مع العلم بأنه تم الاتفاق على فتح مكتب للمنظمة في بكين، ولم يسمع الوفد الفلسطينى المكون من اثنى عشر شخصا أى شئ عما حدث في العاصمة الصينية إلا من الصحف ووسائل الإعلام. انظر أحمد الشقيرى من القمة إلى الهزيمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

ضد تصرفات الشقيرى، وضد التصريحات التى كان يطلقها دون استشارة أحد[1].

وقد أدى ذلك إلى نشوء خلافات لم تتعد في بداية الأمر التباين في وجهات النظر من بعض القضايا. ولكن سرعان ما تطور هذا الخلاف ليصبح موقفا علنياً ضد الشقيرى داخل قيادة المنظمة[2] إذ وجه سبعة أعضاء[*] من اللجنه التنفيذية مذكرة للسيد أحمد الشقيرى يطالبوه فيها بالاستقاله. وجاء في المذكرة: «إننا مع معرفتنا التامة بجميع الصعوبات التى تعرضت لها المنظمة منذ نشوئها حتى الآن، ومع إدراكنا لجميع الظروف التى أحاطت ولا تزال تحيط بها، إلا أننا نعتقد – على ضوء تجاربنا معكم في فترات متفاوتة، وفي اللجان التنفيذية المتعاقبة – إنه كان للأساليب التى تمارسون بها أعمال المنظمة، وتصرفون بها شؤونها الأثر الرئيسى فيما تعانيه من جمود، وما تتعرض له من أخطار. ولم تكن هذه الأساليب أقل ضررا للمنظمة من العوامل الخارجية عنها» ... وتابعت المذكرة: «ونعتقد أن تنحيكم عن رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة خدمة وطنية، حيث تهيئ جوًا صالحا للعمل الجدى».

كذلك طالبت الجبهة الشعبية عبر مجلة «الحرية» البيروتية، الناطقة بلسان الجبهة الشعبية بتنحية أحمد الشقيرى، وذلك في عددها الصادر في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧[3]، إلا أن الشقيرى قام بفصل الأعضاء السبعة في ١٩ من الشهر نفسه، وانضم إلى المطالبين بتنحية الشقيرى عبد المجيد شومان رئيس الصندوق

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٩٣-٩٩٤.

(*) السبعة هم عبد الخالق يغمور، وبهجت أبو غربية، وأسامة النقيب، ويحيي حمودة، ووجيه المدنى، ونمر المصرى، ويوسف عبد الرحيم. الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مرجع سبق ذكره، ص ١١١.

(٣) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦.

القومى[1]. وفي اليوم نفسه أصدرت الجبهة الشعبية بياناً أيدت فيه مذكرة أعضاء اللجنة التنفيذية، والتى طالبوا فيها بتنحية أحمد الشقيرى عن رئاسة المنظمة، ودعت في البيان إلى وضع كافة إمكانيات المنظمة في خدمة حركة المقاومة الفلسطينية، وذلك بتقديم دعم غير متحفظ للمنظمات الفلسطينية، وتخليص المنظمة من التسلط الفردى، والارتجال الذى جعل من كافة مؤسساتها وخاصة اللجنة التنفيذية، مؤسسات مشلولة عن العمل. ورفض التسلط الفردى، وتخطيه أمر لا يمكن أن يتم دون توفير قيادة جماعية، همها إزالة العقبات من وجه العمل الفلسطينى، حتى ينمو بشكل طبيعى وفعال[2].

وقد وجد رئيس المنظمه نفسه وحيدا، وبالذات بعد تخلى الرئيس عبد الناصر عنه، كما تجلى ذلك في موقف الصحافة المصرية آنذاك[3] مما دفع أحمد الشقيرى إلى الاستقالة في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧.

وتولت لجنة تنفيذية مؤقتة مسؤولية قيادة المنظمة بقيادة نائب الرئيس يحيى حمودة، وأصدرت اللجنة التنفيذية الجديدة بيانا في ٢٥ كانون الثانى / يناير ١٩٦٧ أعلنت فيه عزمها العمل على تشكيل مجلس وطنى جديد تنبثق عنه قيادة جماعية تحقق الوحدة الوطنية، وتطور أجهزة المنظمة، وتعبئ الجهود القومية[4].

وبدأت اللجنة التنفيذية الجديدة فى مطلع عام ١٩٦٨ اتصالاتها مع «حركة فتح»، والجبهة الشعبية، لتحقيق الوحدة الوطنية، تمهيدا لانعقاد المجلس الوطنى

(١) المرجع نفسه، ص ١١٢.

(٢) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠-٣١.

(٣) عبد الرحمن: منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.

(٤) وثائق فلسطين: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، تونس، ١٩٨٧، ص ٣٥٨.

الرابع، لذلك تم تشكيل لجنة تحضيرية مكونة من ٢١ عضوا من كل من منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة فتح، والجبهة الشعبية، وجيش التحرير الفلسطيني، والصندوق القومي، وبعض الأعضاء المستقلين. وبعد عدة اجتماعات تم الاتفاق على تشكيل المجلس الوطني من مائة عضو، موزعين على مختلف الفصائل، على أساس حصول كل فصيل على حصة معينة توازي حجم قوته، ووجوده، وشعبيته في الساحة الفلسطينية(١)، فنال جيش التحرير وقوات التحرير الشعبية ٢٠ مقعدا، وحصل المستقلون على ٢٩ مقعدا، أما المنظمات الشعبية فنالت ٣ مقاعد، في حين حصلت المنظمات الفدائية على ٤٨ مقعدا، كانت حصة الجبهة الشعبية ١٠ مقاعد(٢).

وتشكلت لجنة تحضيرية لتسمية أعضاء المجلس الجديد ضمت من قادة «فتح» ياسر عرفات، وخليل الوزير، وكمال عدوان، ومن «الجبهة الشعبية» وديع حداد، وأحمد جبريل، ومن «اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير» يحيى حمودة(٣). وقد استطاعت «حركة فتح» أن تؤمن أعداداً إضافية لها داخل المجلس، بأن جاءت بمعظم المستقلين وممثلي المنظمات الشعبية من مؤيدي فتح، الأمر الذي استفز الجبهة الشعبية، فدعت أعضاءها ومؤيديها إلى مقاطعة المجلس، مما ساعد حركة فتح على بسط نفوذها، والسيطرة على منظمة التحرير(٤).

أما الدورة الخامسة، فشهد تشكيلها صعوبات كبيرة، خاصة عندما عارضت

(١) حميد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(٢) منظمة التحرير الفلسطينية: المجلس الوطني الفلسطيني من ١٠-١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨، الدورة الرابعة، القاهرة، ص ٨٥-٨٧.

(٣) حورانى: الفكر ...، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.

(٤) عصام عدوان: حركة فتح (١٩٥٨-١٩٦٨)، السلطة الوطنية، وزارة الإعلام، غزة، ٢٠٠٥، ص٢١٩.

أغلب الفصائل توسيع عدد العضوية، ولخلافات حول توزيع الحصص على الفصائل(*)، ورغبة من كل تنظيم الحصول على العدد الأكبر من المقاعد(١).

وعقدت الدورة الخامسة بالقاهرة في شباط / فبراير ١٩٦٩، بالحد الأدنى من النصاب القانونى، فحضر ٧١ من أصل ١٠٥، حيث قاطع الدورة ١٦ عضوا من المستقلين، و ٥ أعضاء من جيش التحرير الفلسطينى، مع استمرار امتناع الجبهة الشعبية، وكان مجموع المقاطعين ٣٣عضوا(٢)، وانتخب في هذه الدورة لجنة تنفيذية جديدة ضمت ممثلين عن «فتح»، و«الصاعقة»، وبعض المستقلين، وانتخب ياسر عرفات – لأول مرة – رئيسا للجنة التنفيذية(٣)، واقتسمت حركة فتح، وطلائع حرب التحرير الشعبية مقاعد اللجنة التنفيذية المهمة في المنظمة، في حين أبقوا القليل لبعض العناصر المستقله الموالية إما لفتح أو للطلائع(٤) مما أثر سلبا على دور الجبهة الشعبية في الساحة الفلسطينية، لاسيما بعد وقوع عدة انشقاقات داخلها في تلك الفترة، الأمر الذى أضعف من قوتها، وشتت وزنها التنظيمي. حاولت اللجنة

(*) أعلن عن تشكيل المجلس الوطنى في دورته الخامسة من ١٠٥ أعضاء، موزعين على النحو التالى: ٣٣ مقعدا «لفتح»، و١٢ للجبهة الشعبية، و١٢ «للصاعقة»، و١١ «للجنة التنفيذية»، و٥ لجيش التحرير الفلسطينى، وواحد للصندوق القومى الفلسطينى، و٣ للاتحادات، و٢٨ للمستقلين. لكن الجبهة الشعبية، وقادة جيش التحرير اعترضا على هذا التوزيع؛ خوفا من سيطرة «فتح» على المنظمة، انظر: وليد الجعفرى: العمل الفدائى ١٩٦٧-١٩٦٩" والعمل في الساحة الفلسطينية ١٩٦٨-١٩٧٠، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها وتأسيسيها ومساراتها، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، ١٩٨٧، ص ١٦٠.

(١) إبراهيم المصرى : المجلس الوطنى الفلسطينى ( البنية السياسية والاجتماعية)، رسالة دكتوراه، قسم السياسة، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٨٥.

(٢) عدوان: حركة فتح (١٩٥٨-١٩٦٨) مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠.

(٣) حميد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٤) عبد القادر ياسين: شبهات ...، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.

التنفيذية التفاوض مع الجبهة من أجل عودتها لمؤسسات المنظمة وخاصة للمجلس الوطنى، لكن هذه المفاوضات فشلت، بسبب إصرار «الشعبية» على حل المجلس الوطنى حلا تاما[1]، كما طالبت «الجبهة الشعبية» منظمة التحرير بإدراج الرجعية العربية ضمن معسكر الخصم، انطلاقا من موقف الجبهة الأيديولوجى[2].

ونتيجة لأزمتها الداخلية[*]، وموقفها السابق من المنظمة امتنعت الشعبية عن المشاركة في المجلس الوطنى السادس المنعقد في القاهرة في أيلول / سبتمبر ١٩٦٩[3]، وأصدرت بيانا فسرت فيه الأسباب التى دعتها إلى عدم المشاركة في المجلس، وأهم ما جاء في بيانها:

- ترى الجبهة أن منظمة التحرير في تكوينها الحالى تعيش واقعا بيروقراطيا لا يصلح، ولا يمكنها من قيادة الجماهير، ولا يؤهلها تحقيق صيغة وحدة وطنية سليمة.

- الجبهة لا ترفض منظمة التحرير كاسم للوحدة الوطنية، أو إطار للتعاون بين تنظيمات المقاومة، لكنها ترفض أن يكون هذا الإطار بهذه التركيبة.

- ترى الجبهة أن الصيغة الأنسب للعمل المشترك في هذه المرحلة هى صيغة العلاقات الجبهوية.

- عدم دخول الجبهه للمجلس الوطنى لا يعنى عدم استعدادها للاشتراك مع منظمة التحرير، وقيادة الكفاح المسلح في أية مواجهة مع العدو[4].

---

(١) المصرى: مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.

(٢) جورج حبش: مسار التجربة الرائدة، مرجع سبق ذكرة، ص ٢١.

(*) انشقاق الجبهة الديمقراطية عنها.

(٣) المصرى، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨.

(٤) الهدف، ٦/ ٩/ ١٩٦٩، ص ٧.

استمرت الجبهة فى اتخاذ مواقف المعارضة في العمل الفلسطينى ومنظمة التحرير لاسيما مقاطعة مجالسها الوطنية، إلى أن وجهت الحكومة الأردنية ضربتها الشرسة إلى حركة المقاومة الفلسطينية في شباط / فبراير ١٩٧٠، فشاركت الجبهة «بالقيادة الموحدة للحركة الفدائية الفلسطينية»(*)، ثم شاركت في المجلس الوطنى السابع(*) المنعقد في القاهرة في أيار/ مايو ١٩٧٠، كذلك شاركت في الدورة الثامنة المنعقدة في شباط / فبراير ١٩٧١، ولكن بممثل رمزى واحد في كلتا الدورتين(١).

وأصدرت الجبهة بياناً موضحة موقفها، قالت فيه: «إن المجلس الوطنى الفلسطينى بتركيبته الحالية، وبأسلوب عمله، وعدم وضوح العلاقات بين القوى المشتركة فيه، وغموض مواقفه، لا يوفر الحد الأدنى من الشروط المطلوبة لقيام

(*) وقد عبر عبد القادر ياسين ، وهو مفكر يسارى فلسطينى حول «القيادة الموحدة» بقوله: إنها أرقى الأشكال الجبهوية التى تحققت منذ نشأة العمل الفدائى في مطلع عام ١٩٦٥، بجمعها لأول مرة كافة المنظمات الفدائية، ولسيادة العلاقات السليمة بين أطراف هذه المؤسسة الجبهوية، كما اعترفت هذه القيادة في بيان لها في السادس من آيار/ مايو ١٩٧٠ بمنظمة التحرير على أنها أرضية للوحدة الوطنية الفلسطينية.

انظر : عبد القادر ياسين: شبهات ...، مرجع سبق ذكره، ص ١١٦.

( *) وافق المجلس في هذه الدورة على صيغة اتفاق بين فصائل المنظمة، والذى حدد الأسس التى تتعاون المنظمات الفدائية على ضوئها، وفي مقدمة هذه الأسس : اعتبار المنظمة هى الإطار العريض للوحدة الوطنية. كذلك تضمن الاتفاق الأسس الفكرية، والسياسية التى وافق عليها الجميع، ومنها «أن ينطلق النضال الفلسطينى من الإيمان بوحدة الشعب في الساحة الفلسطينية الأردنية» وقد أدخل الاتفاق بعض التغييرات في توصيات اللجنة السياسية التى طرحت في الدورة السابقة، فاستبدل الاتفاق بتعبير «القوى الرجعية العربية»، تعبير «القوى العميلة المرتبطة بالامبريالية والاستعمار»، دراسة حول منظمة التحرير الفلسطينية، مسيرتها التنظيمية والسياسية عبر ست عشرة دورة للمجلس الوطنى الفلسطينى، دار الجليل، عمان، ١٩٨٤،ص ١٠٥.

(١) المرجع نفسه، ص ١٠٥.

جبهة وطنية فاعلة ونامية تصمد أمام كافة التحديات التى تواجهها حركة المقاومة في هذه الفترة الحرجة».

كما طالبت الشعبية بتعديل الميثاق الوطنى الفلسطيني ليلائم متطلبات المرحلة الراهنة، وتشكيل قيادة سياسية وعسكرية موحدة، مع احتفاظ كل فصيل من فصائل المقاومة باستقلاله الأيديولوجى والتنظيمى، كما طالبت بإعادة تشكيل المجلس الوطنى، ليمثل قطاعات أوسع من الشعب الفلسطينى[1] وقد عادت الجبهة لتشارك بشكل كامل في المجلس الوطنى التاسع المنعقد في القاهرة في تموز / يوليو ١٩٧١، في ظروف صعبة على صعيد العمل السياسى والعسكرى للمنظمة وفصائلها بعد أن كانت السلطة الأردنية قد وجهت طعنتين للحركة الفدائية الأولى في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠[2] والثانية أثناء انعقاد هذه الدورة وتميزت عضوية هذه الدورة بزيادة عدد ممثلي الفصائل[*] إلى ٧٩ عضوا، حصلت الجبهة على ١٢ عضوا[3] وفي هذه الدورة قدمت الجبهة مشروع برنامج العمل الإعلامى الموحد، ومشروع برنامج العمل المالى الموحد، ومشروع برنامج العمل العسكرى الموحد[4].

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية في مسيرة الجبهة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨. وانظر كذلك بيان للجبهة حول الاشتراك في أعمال المجلس الوطنى الفلسطينى السابع، ٣٠/ ٥/ ١٩٧٠.

(٢) ياسين: شبهات ...، مرجع سبق ذكره، ص ١١٦.

(*) الفصائل هى: فتح، وطلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبى، والهيئة العامة لتحرير فلسطين، ومنظمة فلسطين العربية، انظر فى ذلك: ماجد الزبيدى: تطور عضوية المجلس الوطنى ١٩٦٤-١٩٩٦، دراسة توثيقية (م. ت. ف). عمان/ ٢٠٠١ ص٢٠٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٦.

(٤) للمزيد حول هذه المشاريع، انظر الملحق رقم(٥).

غير أنه في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ جرى تجميد لعضوية الجبهة الشعبية من اللجنة المركزية لمنظمة التحرير، بسبب خروجها عن قرارات اللجنة بشأن خطف الطائرات التى نفذتها الجبهة، وعقب ذلك بخمسة أيام في ١٦ أيلول/ سبتمبر ألغى قرار التجميد ، بعد قيام الملك حسين بتشكيل حكومة عسكرية برئاسة (محمد داود العباسى) لمواصلة مؤامرته التصفوية ضد فصائل المقاومة في الأردن[١] وسارعت اللجنة المركزية إلى اختيار أمانة عامة لها، لتسيّر العمل اليومى الفلسطينى، وتتصدى للأحداث الطارئة في الأردن، وقد ضمت الأمانة العامة كلاً من: (ياسر عرفات، وصلاح خلف، وكمال عدوان عن فتح)، (وجورج حبش عن الشعبية)، و(نايف حواتمه عن الديمقراطية)، و(ضاحى جميعانى عن الطلائع)[٢] وبدأت المفاوضات من خلال اللجنة التنفيذية. وعلى مستوى اللقاءات الخاصة بين ممثلى الفصائل الفلسطينية لإيجاد صيغة توافقية لتوحيد فصائل الثورة، تطورت على هامش انعقاد المؤتمر الشعبى في أوائل نيسان/ ابريل ١٩٧٢، الذى أوصى بتشكيل مجلس وطنى على أسس جبهوية، وتوسيع عضوية المجلس بعد انتخاب لجنة متابعة مكونة من ٢٢ عضوا من أعضاء المؤتمر الشعبى، حيث أخذ المجلس في دورته الاستثنائية العاشرة - المنعقدة في القاهرة في ٦-١٢ نيسان/ ابريل - بهذه التوصيات، وقررت زيادة عدد العضوية لمائة وخمسين عضوا، مع إقرار زيادة عدد ممثلى الفصائل الفدائية إلى خمسة وثمانين عضوا[٣]، وعادت الجبهة الشعبية لتدخل في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وبذلك تكون قد وضعت حداً شكليا لموقف المعارضة والمقاطعة الذى وقفته طوال الفترة الماضية.

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

(٢) ياسين: شبهات ...، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

(٣) المصرى: مرجع سبق ذكره، ص ٩٠.

وكان المجلس الوطنى الحادى عشر المنعقد في القاهرة في يناير / كانون الثانى ١٩٧٣ فرصه مناسبة من أجل تعزيز الوحدة الوطنية، وقد جاء في البرنامج السياسي للمجلس قرار يقضى بإقامة جبهة وطنية أردنية – فلسطينية، تناضل من أجل إسقاط النظام الأردنى، وإقامة حكم وطنى ديمقراطى، وقد رحبت الجبهة الشعبية بهذه القرارات، ووصفتها بأنها إنجاز وطنى كبير، وقدمت الجبهة ورقة للمجس انتقدت فيه المصالحة بين عرفات والنظام الأردنى في جدة بوساطة مصرية – سعودية، كما انتقدت الجبهة جمود العمليات العسكرية من لبنان، ولامت اللجنة التنفيذية، لضعف نشاطها في الأرض المحتلة، ولصمتها تجاه مشاريع التسوية والحلول «السلمية»[1].

غير أن الوضع تغير من جديد. ففي مطلع عام ١٩٧٤ توترت العلاقات الداخلية بين فصائل المقاومة، وتمثل ذلك في انسحاب الجبهة الشعبية من اللجنة التنفيذية، وحصول بعض الاشتباكات المسلحة المحدودة[2]، وأتت هذه التطورات في ختام مرحلة جديدة من الحوار الفلسطينى المكثف داخل منظمة التحرير، وذلك بعد انتهاء حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وكان محور هذا الحوار يدور حول النهج السياسى للمقاومة على المستويين العربى والدولى، وظهرت الحاجة إلى عقد دورة جديدة للمجلس الوطنى الفلسطيني، بهدف تحديد برنامج مرحلى لمواجهة التطورات المستجدة بعد الحرب بموقف فلسطينى موحد[3]. ونتيجة لهذا الوضع المتوتر بين فصائل المنظمة، تم تأجيل عقد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطنى

(١) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٥.

(٣) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣، أنظر أيضا فيصل حورانى: الفكر السياسي الفلطسينى، مرجع سبق ذكره، ص٨١.

الذى كان مقررا عقده في شباط/ فبراير ١٩٧٤، إلى موعد لاحق حتى تسوى الخلافات في وجهات النظر بين الفصائل، والتوصل إلى صيغة موحدة يمكن تكريسها رسميا في قرارات المجلس الوطنى[١].

وجرت مداولات حول هذه القضايا داخل اللجنة التنفيذية في ١٥ فبراير / شباط ١٩٧٤، طرحت خلالها مسودة برنامج مقدم من «فتح، والصاعقة، والجبهة الديمقراطية، أكدوا فيها على الهدف الاستراتيجي للثورة في بناء الدولة الديمقراطية على كافة الأراضى الفلسطينية، كما تحدد أسس الاتفاق على بناء «السلطة الوطنية» على الأراضى الفلسطينية التى قد ينسحب عنها الاحتلال[٢]، إلا أن المجلس المركزى أجل مداولة هذا البرنامج بطلب من الجبهة الشعبية، والتى تقدمت بمشروع آخر، أكد أيضا على الهدف الاستراتيجى في بناء الدولة الديمقراطية، ورفض قرار ٢٤٢، وحق الشعب في بناء كيانه المستقل، والذى تتمكن الثورة من تحقيقه من خلال الكفاح المسلح، والتأكيد على أن أى سلطة فلسطينية ستقوم على أية أرض فلسطينية نتيجه التسوية السياسية القائمة على أساس ٢٤٢ لايمكن أن تكون إلا سلطة رجعية ومستسلمة[٣].

وقد انعقدت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطنى في القاهرة في ١ حزيران/ يونيو ١٩٧٤، وخرجت ببرنامج سياسى مرحلى، عرف باسم «برنامج النقاط العشر»[*] وبموافقة فصائل المقاومة كافة[١]، إلا أن الإجماع الفلسطينى على صعيد

(١) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢) المرجع نفسه: ص ٢٢.

(٣) نفسه: ص ٢٣.

(*) للمزيد حول برنامج النقاط العشر «انظر منظمة التحرير الفلسطينية» المجلس الوطني الفلسطيني – الدورة الثانية عشره من ١-٩ حزيران ١٩٧٤، ص ٥٣-٥٥.

فصائل المقاومة بدأ يتخلله بعض الخلافات منذ نهاية حزيران/ يونيو من السنة نفسها، وتبلور موقف «الرفض الفلسطيني» في تموز/ يوليو، بإقامة تحالف بين ثلاثة تنظيمات فلسطينية هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية.

وكان بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في النصف الأول من تموز/ يوليو أول إشارة إلى معارضة برنامج النقاط العشر(*)، وأكدت الشعبية على إنها ارتضت التعاطي بصيغة النقاط العشر، رغم أن هذه الصيغة لاتمثل وجهة نظرها بشكل واضح وحاسم، حيث انها ناضلت من أجل منع حدوث أي تفجر في الساحة الفلسطينية، وأشارت إلى تصريحات بعض قيادة المنظمة، والتي تدل على استعدادهم لحضور مؤتمر جنيف، واللقاء مع الملك حسين، حيث يعتبر ذلك « علامات بارزة على طريق الانحراف» عن الميثاق الوطني الفلسطيني، وتجاوزاً للبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية(1). واتهمت قيادة المنظمة – ممثلة في حركة فتح – بأنها فسرت برنامج النقاط العشر الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني بشكل مغاير لما

(١) عبد الرحمن : منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٣.

(*) إن الذي أثار الجدل هو المادة الثالثة المرتبطة بالمادة الثانية، والتي جعلت الهدف المرحلي للثورة الفلسطينيه هو «إقامة سلطة الشعب الوطنية المقاتلة على كل جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية»، فمن جانبها لم تعترض «الشعبية» على تحرير فلسطين على مراحل، إذ من الصعب تصور تحررها دفعة واحدة، ولكنها كانت تخشى من إقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين في إطار مشاريع التسوية. نايف حواتمه وقيس عبد الكريم: البرنامج المرحلي ١٩٧٣ – ١٩٧٤، صراع – وحدة في المقاومة الفلسطينية، دار التقدم، بيروت ٢٠٠٢، ص١٥٠.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، مرجع سبق ذكره، ص٢٧، وانظر كذلك اليوميات الفلسطينية: المجلد العشرون، من ١/ ٧/ ١٩٧٤ الي ٣١/ ١٢/ ١٩٧٤، مركز الأبحاث (م.ت.ف.) بيروت، ١٩٧٩، ص٧٩.

فهمته الجبهة، وأن قيادة المنظمة قبلته كستار للانحراف عن الثورة، والسير في خط الاستسلام[1].

وقد وجهت التنظيمات الثلاثة في ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٧٤ مذكرة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حيث كان مضمونها تصحيح نهج المنظمة، وبينت موقفها بشأن علاقة المنظمة بالنظام الأردني، وذلك بعد صدور البيان المصري الأردني المشترك في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٧٤ ( بيان الإسكندرية)[*].

وأعلنت المذكرة أن المطلوب لمواجهة بيان الإسكندرية ليس التنديد فحسب، بل ايضا عودة منظمة التحريرعن كل سياساتها وممارساتها الخاطئة، ومحاربة الأنظمة العربية الدائرة في ركاب التسوية السلمية وطالبت المذكرة اللجنة التنفيذية بمناقشة مواقفها تلك في أول اجتماع لها، وإعادة النظر فيها، وخصوصاً في علاقة المنظمة مع (الأنظمة العربية)، وإلا فإن هذه التنظيمات ستجد نفسها مضطرة إلى « اتخاذ الخطوات النضالية التى تراها ملائمة لتصحيح خط الثورة السياسي[2]»، كما أكدت الجبهة على أنها ستبقى ضمن إطار منظمة التحرير مادامت المنظمة خارج إطار مؤتمر جنيف.

---

(١) محسن صالح: مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٩.

(*) صدر البيان إثر انتهاء محادثات الملك حسين مع الرئيس السادات في الإسكندرية، وقد أكد البيان على تمثيل الأردن للفلسطينيين في الضفتين الشرقية والغربية من نهر الأردن، وعدم إشراك منظمة التحرير في أعمال مؤتمر جنيف منذ بدايتها، وإنما في المرحلة المناسبة، ودعا إلى تطبيق اتفاق فك الارتباط بين إسرئيل والأردن كخطوة أولى نحو الحل السلمى العادل. ورغم تراجع حكومة مصر عن مفهوم البيان فإن الحكومة الأردنية أكدت تمسكها به، معتبرة نفسها ممثلة للأردن بضفتيه، بينما يمكن لمنظمة التحرير أن تمثل الفلسطينيين في مناطق أخرى.

انظر : عصام سخنيني، شؤون فلسطينية، (بيروت)، عدد ٣٧، أيلول / سبتمبر ١٩٧٤، ص ١٨٣- ١٨٥ أيضاً عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥.

(٢) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

وقد عقد أحمد اليمانى رئيس دائرة التنظيم الشعبي في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن الجبهة الشعبية مؤتمراً صحافياً فى ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ - بعد أن تجاهلت اللجنة التنفيذية مذكرة التنظيمات الثلاثة - أعلن اليمانى فيه انسحاب الجبهة من اللجنة التنفيذية، وقال أن أسباب الانسحاب من اللجنة التنفيذية تدور كلها حول ما سماه الخط السياسي المستسلم الذى تسير على أساسه قيادة منظمة التحرير، واستعدادها للاشتراك في مؤتمر جنيف، وإجراء اتصالات سريه مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقال: «لم يعد بوسع الجبهة أن تبقى ضمن إطار اللجنة التنفيذية، كى لا تتحمل مسئولية الانحراف التاريخي الذى تسير فيه قيادة المنظمة»[1]. إلا أن الجبهة أكدت على بقائها في المجلس الوطنى الفلسطينى، وفي الاتحادات والمنظمات الجماهيرية[2].

لهذه الأسباب كان رفض الجبهة الشعبية للبرنامج السياسي المرحلي، والنقاط العشر الذى تبنته المنظمة، والذى حمل في طياته مرحلية التحرير، معتبرة أن هذا البرنامج يحمل - ولأول مرة - موقفاً فلسطينياً قائماً على الاعتراف والتفاوض مع العدو[3] وفي مطلع تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، توجه حبش إلى العراق على رأس وفد مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية - القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية ( الموالية للعراق)، وجبهة النضال الشعبي الفلسطينى، حيث أعلن

(١) أحمد اليمانى: تجربتى المتواضعة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ، وثائق وشهادات، الجزء الخامس، دار كنعان للدراسة والنشر والتوزيع، دمشق ، ٢٠٠٤، ص ١٤٦-١٥٣. انظر أيضاً الهدف (٢٧١) ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤/ ص٤.

(٢) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢، مرجع سبق ذكره ، ص٢.

(٣) أبو علي مصطفي: حوار الوحدة الوطنية الفلسطينية، أجرى الحوار أحمد خليفة ، مجلة الدراسات الفلسطينية، (بيروت) العدد (٤٠) مؤسسة الدراسات الفاسطينية، بيروت، ١٩٩٩ ،ص ٤٢.

باسم هذه التنظيمات وباسم القيادة القومية لحزب البعث الحاكم، بياناً مشتركاً جاء فيه: «إن الجانبين يشجبان الاتجاهات الانحرافية على الساحة الفلسطنية، وجر القوى الفلسطينية إلى المشاركة في مشاريع التسويات التصفوية» واتفقا على معارضة هذه المقترحات ومقاومتها، وعدم السماح بتمريرها، كما اتفقا على أن ذلك يقتضي إقامة جبهة موحدة، تضم قطاعات المقاومة، وجميع الهيئات والتنظيمات الشعبية، والشخصيات الوطنية، الرافضة للحلول الاستسلامية، وهكذا شهدت العاصمة العراقية يوم ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، ولادة «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية «التى عرفت بجبهة الرفض»[1].

**وقد تضمن البيان التأسيسى لجبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية مجموعة من البنود من أهمها:**

- رفض كل أشكال التسوية الاستسلامية مع العدو الصهيونى، سواء الجزئية منها، أو الشاملة.
- رفض أى تفاوض مع العدو الصهيونى بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- النضال من أجل التحرر، وإحباط كافة مشاريع التسوية المطروحة.
- الدعوة لتعزيز الوحدة الوطنية على أساس برنامج نضالى رافضاً للتسوية
- العمل على تصعيد الكفاح المسلح لتحرير كامل التراب الوطنى الفلسطينى.
- رفض البرنامج المرحلي الهادف لتحقيق السلطة الوطنية من خلال المؤتمرات، والتأكيد على أن هذه سلطة تأتي عبر نهج الكفاح المسلح وليس عن طريق

(١) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٣١.

المؤتمرات[1].

وقد امتنعت جبهة الرفض من المشاركة في الوفد الفلسطيني المتوجه إلى مؤتمر القمة العربي في الرباط في ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤. كما رفضت الجبهة الشعبية المشاركة في وفد المنظمة المشارك في الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة القضية الفلسطينية في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر من السنة نفسها، ورفعت الجبهة مذكرة إلى رئاسة المجلس الوطني في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر طالبت بعقد دورة للمجلس الوطني لمناقشة الخط السياسي الذي تنتهجه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية[2].

وأصدرت جبهة الرفض بياناً، أعلنت فيه أن الطرف الفلسطيني المنحرف والذي يُشكَّل من اليمين الرجعي، واليسار الانتهازي[3] يسابق بخطواته الاستسلامية «الأنظمة العربية» التي تقود التسوية، وتستعد للجلوس مع العدو الصهيوني للتفاوض في مؤتمر جنيف[4] المستند إلى القرار ٢٤٢، الذي يشير إلى مبدأ الانسحاب من أراضي احتلت عام ١٩٦٧، ويفرض بالمقابل الاعتراف بوجود إسرائيل على الجزء الأكبر من أرض فلسطين، وضمان أمن ذلك الوجود وحدوده[5].

(١) الجبهة الشعبية : محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره ، ص٨١.

(٢) عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص٢١٨.

(٣) المقصود باليسار الانتهازي هو: الجبهة الديمقراطية التي تبنت البرنامج المرحلي، واعتبرت نفسها صاحبة المبادرة، فيما سمي بالبرنامج المرحلي . نايف حواتمة ،وقيس عبد الكريم: البرنامج ... مرجع سبق ذكره، ص ٤٢-٦٠.

(٤) بيان جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، مصدر سبق ذكره، ص٤١٢.

(٥) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، مرجع سبق ذكره، ص ٢.

والجدير بالذكر أن الجبهة قد اتخذت هذا الموقف الصلب من منظمة التحرير، مع أن المنظمة لم تُدْعَ إلى المشاركة في مؤتمر جنيف الذى كان يفترض عقده في تلك الفترة، وبالتالي، لاداعى لأن تخوض الجبهة وفصائل المنظمة هذا الصراع على قضايا وهمية، دون أن تتمخض عن نتائج تذكر. كما أن مؤتمر جنيف الذى عقد على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢، لا يعنى منظمة التحرير، وأنه من السابق لأوانه أن تتخذ الفصائل الفلسطينية موقفاً مسبقاً تجاه المؤتمر بالرفض أو بالقبول، وكان عليها أن تنتظر دعوة منظمة التحرير إلى حضور المؤتمر.

وقد قامت «جبهة الرفض» ببناء أطر ومؤسسات موازية للأطر القائمة داخل منظمة التحرير، مثل: القيادة اليومية المكونة من الأمناء العامين للتنظيمات الأربعة، والمجلس المركزى، واللجان المختلفة: كاللجنة العسكرية، ولجنة الأرض المحتلة، ولجنة الإعلام، وغيرها من اللجان، والتى واكبها تعديلات مختلفة منذ ظهور «جبهة الرفض» وحتى انتهاء هذه الظاهرة كإطار تنظيمى جبهوى لاحقاً، وبذلك أصبحت الساحة الفلسطينية منقسمة بين هذين الاتجاهين، بغض النظر عن حجم كل اتجاه وفعاليته، إذ أن أصداء هذه الانقسامات قد انتشرت على امتداد الساحة الفلسطينية، وتجاوزها إلى الساحة العربية، فوقفت بعض الدول العربية إلى جانب جبهة الرفض حيث مدتها بالدعم السياسي، والمادى، والمعنوى، بينما وقفت دول عربية أخرى إلى جانب قيادة المنظمة التى تضم «( فتح، الصاعقة، الجبهة الديمقراطية)»[1].

وبالرغم من تعبير جبهة الرفض عن تيار تاريخي عميق فى الحركة الوطنية الفلسطينية، فإنها لم تستطع أن تكون في مرحلة التطلع الواسع نحو الاستقلال

(١) عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٧.

الوطني بديلاً عن منظمة التحرير المعترف بها على نطاق واسع، إذ بقيت منظمة التحرير محتفظة بمركزها على الصعيدين العربي والدولي، وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وبنفوذها السياسي الواسع في مختلف القطاعات والأوساط الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها[1].

وهكذا استمرت جبهة الرفض قائمة داخل الحياة السياسية الفلسطينية ولكن بطريقة سطحية، دون إن تستطيع اختراقها لنيل التأييد الشعبي الملموس، خاصة في الضفة وقطاع غزة، والضفة الشرقية لنهر الأردن، واقتصر مجمل نفوذها وتأييدها المحدود على بعض القطاعات الفلسطينية في لبنان وغيره، خاصة في مخيمات اللاجئين، وعليه فقد خفتت المؤسسات والأطر الموازية التي أقامتها جبهة الرفض.

وهكذا فقد حل عام ١٩٧٥، ومنظمة التحرير منقسمة على نفسها بين تيارين:

- تيار قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والذي يضم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنظمة الصاعقة، حيث تزعم هذا التيار حركة فتح.

- تيار جبهة القوى الرافضة لنهج التسوية والحلول الاستسلامية، وتزعم هذا التيار «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» وكان يضم هذا التيار الجبهة الشعبية - القيادة العامة، «وجبهة التحرير العربية») «وجبهة النضال الشعبي». وقد عرفت القيادات الأولى ومؤيديها بالقابلين بالدولة، في حين عرف الآخرون بالرافضين لها.

والواقع أن انسحاب الجبهة الشعبية من اللجنة التنفيذية كان خطأ استراتيجياً اقترفته الجبهة لعدة أسباب، منها:

- كان عليها البقاء داخل اللجنة التنفيذية لكشف ما تصورت أنه تراجع في نهج منظمة التحرير، ولتحاول التحالف مع أكبر عدد من أطراف المقاومة داخل

(١) الشعيبي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٣- ٢٠٤.

اللجنة التنفيذية، لإحباط التوجه الذى بررت به انسحابها.

- اختارت قيادات الجبهة لحظة انسحابها فى وقت كان لمنظمة التحرير انتصارات سياسية دولية (خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٣ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٤)، وفي تلك الدورة حصلت منظمة التحرير على صفة عضو مراقب في هذا المحفل الدولي، وهو توقيت غير ملائم تكتيكيا للانسحاب وبذلك يمكن القول إن الجبهة كانت عاجزة عن تقديم وممارسة منحى جديد للعمل الفلسطينى أكثر ثورية وراديكالية. وإن كانت الجبهة قد وجهت انتقادات عنيفة جداً لأسلوب العمل في الثورة الفلسطينية عامة، ولمنظمة التحرير وأجهزتها البيروقراطية، ومحاربة عقلية التسوية، وما تفرزه من مشاريع تستهدف قضية الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه، وتصفية القضية بمشروعات الكيانات أو الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، والتصدى لهذه المشاريع بالكفاح المسلح، وبالنضال الجماهيري المرتبطة به.

وبينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تراكم انتصاراتها السياسية على الصعيدين الدولي والعربي(*). في ظل تعمق الانشقاق السياسي بين صفوفها، كانت تختمر في لبنان العوامل السياسية، والطائفية، والديموغرافية، والاجتماعية، التى أدت في نيسان/ أبريل ١٩٧٥ إلى تفجر الحرب الأهلية اللبنانية(*) وسرعان ما واجه

(*) كانت منظمة التحرير قد انتزعت قرارات القمة العربية السابقة في الرباط عام ١٩٧٤، حول مسألة التمثيل، وبعد أن دخلت المنظمة إلي هيئة الأمم، ونالت شرعية دولية ، وحازت علي اعتراف عدد كبير من الدول في العالم، وانظر فى ذلك : عيسي الشعيبى: مرجع سبق ذكره، ص٢١١.

(*) شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٧٥ تصاعداً في حدة المواجهة الاجتماعية في لبنان،والتى اتخذت طابعاً عنيفاً، منذ بداية شباط / فبراير ، إثر قيام وحدات من الجيش اللبنانى بمهاجمة مظاهرة نظمها الصيادون في مدينة صيدا. انظر: ماهر الشريف: البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره ص٢٥١.

تنظيم جبهة الرفض امتحاناً لقوته، ففي ١٣ نيسان/ أبريل من العام نفسه تعرضت حافلة تحمل مؤيدين لجبهة الرفض كانوا يحضرون مهرجاناً في بيروت الغربية، تعرضوا لكمين في ضاحية عين الرمانة من القوات اللبنانية المارونية، مما أسفر عن مقتل ٢٧ شخصاً منهم، وقد فجر هذا الحادث نار الحرب الأهلية في لبنان بين المعسكر الفلسطيني - اللبناني الوطني، وبين المعسكر الانعزالي.

وقد استلزمت هذه الحرب من كافة القوى الفلسطينية أن تنخرط سوية في النضال لحماية الثورة، وتدريجياً نشأ على الساحة اللبنانية ما سمى« بالقيادة الفلسطينية» التي واصلت اجتماعاتها على مستوى الأمناء العامين لمختلف التنظيمات الفلسطينية، بما فيها أطراف جبهة الرفض، وذلك لمناقشة الأوضاع، ثم إعلان المواقف رسمياً عبر مؤسسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، والمجلس المركزي[1].

غير أن مجريات التحول المتتالية في القتال الذي دار في لبنان ١٩٧٥-١٩٧٦، حمل إلى السطح- على المستوى الفلسطيني- اختلافات أساسية بين المواقف الأيديولوجية، خاصة بين حركة فتح التي تقود المنظمة وبين الجبهة الشعبية، فرأت فتح تجنب التورط في القتال اللبناني لمدة طويلة، ومنع اتساع النزاع، والسعي إلى إبقائه في حدوده الدنيا اللازمة، للحفاظ على منظمة التحرير، ومحاولة الالتفاف دائماً باتجاه العملية الدبلوماسية.

أما الجبهة الشعبية فرأت أن هذه الحرب يجب أن تكون في إطار منظورها القومي، إذ رأت الشعبية أن اليسار اللبناني هو جزء أساسي من حركة التحرير الوطني العربية، ولابد من استمرار دعمه[2].

(١) عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٧.

(٢) هيلينا كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٣٣١، انظر أيضاً: الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٥٢٠.

وكانت الأزمة الحاسمة تلك التى نشأت بفعل معارك الجبل في أيلول / سبتمبر، وتشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٦، إذ قررت حركة فتح أنه لم يعد في وسعها الاستمرار في دعم الزعيم اليساري/ اللبناني كمال جنبلاط، وأنه لابد من اتفاق مع السوريين لوقف هذه الحرب(*). بينما أرادت الجبهة وجبهة الرفض مواصلة تحالفهم مع جنبلاط(١).

وقد انسحبت قوات فتح من المتن الأعلى بشكل منفرد، وذلك فى مطلع تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ وبدون تنسيق مع القوى الفلسطينية والوطنية اللبنانية الأخرى. وقد اعتبرت الجبهة الشعبية خطوة فتح هى نكوصاً أمام القوات السورية(٢). وقد نددت جبهة الرفض باتفاق دمشق آنذاك، معتبرة أن الاتفاق لم يشر من قريب أو بعيد للاحتلال السورى للأراضى اللبنانية، خاصة وأنه موجه ضد الثورة الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين، الذين أصروا على خوض المعركة، ولكنهم لم يفلحوا في مواجهة القوات السورية، حيث خرجت جبهة الرفض من هذه اللأزمة ضعيفة(٣)، إضافة إلى الخلافات الداخلية التى وقعت بين تنظيمات جبهة الرفض، والتى أدت إلى إحداث تبديل في تماسكها واستقرارها، وخاصة بعد تجميد عضوية الجبهة الشعبية – القيادة العامة فى جبهة الرفض في صيف ١٩٧٦، نتيجة تأييدها

(*) وقعت «فتح» في ٢٩ تموز / يوليو ١٩٧٦ «اتفاق دمشق» مع السوريين، وقد نص الاتفاق على وقف إطلاق النار وتشكيل لجنة لبنانية سورية فلسطينية برئاسة ممثل الجامعة العربية للإشراف على وقف إطلاق النار، ونص الاتفاق على إزالة المظاهر المسلحة خلال ١٠ ايام، تحت إشراف «قوات الردع العربية» الموجودة في لبنان، غالبيتها من القوات السورية. انظر: الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

(١) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٢.

(٢) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية العام ١٩٧٦، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

(٣) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٢.

للتدخل السوري في لبنان، والتى أدت في نيسان/ أبريل ١٩٧٧ إلى انقسام الجبهة الشعبية- القيادة العامة، وخروج جناح منها بزعامة: محمد عباس« أبو العباس » وطلعت يعقوب، حيث شكلا فصيلاً جديداً، أطلق عليه « جبهة التحرير الفلسطينية»[١].

وقد نجح أبو العباس في التحالف مع جبهة الرفض، منهياً علاقة أحمد جبريل بها، لكن مجموعة أبو العباس كانت أضعف وأقل عدداً من مجموعة أحمد جبريل، وقد عملت الخصومات والخلافات بين أحمد جبريل، وأبو العباس على زيادة انعدام الثقة فى نشاط فصائل المقاومة الفلسطينية « المعارضة»[٢].

وحدث تطور آخر فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٧٧، كان حاسماً في انحلال جبهة الرفض، وهو زيارة الرئيس السادات إلى القدس، حيث ظل الرافضون - فترة من الوقت - يتهمون قيادة منظمة التحرير بمحاولة إيجاد طريقة لإقحام أنفسهم في عملية السلام التى أطلقها السادات، لكن اتضح للرافضين فيما بعد أن السادات لم يدخل تلك القيادة في هذه العملية، ولم يعرض على منظمة التحرير بالانضمام إلى المفاوضات التى أعقبت فكرة جنيف، لذلك لم تعد المنظمة قادرة على المضى في هذا الطريق، خصوصاً مع تعاظم الائتلاف العربي المعادى لهذه السياسة[٣].

وقد قال ياسر عرفات فى كلمة ألقاها فى مؤتمر القمة العربى المصغر(*) الذى انعقد فى طرابلس فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ «إن الثورة الفلسطينية قد

(١) دراغمة: الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٤.

(٢) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٣.

(٣) عدوان: حركة فت...، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٣.

(*) عقد بدعوة من الرئيس الليبي، العقيد معمر القذافي، وحضرته كل من سوريا، والجزائر، واليمن الديمقراطي، والعراق، ومنظمة التحرير، وأطراف «جبهة القوى الرافضة للحلول الإستسلامية».

انطلقت من أجل تحرير كامل التراب الوطني، وإن خطها الاستراتيجي كان وسيبقى هو تحرير كامل التراب الفلسطيني، وإن فلسطين ستظل عربية، مهما طال الزمن، وإن قضيتها هي قضية العرب، ويجب أن يتحمل الجميع مسئوليته تجاهها»[1].

لكن عرفات أبقى لنفسه مع ذلك هامشاً من حرية التحرك على المستوى التكتيكي، وذلك عندما ذكر بأن تسجيل الموقف الاستراتيجي لا يجب أن يحول دون صياغته في آراء وإجراءات، لا تقيد حركتنا جميعاً على أي صعيد سياسياً كان أم دبلوماسياً[2].

وقد نتج عن هذا المؤتمر تشكيل جبهة قومية للصمود والتصدي، تكون سوريا ومنظمة التحرير نواتها، و شاركت فيها كافة الأطراف المشاركة في المؤتمر باستثناء العراق، وأعلن رسمياً عن قيام الجبهة القومية في الجزائر في مطلع شباط/ فبراير ١٩٧٨[3].

وبذلك ظل النظام العراقي الذي تأسست جبهة الرفض تحت رعايته، طوال عام ١٩٧٨ يتحرك بسرعة نحو التصالح مع الأنظمة العربية المحافظة، مبتعداً عن ميولة المعارضة السابقة، الأمر الذي أدى إلى انسحاب الجبهة الشعبية من موقفها السابق المؤيد للعراق[4] وبذلك أخذ الدعم العربي الخارجي لجبهة الرفض في الانهيار.

أما على الصعيد الفلسطيني، فقد عقد اجتماع فلسطيني على هامش اجتماع

(١) خطاب ياسر عرفات أمام مؤتمر القمة العربي المصغَّر في طرابلس، الوثائق العربية الفلسطينية، لعام ١٩٧٧، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٣- ٢٥٢.

(٢) الشريف: البحث ...، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٧٣.

(٤) كوبان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣.

طرابلس، حضره كافة فصائل منظمة التحرير« وبعد مناقشات اتفقوا على تعزيز الوحدة الوطنية في إطار المنظمة، وحل جبهة الرفض، وأصدر المجتمعون وثيقة الوحدة الوطنية، والتى عرفت باسم وثيقة طرابلس، والتى نصت علي:

- النضال من أجل إقامة جبهة تقدمية مناهضة لجميع الحلول الاستسلامية الامبريالية الصهيونية الرجعية، وأدواتها العربية في المنطقة.
- رفض قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.
- رفض كل المؤتمرات الدولية القائمة على أساس هذين القرارين بما فيها مؤتمر جنيف وغيره.
- التأكيد على الحق في العمل لإحقاق حقوق الشعب الفلسطينى المشروعة، وحق العودة وتقرير المصير في وطنه، بما فيه حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على أى جزء يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية في هذه المرحلة، دون صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف.
- إدانة أى طرف يرفض أو يعرقل قيام الجبهة العربية التقدمية.
- اتخاذ اجراءات المقاطعة السياسية ضد نظام السادات[1].

وعلى الرغم من ذلك، فقد قللت «حركة فتح» من أهمية « وثيقة الوحدة» التى اتفق عليها في طرابلس، حيث صرح أحد أبرز رموز فتح: «إن الوثيقة لم تتضمن جديداً[2].

(١) وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد ٧٤-٧٥ بيروت ،كانون الثاني (يناير) – شباط (فبراير) ١٩٧٨ ص٣٥٣- ٣٥٤.

(٢)خالد الحسن: الوثائق العربية لعام ١٩٧٧، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠٣.

وقد عبر جورج حبش عن هذا التحول بالتأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تبنت إثر صدور وثيقة طرابلس » برنامجاً رافضاً، وأن النقاط الست التي تضمنتها تلك الوثيقة قد أخرجت منظمة التحرير من كل مجرى التسوية وبشكل نهائي[1] فيما أكد (صلاح خلف)* على أن بيان طرابلس قد أدى إلى إنهاء جبهة الرفض، الأمر الذى يقوي منظمة التحرير الفلسطينية، ويمنع التدخل الرسمي في صفوفها[2].

وهذا ما حدث فعلاً، حيث إن وثيقة طرابلس أدت إلى انهيار جبهة الرفض، وعودة الجبهة الشعبية للمشاركة في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ولجنتها التنفيذية ابتداء من مطلع عام ١٩٧٩م، لتضع حداً لمقاطعتها التى استمرت خمس سنوات.

وجاء البرنامج السياسي والتنظيمى للوحدة الفلسطينية الذى أقره المجلس الوطنى الفلسطينى، الذى عقد في مدينة دمشق مابين ١٥ - ٢٢ كانون الثانى / يناير ١٩٧٩، والذى وافقت عليه جميع فصائل المقاومة، والذى شكل أرضية لأوسع لقاء عرفته منظمة التحرير منذ مطلع السبعينيات. ونظراً للأهمية التى اكتسبها هذا البرنامج بعد إقراره مباشرة، وخلال السنوات التى اشتدت فيها الأزمة داخل صفوف منظمة التحرير، سنتوقف أمام أبرز البنود السياسية والتنظيمية التى تضمنها[3].

---

(١) الشريف : البحث ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٣.

( *) أحد رموز حركه فتح وعضو اللجنه المركزية فيها.

(٢) الشريف: البحث ...، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٧.

(٣) انظر « البرنامج السياسي التنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية»، بيان سياسي عن أعمال الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد ٨٧-٨٨ شباط/ (فبراير) / آذار (مارس) ١٩٧٩، ص ٢٦٢- ٢٦٩ .

لقد وفر البرنامج بداية قاسماً مشتركا بين قوى «الرفض» «والقبول»، على مستوى تحديد أهداف النضال الوطنى الفلسطينى، عندما انطلق من الميثاق الوطنى الفلسطينى، وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، ووثيقة طرابلس الوحدوية، رابطاً الاستراتيجى بالمرحلي عبر تأكيده على حق الشعب الفلسطينى في إقامة الدولة الديمقراطية على كامل ترابه الوطني، وحقه فى العودة إلى وطنه، وتقرير مصيره على أرضه دون تدخل خارجي، وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطنى دون قيد أو شرط، وبموازات ذلك أعلن البرنامج رفض جميع القرارات، والاتفاقيات، والتسويات التى لا تعترف أو تنقص من حقوق الشعب الفلسطينى الثابتة في وطنه ..، وبشكل خاص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وكذلك رفض مشروع الحكم الذاتى فى الوطن المحتل... الذى يتنكر لحقوق الشعب الفلسطينى، وشدد البرامج على وحدة الشعب الفلسطينى داخل الوطن المحتل وخارجه، ووحدة تمثيله من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، داعيا إلى الدفاع عن المنظمة، ومقاومة كافة المحاولات التى تستهدف النيل منها، أو تجاوزها، أو خلق بدائل، أو شركاء لها في تمثيل الشعب الفلسطينى، وأعار البرنامج أهمية خاصة للنضال في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، فأكد على التصميم الثابت على مواصلة الكفاح المسلح وتصعيده، واتخاذ كافة أشكال النضال السياسى والجماهيرى خاصة داخل الأرض المحتلة.

وفي المجال العربى تبنى البرنامج الموقف الذى عبرت عنه الفصائل اليسارية الفلسطينية، وذلك حين أشار - في سياق تأكيده على مواجهة اتفاقيات كامب ديفيد وملحقاتها ونتائجها - إلى أن الجبهة القومية للصمود والتصدى، وحلقتها المركزية سوريا ومنظمة التحرير، تشكل القاعدة الرئيسية للتصدى لمؤامرة التسوية، داعياً

إلى العمل على تعزيز هذه الجبهة وتدعيمها، وتوسيع دائرتها. وفي البيان السياسى الصادر عنه اعتبر المجلس الوطنى ميثاق العمل القومى بين سوريا والعراق مرتكزا أساسياً لمواجهة المؤامرة، واستعادة التوازن الاستراتيجى مع العدو الصهيونى، الأمر الذى يحتم الوقوف إلى جانب هذا الميثاق ودعمه، ليحقق أهدافه في أسرع وقت ممكن».

وفيما يتعلق بالخلاف الذى برز حول مستقبل العلاقات الأردنية - الفلسطينية أقر المجلس الوطى الفلسطينى مبدأ الحوار مع الأردن، وذلك نظراً للعلاقة ذات الطبيعة الخاصة التى تربط بين الشعبين «محددا» القاعدة التى ستحكم علاقة منظمةالتحرير مع النظام الأردنى فيالتزام النظام الأردنى بقرارات القمة العربية في الجزائر والرباط، والتى تؤكد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى وحق الشعب الفلسطينى في إقامة دولته الوطنية المستقلة، ورفضه اتفاقيات كامب ديفيد ونتائجها، والتورط فيها، واستعداده لتمكين منظمة التحرير من ممارسة مسؤوليتها النضالية والشعبية ضد العدو الصهيونى.

وفي المجال الدولى، حسم البرنامج الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية، فأشار إلى دور الولايات المتحدة، سواء من خلال دعمها للكيان الصهيونى، أو من خلال أدواتها في المنطقة العربية بأنه يشكل عدواناً سافراً على الشعب الفلسطينى وقضيته الوطنية، مؤكدا على عزم منظمة التحرير على مقاومة سياسة الولايات المتحدة، وأهدافها، وممارساتها في المنطقة. وفي المقابل شدد البرنامج على أهمية تحالف المنظمة مع البلدان الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي، باعتبار أن هذا التحالف يشكل ضرورة وطنية في مجال التصدى للمؤامرات الأمريكية

الصهيونية على قضية فلسطين، وحركة التحرير الوطنى العربى ومنجزاتها .

وكانت البصمات التى تركتها الفصائل اليسارية الفلسطينية عليالبرنامج السياسى والتنظيمى الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى واضحة أيضاً في الميدان التنظيمى، إذ شدد هذا البرنامج على أن القيادة الفلسطينية قيادة جماعية، بمعنى أن القرار مسؤولية الجميع، سواء من حيث المشاركة في اتخاذه أو تنفيذه، وعلى أساس ديمقراطي، بالتزام الأقلية برأي الأكثرية طبقا للبرنامج السياسى والتنظيمى، وقرارات المجالس الوطنية ودعا البرنامج إلى ضمان مشاركة فصائل الثورة والقوى الوطنية الفلسطينية في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وفي مقدمتها المجلس الوطنى والمركزى، واللجنة التنفيذية، وعلى أسس جبهوية ديمقراطية، كما دعا إلى تشكيل لجان عليا متخصصة على أسس جبهوية، تتولى وضع الخطط لمراقبة التنفيذ لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة في المجالات العسكرية، والإعلامية، والمالية(١).

ولم تمض سوى أشهر قليلة على انتهاء أعمال الدورة الرابعة عشرة، والاتفاق على البرنامج السياسى والتنظيمى للوحدة الوطنية الفلسطينية، حتى عادت الفصائل اليسارية الفلسطينية إلى التشكيك في نوايا الحكومة الأردنية، و إلى انتقاد التنسيق القائم بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية، لا سيما في مجال دعم صمود سكان المناطق الفلسطينية المحتلة من خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة التى شكلت لهذا الغرض.

فقد أشارت الجبهة الشعبية فى منتصف تموز/ يوليو ١٩٧٩ على لسان أبو على مصطفي إلى «أن النظام الأردنى كان المستفيد الوحيد من العلاقة الأردنية –

(١) الشريف ، البحث ...، مرجع سبق ذكره ص٢٨٦.

الفلسطينية، وإنه قد جير علاقته مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تقوية دوره السياسى على الصعيدين الداخلى والخارجي»[1].

كما طرحت الجبهة الشعبية فى مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ أن الشروط الثلاثة التى وضعها المجلس الوطنى الفلسطينى في دورته الرابعة عشرة للموافقة على الحوار مع الأردن لم تزل حبراً على ورق« وهو ما يفرض إعادة النظر فى هذه المسألة، وترك مواقع الحوار مع النظام، والتوجه للنضال الجماهيرى، والحوار مع القوى الوطنية والتقدمية لإقامة الجبهة الوطنية المتحدة (الفلسطينية – الأردنية) بهدف انتزاع حق ثورتنا في النضال داخل الأرض المحتلة، ومن خلال الساحة الأردنية»[2].

ويمكن القول إنه تكمن في خلفية كل هذه الانتقادات اليسارية للتنسيق الأردنى- الفلسطينى قناعة لدى الفصائل والقوى اليسارية الفلسطينية بأن موقف الحكومة الأردنية الرافض لاتفاق كامب ديفيد هو موقف غير ثابت، وأن هذه الحكومة ماتزال – على حد تعبير نايف حواتمة – دائمة التطلع للتسوية الأمريكية، ومستعدة للانخراط بها، على قاعدة تجديد وضم الضفة والقطاع في إطار المملكة العربية المتحدة[3].

وفي الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى التى انعقدت في دمشق في نيسان / أبريل ١٩٨١، بدا وكأن قادة منظمة التحرير قد وافقوا على تقديم تنازل

(١) حديث صحفي لأبو على مصطفي، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠، مؤسسة الدرسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، ص٣٧١.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين :مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، ص١٤- ١٥.

(٣) الشريف : البحث ...، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٠.

للفصائل اليسارية بخصوص الموقف من مستقبل العلاقة الأردنية- الفلسطينية، حيث أكد البيان السياسى الختامى الصادر عن تلك الدورة على أهمية العلاقات النضالية الراسخة بين الشعبين الفلسطينى والأردنى، ودعمه للحركة الوطنية الأردنية في كافة المجالات، وخاصة في نضالها الوطنى ضد أيه محاولة لدفع الأردن للخروج عن مقررات القمة العربية والإسلامية فيما يتعلق بقضية فلسطين، ورفض اتفاقيات كامب ديفيد ومؤامرة الحكم الذاتى، كما شدد البيان بعد أن بحث نشاط اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة لدعم صمود سكان المناطق المحتله، على ضرورة العمل على المستوى العربى، من أجل أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية الكاملة في هذا الصدد(١).

كذلك مثل الإجماع الوطنى فى الدورة السادسة عشر للمجلس الوطنى في الجزائر في ١٤ شباط / فبراير ١٩٨٣، على قاعدة العمل الفلسطينى لضمان الوحدة الوطنية، فتنازلت قيادة المنظمة متمثلة فى حركة فتح من جهة، والمعارضون من جهة أخرى للوصول إلى صيغة مثلت الحد الأدنى الذى تلتقى حوله كل الأطراف(*).

وبعد انتهاء حرب لبنان عام ١٩٨٢ برز عامل شقاق في الصف الفلسطينى، فقد حصل تطوران سياسيان كرسا عملياً انقسام منظمة التحرير على نفسها، وقد تمثل التطور الأول في الاقتتال الفلسطينى الواسع، الذى اندلع في مدينة طرابلس شمالى

(١) المرجع نفسه، ص ٢٩١.

(*) فقد اكتفى « الإعلان السياسى » الصادر عن تلك الدورة باتخاذ سلسة من القرارات ، انطلاقًا من الميثاق الوطنى الفلسطيني، والبرنامج السياسى، وقرارات المجالس الوطنية السابقة فى المجالات الفلسطينية والعربية، والدولية . للمزيد انظر : منظمة التحرير الفلسطينية : الإعلان السياسى الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني ، الدورة السادسة عشر ، الجزائر ٢٢/ ٢/ ١٩٨٣، ص٩١٩ .

لبنان، والمخيمات الفلسطينية المحيطة بها، والذى انتهى في ١٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٣، بخروج ياسر عرفات وأنصاره من طرابلس[١].

أما التطور الثانى: فقد تمثل فى زيارة رئيس منظمة التحرير ( ياسر عرفات ) إلى القاهرة في ٢٢ من الشهر نفسه. وإثر هذين التطورين، وما سبباه من هزيمة سياسية كبيرة داخل صفوف المنظمة، برزت ثلاث تيارات فلسطينية متمايزة في مابينها:

الاتجاه الأول: ضم الجبهة الشعبية – القيادة العامة، ومعها حركة فتح – الانتفاضة (المنشقة عن ياسر عرفات )، ومنظمة الصاعقة، وجبهة النظال الشعبى، وقد سمى هذا الاتجاه: التحالف الوطنى. أما الأتجاه الثانى: فضم حركة فتح، وجبهة التحرير العربية، في حين ضم الاتجاه الثالث: القوى اليسارية الفلسطينية[*] والذى ضم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعى الفلسطينى، والتى انضوت في إطار أطلق على نفسه «التحالف الديمقراطى».

أما جبهة التحرير الفلسطينية فقد انقسمت على نفسها إلى مجموعتين: ارتبطت الأولى بالتحالف الديمقراطى بقيادة امينها العام طلعت يعقوب، بينما تحالفت الثانية

(١) أسعد عبد الرحمن : النضال الوطنى الفلسطينى فى إطار (م .ت.ف)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثانى، الدراسات الخاصة ، المجلد الخامس ، بيروت، ١٩٩٠ ، ص ٢٤٨: ٢٤٩.

(*) ساعد على تحقيق التحالف الذى حصل بين القوى اليسارية الفلسطينية في الأساس ذلك التحول السياسى الذى أخذ يطرأ منذ نهاية السبعينيات على مواقف الجبهة الشعبية ، ما جعلها تتماثل مع السياسة السوفييتية في المنطقة ،وقد تكرس ذلك التحول الذى طرأ على مواقف الجبهة في مؤتمرها الرابع المنعقد في نيسان / إبريل ١٩٨١ ، والذى أكد بعد أن انتقد مواقف الجبهة السابقة من سياسات الاتحاد السوفييتى – انظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين : التقرير السياسى الصادر عن المؤتمر الوطنى الرابع ، نيسان / ابريل / ١٩٨١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧-٣١.

والتى تصدرها الأمين العام المساعد محمد عباس ( أبو العباس) مع حركة فتح وجبهة التحرير العربية[1].

وقد دعت الجبهة الشعبية منذ اليوم الأول لزيارة ياسر عرفات للقاهرة لتشكيل ائتلاف وطنى يضم القوى والشخصيات الفلسطينية المناوئة لنهج عرفات، والداعية لمحاصرة نتائجه وإسقاطها[2].

وبعد الإعلان عن اللقاء الذى جرى بين رئيس المنظمة والرئيس المصرى حسنى مبارك في القاهرة، فى ٢٤/ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣. أصدر التحالف الديمقراطى بياناً أدان فيه اللقاء، باعتباره خطوة على طريق التعامل مع الحلول الأمريكية التى جسدتها اتفاقيات كامب ديفيد، واعتبر هذا التحالف أن ياسر عرفات بسياسته التى انتهجها يفقد أحقيته وأهليته في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والنضال الوطنى الفلسطينى[3].

وفي ٢٦ آذار مارس ١٩٨٤ وقّع التحالف ميثاقاً عرف «بميثاق عدن»[4]. بحضور الحزب الاشتراكى اليمنى، والحزبين الشيوعيين (اللبنانى والسورى)، وطرح برنامج سمي «مهمات الجبهة العريضة» بموافقة كافة أطراف التحالف الديمقراطى، وتضمن ١٢ نقطة أهمها: الحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية على أساس خطها الوطنى، وحماية منجزاتها، وصيانة وحدة المقاومة الفلسطينية بكافة قواها، وكذلك التصدي لسياسة الانحراف والاستسلام بكافة

(١) الشريف : البحث ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٥.

(٢) الهدف (دمشق) العدد ( ٧١٠) ١٣/ ٢/ ١٩٨٤ ،ص٢١

(٣) كريشان:منظمة ... ،مرجع سبق ذكره ،ص١٠٢ ،انظر أيضا: الهدف (دمشق) العدد (٧٠٥)، ٢/ ١/ ١٩٨٤، ص ١١ .

(٤) حول محضر لقاء عدن : انظر الهدف (دمشق) العدد (٧٣٠) ١٦/ ٧/ ١٩٨٤ ، ص ٨-١٠ .

مظاهرها، والإدانة الحازمة لزيارة عرفات للقاهرة، ومحاسبته عليها، واتخاذ الإجراءات التنظيمة بشأنها، في إطار المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير، كما تضمن البرنامج صيغة تنظيمية تقول في إحدى نقاطها: «إن الجبهة العريضة ليست قيادة بديلة لقيادة منظمة التحرير، ولا تهدف إلى إقامة مؤسسات موازية لمؤسساتها، بل تحرص على صيانة وحدة المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير»[1].

والواقع أن الجبهة الشعبية كانت تطمح منذ نهاية ١٩٨٣، إلى تشكيل جبهة وطنية واسعة تقف فى مواجهة قيادة منظمة التحرير وما تسميه الشعبية بالانحراف، لكنها اصطدمت في الفترة التى سبقت الإعلان عن اتفاق عمان بمعارضة حليفتها في إطار التحالف الديمقراطى (الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعى الفلسطينى) واللذان كانا يعتبران أن منظمة التحرير هى الجبهة العريضة التى تشمل كل التيارات، وتلتقى على برنامج القاسم المشترك، وإن تشكيل هذه الجبهة سيؤدى إلى تشكيل قيادة بديلة عن مؤسسات منظمة التحرير، وموازية لها، الأمر الذى يقود إلى تمزيق الوحدة الوطنية.

حدث كل ذلك عند إقدام قيادة منظمة التحرير على عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى في عمان في ٢٢-٢٩ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٤، وتجاوز تلك القيادة مبدأ الإجماع الوطنى[*] وإنهاء ما أسمته حالة الشلل التى عانت منها منظمة التحرير بعد وقوع الانقسام في صفوفها، والعمل على تفعيل نشاط

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

(*) اتضح هذا التوجه في تلك الدورة ،حيث عقد الاجتماع رغم مقاطعة العديد من الفصائل الفلسطينية لهذا المجلس، وعلى رأسها الجبهة الشعبية، انظر : كريشان : مرجع سبق ذكره، ص١٠٣.

المؤسسات التمثيلية للمنظمة وتأكيد شرعيتها(*).

إضافة إلى إعادة الزخم إلى تحرك منظمة التحرير السياسى على قاعدة النهج الذى اختطه رئيسها بعد الخروج من بيروت، والذى تميز بالسعى من أجل تطوير العلاقات مع الأردن، والتوصل إلى صيغة تحرك أردنى – فلسطينى مشترك، من جهة، ومواصلة التقارب مع مصر من جهة ثانية(١).

وقد امتنعت الشعبية ومعها الجبهة الديمقراطية، وعدد كبير من أعضاء المجلس عن الحضور(٢) وجاءت قرارات ونتائج الدورة السابعة عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى لتعطى تزكية لنهج ياسر عرفات، فاعتبر التقرير السياسى الذى قدمه فاروق القدومى باسم اللجنة التنفيذية للمنظمة « أن انعقاد المجلس الوطنى فى عمان يمثل نقطة انطلاق جديدة في العلاقات الأخوية المشتركة بين الشعبين الأردنى والفلسطينى»، وقد استندت قيادة المنظمة إلى التوجهات التى أقرها المجلس الوطنى، خصوصا فيما يتعلق بمستقبل العلاقة الأردنية الفلسطينية، وسارعت تلك

(*) كان ياسر عرفات يعتقد أن أزمة الثورة الفلسطينية هى أزمة اكتمال وليست أزمة انتهاء، محملا مسؤولية هذه الأزمة إلى كل من سوريا وليبيا، اللتان وضعتا ثقلها ضد الثورة الفلسطينية ، وذلك بعد أن قدمت هذه الثورة من خلال معركة بيروت شكل المواجهة الناجح للجماهير العربية، وطرحت من خلال هذا الشكل حلاً للمأزق الذى لم تستطع أن تحله الأنظمة العربية. انظر ماهر الشريف :البحث ...، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٤ ، نقلا عن النشرة (نيسقوسيا) : في محاورة للرئيس ياسر عرفات ، العدد ٢٥، ٨ نيسان/ أبريل، ١٩٨٥ ،ص ٧: ٨ .

(١) للمزيد حول قرارات المجلس في هذه الدورة انظر منظمة التحرير الفلسطينية ، المجلس الوطنى الفلسطينى الدورة السابعة عشر ، عمان ، ٢٢-٢٩ ، نوفمبر. ١٩٨٤.

(٢) انظر أسماء أعضاء المجلس الوطنى الذين اعتذروا عن عدم المشاركة في الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، الهدف (دمشق)، العدد (٧٤٨) .٢٦/ ١١/ ١٩٨٤.

القيادة إلى إحياء الحوار بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية(*). والذى أسفر في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥ عن التوصل إلى اتفاق للتحرك المشترك بين الطرفين، انطلاقا من روح قرارات مؤتمر قمة فاس(**). ومن الشرعية الدولية كما ورد في مقدمته، ولكن أهم ما تضمنه موافقة منظمة التحرير موافقةغير مباشرة على قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢، وقبولها مبدأ تشكيل وفد مشترك إلى مفاوضات السلام مع الحكومة الأردنية، وطرح الاتفاق خمسة أسس ومبادئ رئيسية هى(١):

- الأرض مقابل السلام، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن.
- حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، ويمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك، ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي المَنْوِى انشاؤه بين دولتى الأردن وفلسطين.
- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.
- حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

(*) كانت الحكومة الأردنية قد أعلنت فى نيسان/ أبريل ١٩٨٣، عن قطع الحوار مع منظمة التحرير بعد أن رفضت قيادة فتح، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تضمين صيغة مبادئ العمل التى اقترحها الأردن، بدعوتها للتعامل مع المبادرات السلمية، بما فى ذلك «مبادرة ريغان»، انظر: الشريف: البحث ...، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٦.

(**) والملاحظ عند رصد رفض فصائل اليسار الفلسطينية للمشاريع السلمية المطروحة، أنهم يتحفظون علي البند السابع من «مشروع فاس»، الذى نص على ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة، وما فيها من اعتراف ضمنى بدولة إسرائيل.

(١) نظر خالد الحسن : الاتفاق الأردنى الفلسطينى للتحرك المشترك (عمان) ١١/ ٢/ ١٩٨٥، في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك السياسى، دار الجليل، للنشر، عمان، ١٩٨٥، ص ٧١ .

- وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام فى ظل مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولى، وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، ضمن وفد مشترك مع الأردن وقد جوبه اتفاق التحرك المشترك الأردنى الفلسطينى الذى صار يعرف بـ «اتفاق عمان» واتفاق ١١ شباط، بمعارضة شديدة من قبل الفصائل المنضوية في إطار التحالفين الديمقراطى والوطنى، وإعادة ترتيب الأوضاع داخلها، ولا سيما بعد أن قررت الجبهة الشعبية، وجبهة التحرير الفلسطينية الخروج من التحالف الديمقراطى، وتشكيل إطار تنظيمى جديد مع فصائل «التحالف الوطنى» أطلق عليه اسم« جبهة الانقاذ الوطنى الفلسطينى في آيار/ مايو ١٩٨٥ »[١]. واعتبار هذه الجبهة إطاراً مؤقتا يهدف إلى عودة منظمة التحرير إلى خطها الوطنى المعادى للامبريالية، والصهيونية، والمشاريع والحلول الاستسلامية.

ودعى برنامج «جبهة الإنقاذ» للنضال من أجل اسقاط اتفاق عمان وما نتج عنه باعتباره غير شرعى وإلى العمل على إسقاط نهج الانحراف والتفريط ورموزه[٢]. واتهموا عرفات بمخالفة الميثاق الوطنى الفلسطينى وتجاهله، بعد أن كان الميثاق« البوصلة والضمير»، ومصدر الوحدة والإجماع، فجعله عرفات مصدراً ورمزاً للانفصال والتمزق[٣].

---

(١) الشريف : البحث عن كيان ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٤٧ .

(٢) البرنامج السياسى لجبهة الإنقاذ الوطنى الفلسطينية ، الهدف (دمشق) العدد (٧٦٤) ١/ ٤/ ١٩٨٥ ص ٩-١١ .انظر أيضا: جورج حبش «جبهة الانقاذ الوطنى» انطلاقة جديدة للثورة الفلسطينية ، الهدف (دمشق) لعدد ( ٧٦٤) ١/ ٤/ ١٩٨٥، ص ٤-٦ .

(٣) موتى شتينبزج: تفسير التغيير فى المنظمة، إصدار مركز موشيه ديان للدراسات، جامعة تل آبيب، ١٩٩٢، ص ١٦٥.

وقد واصلت الجبهة الشعبية معارضتها لمنظمة التحرير، وناضلت من أجل انتزاع راية المنظمة من القيادة المتنفذه في منظمة التحرير. وفي أعقاب خطاب الملك حسين في شباط/ فبراير ١٩٨٦، الذى أعلن خلاله وقف التنسيق المشترك مع القيادة الفلسطينية(*). انتهزت الشعبية هذه الفرصة، ووجدت أن الخطاب أوجد ظروفا موضوعية يجب العمل على الاستفادة منها لإعادة الوحدة لمنظمة التحرير، واعتبرت ذلك المهمة المركزية لها، حيث رأت أن تلك الظروف تستدعى توجيه الجهود الرئيسية في مواجهة المؤامرة الأردنية(١)، وأجرت الشعبية اتصالاتها مع جبهة الانقاذ، ومع الفصائل الوطنية الأخرى، منطلقة من حقيقة أن الاصطفاف الوطنى يشكل أداة ضغط على قيادة منظمة التحرير لإلغاء اتفاق عمان(٢) حيث تزامن ذلك مع قيام الرئيس الجزائرى « الشاذلى بن جديد » في ٨ نيسان / ابريل ١٩٨٦، بطرح مبادرة لتحقيق المصالحة الفلسطينية، معلنا استعداد بلاده لاحتضان مؤتمر فلسطينى يضم جميع فصائل منظمة التحرير(٣).

وبعد سلسلة من الاتصالات بين الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير، تم الاتفاق على إلغاء اتفاق عمان، وقد أعلن صلاح خلف ذلك في ٢٤ تشرين الأول /

(*) أعلن الملك حسين في ذلك الخطاب وقف التنسيق والتحرك المشترك مع منظمة التحرير ، محملاً المنظمة رفضها لقرار ٢٤٢، ورفضها الفصل بين استعادة الأراضى المحتله فى عام ١٩٦٧ ،وبين حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وحمل الملك المنظمة مسؤولية تعطيل التحرك السياسى على الساحة الدولية .انظر أحمد شاهين :التنسيق الأردنى الفلسطينى انقطاع أم قطيعة ،شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد ١٥٦-١٥٧ أذار (مارس) – نيسان (أبيل) ١٩٨٦ ، ص ١٢١-١٢٧.

(١) الهدف (دمشق) العدد (٨١٨) ٢٦/ ٥/ ١٩٨٦، ص١٣.

(٢) الجبهة الشعبية ،محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨ .

(٣) سميح شبيب: مسيرة الحوار الوطنى الفلسطينى من ٩/ ٥/ ١٩٨٣ ،ولغاية ٦/ ٩/ ١٩٨٦ ،شؤون فلسطينية، (نيقوسيا)، العدد ١٧٤-١٧٥ ايلول (سبتمبر) – تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٧ ، ص١٠٧-١٠٨.

أكتوبر ١٩٨٦، بعد عدة اجتماعات في تونس شاركت فيها فتح، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير الفلسطينية، والحزب الشيوعى الفلسطينى، وقال خلف: «إن حركة فتح تعهدت بإلغاء اتفاق عمان عند انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى»(١).

وقد ردت الجبهة الشعبية بأن إلغاء اتفاق عمان بشكل رسمى هو المدخل لأي حوار وطنى شامل، وبدون أن يتحقق ذلك فإن مسيرة الحوار الوطنيالفلسطينى ستبقى متعثرة، ويتحمل الطرف الذى بيده إلغاء هذا الاتفاق المسؤلية أمام الشعب الفلسطينى عن تعثر الجهود الرامية لاستعادة وحدة المنظمة(٢).

ونتيجة عدد من اللقاءات الفلسطينية الموسعة التى انعقد أبرزها في الجزائر، وتونس، وطرابلس الغرب في آذار/ مارس، ونيسان/ ابريل ١٩٨٧ بمشاركة ممثلى الأطراف الفلسطينية المختلفة، باستثناء مندوبى الجبهة الشعبية – القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة، وفتح الانتفاضة، أعلن ممثلوا حركة فتح رسميا موافقتهم على إلغاء اتفاق عمان.

وصدر بالفعل في ١٩ نيسان/ أبريل من العام نفسه، أى قبل يوم من افتتاح أعمال المجلس الوطنى في دورته الثامنة عشرة، والتى أطلق عليها «المجلس الوطنى التوحيدى» – قرار عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يعلن إلغاء الاتفاق المذكور(٣) وما أن انعقد المجلس الوطنى التوحيدى، حتى حضره أطراف «التحالف

(١) موجز الوقائع الفلسطينية ،من ١/ ١/ ١٩٨٦ الى ٣١/ ١٠/ ١٩٨٦ ،شؤون فلسطينية، نيقوسيا، العدد ١٦٤-١٦٥ ، تشرين الثانى (نوفمبر) – كانون الأول (ديسمبر) ،١٩٨٦ ،ص ٢٠٢ .

(٢) الجبهة الشعبية : محطات أساسية ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٢٠ .

(٣) الشريف : البحث ... ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٤ .

الديقراطى » فيما ظلت أطراف جبهة الإنقاذ« عدا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على مقاطعتها للمجلس[1].

وقد جاءت الدورة الثامنة عشرة للمجلس محطة تاريخية فى المسيرة النضالية للثورة الفلسطينية، وسجلت نهاية للسنوات الأربع العجاف من الانقسام والتمزق في صفوف الثورة، ومنظمة التحرير، والحركة الوطنية الفلسطينية عموما، وهى السنوات التى حاولت فيها جهات متعددة أن تفرض على الثورة برامجها الخاصة، بديلا عن برنامج الإجماع الوطنى الذى يمثل القاسم المشترك لمصالح الشعب بمختلف قواه وفئاته الوطنية.

وقد اعتبر جورج حبش فى بيان صحفي تلاه في دمشق في آيار/ مايو ١٩٨٧، أن نتائج الدورة الثامنة عشرة هى انتصار كبير للجبهة الشعبية وللشعب الفلسطينى، وللبرنامج الوطنى الفلسطينى[2]. وتعقيبا على نتائج الدورة أكد الأمين العام للجبهة الشعبية – «القيادة العامة » في حوار صحفي أن تلك الدورة كانت «تحالفا فئوياً بين الاتجاة اليمينى» في الساحة الفلسطينية، والاتجاه الموالى للسوفيت، واعتبر أن اجتماع الجزائر جاء لتكريس قيادة عرفات على الصعيدين السياسى والتنظيمى.

أما العقيد أبو موسى (أمين سر فتح – الانتفاضة) فقد علق على نتائج تلك الدورة بقوله «إن الوحدة الوطنية ليست اصطفافا، بل يجب أن تكون مضمونا وطنيا، ويجب أن تكون محصنة؛ لأن إفرازات عرفات سوف تكون مستمرة، ورأى أن الخلاف بين التنظيمات السياسية، وبين ياسر عرفات هو خلاف في التكتيك، ولم

(١) معالي عصمت : الوحدة الوطنية في المنظمة .في أربعون عاما من حياة منظمة التحرير (حرره) عبدالقادر ياسين ،المركز الفلسطينى للتوثيق والمعلومات ،دمشق ،٢٠٠٦ ،ص ٢٧٢ .

(٢) الهدف (دمشق) العدد ( ٨٦٤) ١٧/ ٥/ ١٩٨٧ ، ص ٦ .

يكن خلافاً في فهم التسوية، وقد جمل (أبو موسى)، الجبهة الشعبية مسؤولية فشل جبهة الإنقاذ في تحقيق ما قامت من أجله[1]، وبهذا تكون جبهة الإنقاذ قد حلت من طرف واحد.

ومن هنا يقع على عاتق أطراف هذا الاتجاه المراجعة النقدية، وتحديدا ميول التذبذب التى برزت بعضها تجاه مسألة الوحدة الوطنية، أو تجاه الجماهير الفلسطينية، ووضع متطلبات التحالف القومى العربى، كأولوية تعلو على قضية وحدة واستقلالية منظمة التحرير الفلسطينية، والاستنكاف، والتردد إزاء المشاركة في الحوار الوطنى، والهروب نحو الحلول اللفظية بديلا عن الانخراط النضالى لإحداث التغيير المطلوب.

ولم تنقض سوى أشهر قليلة على انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى حتى اندلعت فى التاسع من كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧، شرارة الانتفاضة الشعبية الكبرى في المناطق الفلسطينية المحتله، لتشكل فاصلا بين مرحلة وأخرى على جميع الأصعدة.

فعلى الصعيد الفلسطينى كرست الانتفاضة انتقال مركز الثقل في النضال الوطنى الفلسطينى نهائيا من الخارج إلى الداخل، فاتحة أمام منظمة التحرير الفلسطينية أفق التحرر من ضغط المحاور العربية المختلفة من جهة، والاستنكاف عن التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية، والانخراط كطرف في أحد المحاور العربية من جهة ثانية، كذلك أعادت الانتفاضة تسليط الأضواء على منظمة التحرير وتفعيل دورها السياسى، والذى كان قد جُمِّد عملياً إثر فشل فكرة إجراء

(١) الشريف :البحث ... ، مرجع سبق ذكره ،ص ٣٥٥، نقلا عن السفير، (بيروت) ٢١/ ٥/ ١٩٨٧.

حوار بين الإدارة الأمريكية ووفد أردني – فلسطيني مشترك على قاعدة «اتفاق عمان» وخصوصاً بعد أن استطاعت قيادة المنظمة أن تلتقط الفرصة التى توافرت لها، وبادرت من خلال فصائلها الرئيسية ذات الحضور الفاعل في المناطق الفلسطينية المحتلة إلى تشكيل «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» والتى تشكلت من ممثلين عن حركة فتح والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وعن الحزب الشيوعى الفلسطينى(*)، ثم تشكلت القيادة المشرفة ميدانيا على التطور اليومى لمهمات النضال الفلسطينيى للتنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج(١).

ومما لاشك فيه، وهذا ما أكدته قيادة الانتفاضة في الداخل بإجماع قواها وفصائلها أنها الذراع الضارب أو القيادة الميدانية للقيادة المركزية في منظمة التحرير الفلسطينية، صحيح بأن الانتفاضة أوجدت زعامة محلية جديدة، إلا أنها لم تشكل تهديدا لصلاحيات منظمة التحرير ونفوذها، بل العكس، فقد أظهرت تفوق المنظمة على منافسيها في حركة حماس في توجيه الصراع ضد اسرائيل، لذا ثبت بأنه من غير الممكن تجاوز منظمة التحرير في تحقيق أى تسوية في المنطقة(٢).

(*) يرجع الفضل في تأليف «القيادة الوطنية الموحدة» إلى مبادرة قام بها كوادر محليون هم : جمال زقوت ومحمد اللبدى من الجبهة الديمقراطية ،ومروان الكفارنة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ومروان المبحوح، وتيسير عاروري من الحزب الشيوعى الفلسطينى ، وإيهاب الأشقر ، وسمير شحادة من حركة «فتح»، الذين استبدل بهم لاحقا كوادر من خلفيات وتجربة مشابهة بعد تعرض قيادة تلوالاخرى للانكشاف والاعتقال، أو الأبعاد ،علاوة على تأكيد الولاء لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الصايغ : الكفاح المسلح ...، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦٠.

(١) نظام العباسى: موقع الانتفاضة بين حركات التحرر العربية والعالمية ، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد ( ٢١٢) تشرين الثانى / نوفمبر، ١٩٩٠، ص ٩.

(٢) زئيف شيف وإيهود يعرير :انتفاضة، (ترجمة دار الجليل)،عمان ، ط،١٩٩٠، ص ٢٧٠.

أما على الصعيد العربى، فقد أعادت الانتفاضة للقضية الفلسطينية أولويتها على سلم الاهتمامات العربية، بعد أن كان مؤتمر القمة العربى الذى انعقد في عمان في تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٧، قد تجاهل تلك القضية(*)، كما دفعت الانتفاضة الحكومة الأردنية إلى إعادة النظر في موقفها من ارتباط الضفة الغربية بالضفة الشرقية، وأسهمت الانتفاضة مساهمة فعالة، في إنهاء حرب المخيمات في لبنان، ورفع الحصار الذى كانت تفرضه حركة أمل على السكان الفلسطينيين منذ عام ١٩٨٥.

أما على الصعيد الدولى، فقد حركت الانتفاضة موجه واسعة من التعاطف مع قضية الشعب الفلسطينى، باعتبارها قضية تحرر وطنى، وكشفت وحشية الأساليب التى لجأ اليها الاحتلال الاسرائيلى، ووضعت حداً لها، وقد ساعد التعاطف المتزايد الذى صارت تبديه قطاعات واسعة من الرأى العام العالمى مع نضال الفلسطينيين على زيادة الاهتمام الدولى بتأمين الحماية لأهالي المناطق الفلسطينية المحتلة، وتنشيط الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل القضية الفلسطينية(١).

وقد فوجئت منظمة التحرير الفلسطينية فى المنفى مثلها مثل إسرائيل باندلاع الانتفاضة(*) رغم توقعات الكوادر المحليين في الأرض المحتلة، أو التأويلات

((*) في تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٧ انعقدت القمة العربية في عمان برئاسة الملك حسين ، وحظى فيها الملك بدعم من قبل العالم العربى، في الوقت الذى عبر فيه الموقف الفلسطينى عن استهجانه موقف الملك حسين حين لم يذهب لاستقبال ياسر عرفات في مطار عمان ،في الوقت الذى عمل على استقبال جميع القادة العرب ، الأمر الذى أدى الى الشعور بالإهانة من قبل الفلسطينيين.

(١) الشريف: البحث ... ، مصدر سبق ذكره ص ٣٥٨ . انظر أيضا: الهدف (دمشق) العدد (٩٣٠) ٩/ ١٠/ ١٩٨٨ ،ص٤ .

(*) يقول زئيف شيف :إن الانتفاضة كانت مفاجأة لإسرائيل، ليس في المجال التكتيكى ،أو في مجالات هامشية فقط ،كما حاولت بعض العناصر الحكومية والأمنية تبرير موقفها أن الفلسطينيين فاجئوا إسرائيل بفتحهم جبهة جديدة لم تكن تتوقعها، وأضاف إن المفاجأة كانت أعنف من حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، صحيح أن اسرائيل فقدت في حرب أكتوبر حوالى ثلاثة آلاف شخص، في حين=

اللاحقة لمسؤليهم في المنفي، صحيح أنه سبق لقيادة المنظمة بأن وصفت المواجهات بين المحتجين في الأرض المحتلة والقوات الإسرائيلية في الأشهر التى سبقت الانتفاضة بأنها انتفاضة[1]. لكنها لم تلحظ التحول النوعى الذى حدث بعد ٩ كانون الاول / ديسمبر، وكان هذا التقصير مشتركا عند جميع التنظيمات الفدائية في الخارج، وخير مثال على ذلك البيان الذى أصدره المكتب السياسى للجبهة الشعبيه بعد ثلاثه أيام من اندلاع الانتفاضة في الذكرى العشرين لتأسيس الشعبية، إذ حدد سبع مهمات في المرحلة المقبلة، دون ذكر الأراضى المحتلة، أو ذكر الاحتجاجات الجماهيرية الجارية هناك[2].

كما جاء رد فعل منظمة التحرير متأخراً عكس الإعلام الأجنبى الذى سارع بتركيزه على الدور الكبير على القيادات الإسلامية في الانتفاضة[3].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الانتفاضة حققت فى أسابيع قليلة ما عجزت عنه أعوام من الكفاح المسلح، وهو ما يعنى ضمناً فشل قياده منظمة التحرير في المنفى.

لذا وجدت القوى الفلسطينية فرصة مناسبة لمراجعة سياسات المنظمه إزاء مؤسساتها، فرأت الجبهة الشعبية في الانتفاضة مرحلة نوعية جديدة من مراحل النضال الوطنى الفلسطينى[4]، وفي سياق هذه الرؤية دعت الجبهة الشعبية إلى تحليل

---

= لم تتعرض لإصابات كبيرة فى الانتفاضة ، وكذلك لم تفلح إسرائيل في الوقوف على ما يجرى في كواليس القاهرة ودمشق عام ١٩٧٣ بينما في عام ١٩٨٧ لم تستطع ملاحظة ما يجرى داخل بيتها وفي غرفة نومها / زئيف شيف وإيهود يعرير :مرجع سبق ذكرة ،ص ٢٣-٢٥.

(١) المرجع نفسه ، ص٨٥٩.

(٢) الصايغ : الكفاح المسلح ...، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٥٩.

(٤) الجبهة الشعبية ، التقارير (السياسى ، التنظيمى ، النظرى ، العسكرى )، المقدمة للمؤتمر الوطنى الخامس، ١٩٩٢ ، ص ١٥.

الواقع الملموس تحليلا علميا ودقيقا لاستنتاج المواقف السياسية الصائبة والتكتيكات الملائمة، وأكدت على ضرورة تحويل الاحتلال إلى مشروع خاسر، ومكلف سياسياً، واقتصادياً، وبشرياً. كما أكدت على أن الدولة الفلسطينية كإمكانية واقعية هى مهمة كفاحية شاقة وطويله، وهى في ذلك لا تقلل من أهمية بذل كل الجهود الممكنة لاستثمار الانتفاضة سياسيا، بل ترى أن الجهود الأساسية لمنظمة التحرير يجب أن تصب في إطار دعم الانتفاضة، وتوفير مقومات استمرارها[1] وأكدت الجبهة على أن الأسباب التى تجعل الانتفاضة تشكل مرحلة نوعية جديدة في النضال الوطنى الفلسطينى تكمن فيما يلى:

١- انتقال مركز ثقل الثورة الفلسطينية إلى الداخل، ولأول مرة في تاريخ الصراع مع العدو الصهيونى، بعد أن كان مركزه في عمان، وانتقاله عام ١٩٧١ إلى ساحة لبنان حتى خروج الثورة منه عام ١٩٨٢.

٢- تعزيز الصراع الفلسطينى – الصهيونى بصفته المحورية والأساسية في إطار الصراع العربى- الصهيونى، وبصورة لم يسبق لها مثيل منذ نكبه عام ١٩٤٨ .

٣- اتخاذ الصراع ضد العدو الصهيونى طابعاً شعبياً مميزاً، ومنظماً، وشمولياً لأول مرة منذ أربعة عقود، حيث تميزت الانتفاضة بالمشاركة الشاملة لجميع الطبقات، والفئات، والشرائح الاجتماعية[2].

وقد دعت الجبهة الشعبية إلى بناء الجبهة الداخلية، وتشكيل أعرض جبهة وطنية، تشمل كل القوى الوطنية والاسلامية في فلسطين المحتلة والخارج، وشملت الدعوة حركة حماس[3] التى تزامن تأسيسها مع انطلاقة الانتفاضة فى أواخر عام

(١) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٢) المصدر السابق ص ١٦-١٨ .

(٣) جميل المجدلاوى: مقابلة شخصية ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥ . فى مكتبه بغزة.

١٩٨٧(١) ولكن لم تقبل حركة حماس المشاركة فى إطار القيادة الوطنية الموحدة(*) إلا أن الجبهة الشعبية كانت تتحمل مسؤولية التنسيق في الداخل بين القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وحركة حماس(٢) وكان للجبهة الشعبية دور ميدانى بارز على صعيد الانتفاضة، وفعاليتها، ونشاطاتها النضالية المختلفة، في إطار قيادتها الوطنية الموحدة، ورفعت الجبهة شعار «الانتفاضة محور عملنا»(٣) حيث رأت بأن الانتفاضة حولت شعار الدولة من إمكانية تاريخية إلى إمكانية واقعية(٤).

واذا كانت الانتفاضة قد أرجعت منظمة التحرير وفصائلها إلى مركز الأحداث، ومكنتها من تحقيق نجاحات سياسية كبيرة، إلا أن المنظمة لم تكن هذه المرة وحدها في الميدان، فبفضل طابعها الشعبى العميق، ومستوى كفاحها العالى، انضجت الانتفاضه شروط التحول الذى كان يشهده التيار الاسلامى داخل المناطق الفلسطينية المحتلة منذ مطلع الثمانينيات، مبرزة على السطح ظاهرة «الإسلام الجهادى»، الذى نجح في وقت قصير أن يشكل منافساً قوياً لمنظمة التحرير وفصائلها بشكل عام(*). ومركزا جديداً لاستقطاب تعبيرات الرفض على الساحة

(١) عبدالله عزام : حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين ، الجذور والميثاق، (د.ت.) ١٩٩٢ ، ص ٤٤ .

(*) كان ذلك لأسباب عديدة منها :أن حركة حماس لا تعترف بالمنظمة ممثلاً شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطينى، على اعتبار أن المنظمة تتخذ العلمانية أيديولوجية لها، الأمر الذي تناقض مع فكر «حماس» الإسلامى .

(٢) جميل المجدلاوى :مقابلة شخصية ١٦/٨/ ٢٠٠٥. فى مكتبه بغزة.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) جميل المجدلاوى : مقابلة شخصية ١٦/٨/ ٢٠٠٥.

( *) زادت شعبية حركة فتح بعد معركة الكرامة لتحتل التنظيم الأول شعبياً وجاءت «الجبهة الشعبية» في المرتبة الثانية من حيث الجماهيرية بين فصائل المنظمة فى الخارج والداخل ( بعد حركة فتح) ، أما في قطاع غزة فكانت الجبهة هى القوة الأولى ، حتى أواسط السبعينيات ، ثم حسم الأمر لحركة فتح، فظلت الشعبية هى التنظيم الثانى ، من حيث القوة والعدد حتى منتصف الثمانينيات ،حيث بدأت=

الفلسطينية.

يمكن القول من خلال ما سبق إنه كان للجبهة الشعبية موقف متميز عن غيرها من التنظيمات الفلسطينية، فقد قادت ثلاثة تحديات كبيرة لسيطرة فتح على منظمة التحرير وعلى الحركة الفدائية، واحدة فى فترة النمو ١٩٦٨-١٩٧٠، وأخرى في فترة «جبهة الرفض» ١٩٧٤ - ١٩٧٩، والثالثة في فترة «التحالف الديمقراطى» ثم «جبهة الانقاذ الوطنى» ١٩٨٣ - ١٩٨٧، وفي كل فترة من هذه الفترات كان الاتجاه المعارض بقيادة الجبهة الشعبية يضعف بفعل أزمات خارجية حادة، كان على الحركة الفدائية أن تواجهها فور إطلاق الجبهة الشعبية لتحدياتها على سبيل المثال بالأردن عام (١٩٧٠-١٩٧١)، وفي لبنان الحرب الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٧٦)، ثم حرب لبنان عام ١٩٨٢.

ويؤخذ على الجبهة الشعبية فلسطينياً، أنه كلما حصل خلاف أو عدم التقاء بينها وبين ما تتبناه الغالبية العظمى في منظمة التحرير الفلسطينة، كانت إما أن تقاطع اجتماعات، ولقاءات، ومؤسسات المنظمة ولاسيما اللجنة التنفيذية، حتى يتم تلبيه شروطها، أو تطرأ متغيرات جديدة كما حصل عام ١٩٧٤ حين تزعمت الجبهة قيادة «جبهة الرفض الفلسطينية» لتعود إلى صفوف المنظمة بعد توقيع وثيقة طرابلس عام ١٩٧٨، وكما حصل أيضا إثر اتفاق عمان ١٩٨٥ بين الأردن والمنظمة، لتعود إلى صفوف المنظمة بعد أن تم إلغاؤه.

لكن بالرغم من الاخفاقات السياسية المتلاحقة للجبهة الشعبية، فإنه كان لها أثر

=«حماس» تسابقها وتتقدم لتحتل موقع التنظيم الثانى. أما الجبهة الشعبية فهبطت شعبيتها إلى القوة الثالثة ،ولكن بفارق كبير حدا عن القوتين (الأولى و الثانية ) جميل المجدلاوى :مقابلة شخصية ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥. فى مكتبه بغزة.

ودور كبير على الحركة الفدائية من حيث أفكارها في رفض مشاريع التسوية التصفوية، كذلك كان تأكيدها على الحاجة إلى حركة تحرير عربية شاملة، على عكس قيادة المنظمة المتمثلة فى حركة فتح القائلة بأن فلسطين أولاً. ومع أن الجبهة لم تستطع أبداً فرض أفكارها على الحركة الفدائية، إلا أن المناقشات التى أطلقتها عبر ربع قرن تقريبا، أغنت كثيرا العديد من أنماط التفكير فى الحركة الفدائية، وظلت الجبهة حريصة على أن تكون بمنزلة التنظيم الثانى في إطار المنظمة بعد حركة فتح.

◆◆◆



obeikan.com

# موقف الجبهة من المشاريع والمبادرات السلمية

اعتبر الميثاق القومي الفلسطيني الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية في المجلس الفلسطيني الأول عام ١٩٦٤ ، أن قيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن ، مؤكداً في سياق دعوته على تحرير فلسطين وإعادتها عربية، وحق اليهود «الذين هم من أصل فلسطيني » في البقاء فيها إذا التزموا أن يعيشوا بوفاء وسلام، دون أن يحدد ما هو المقصود من هذه الصيغة، وأرجع البعض أن غموض هذه الصيغة كان نابعاً من غموض المسألة ذاتها في أذهان أعضاء المجلس، ومن الرغبة في تجنب الخلافات التي قد يثيرها التوسع في مناقشتها[١].

وكانت المعارضة الشديدة التي جوبهت بها مبادرة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في آذار مارس ١٩٦٥، تعبيراً عن الرفض الحازم لأنصاف الحلول ولإسلوب المرحلية في النضال[٢][*].

حيث تقدم الرئيس التونسي بورقيبة بمشروع تسوية في ٢١ نسيان/ إبريل ١٩٦٥ تضمن النقاط التالية:

- تعيد إسرائيل إلى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية.

- يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى دولتهم الجديدة .

---

(١) ملف وثائق فلسطين ، مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية ، وزارة الإرشاد القومي ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ج٢ ، ١٩٥٠-١٩٦٩ ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٢٧٧.

(٢) شريف : البحث ... ، مرجع سبق ذكره ص ١٧٩.

(*) للمزيد انظر سامي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص١١٥ ـ ١١٨.

- تتم المصالحة بين العرب و إسرائيل بحيث تنتهي حالة الحرب بينهما .[1]

ورداً على تصريحات بورقيبة، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية موقفها الرافض لهذه المبادرة، انطلاقاً من موقفها التي عبرت عنه فى قراراتها السياسية وميثاقها القومي الذي صادق عليها المؤتمر التأسيسي للمنظمة[2].

وقد أدلى أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر صحفى عقده فى ٢٣ نيسان/ ابريل ١٩٦٥، قال فيه «ليس بين صفوف الشعب الفلسطيني من يقبل مقترحات بورقيبة»[3].

فيما اعتبرت حركة القوميين العرب مقترحات بورقيبة طعنة من الخلف لآمال الأمة العربية ، ومتناقضة لأبسط حقوقها الطبيعية ، وتفكيكاً لموقفها الموحد فى لحظة من أخطر لحظات نضالها ضد الاستعمار والصهيونية. واعتبرت الحركة أن تصريحات بورقيبة جاءت لتخدم أهدافاً استعمارية واضحة، وأكدت الحركة على أن الطريقة الوحيدة لخدمة الجماهير العربية لا تكون بالدعوة إلى التنازلات الوطنية والمساومات، والتشكيك فى طاقة الأمة العربية وصلابتها[4].

كما قوبلت مبادرة بورقيبة باستنكار جماعي عربي، فقد استنكرتها القاهرة، حيث أعلن محمود رياض وزير الخارجية المصري إمام مجلس الأمة رفض مصر واستنكارها لمقترحات بورقيبة ، ورفض رياض أن يكون هناك أي توسط أو

(١) منير الهور، وطارق الموسى : مشاريع التسوية القضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٥، دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨٦، ص ٦٤.

(٢) راشد حميد : مقررات ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١-٤٢ .

(٣) الهور والموسي : مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .

(٤) تصريح لحركة القوميين العرب ، حول مقترحات الرئيس التونسي بورقيبة ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩ .

مفاوضات بالنسبة للقضية الفلسطينية ، وقرر مجلس الأمة المصري إدانته للرئيس بورقيبة باعتباره خارجاً عن الإجماع العربي[1].

وفى اجتماع ممثلي لجنة الملوك والرؤساء العرب المنعقد فى ٢٨-٢٩ نيسان/ إبريل ١٩٦٥ صدر بيان أعلن فيه المجتمعون رفضهم لأية دعوة للاعتراف أو المصالحة، أو التعايش مع إسرائيل ، معتبرين هذه الدعوة خروجاً عن الإجماع العربي فى قضية فلسطين وعلى ميثاق الجامعة العربية[2].

وكان رد الفعل الإسرائيلي على مشروع بورقيبة أن رحب بها ليفى اشكوك رئيس الوزراء الإسرائيلي فى معرض رده على مقترحات بورقيبة، ووصفها بالاتجاهات الجديدة التي أخذت تبرز من تحت سطح العداء العربي لإسرائيل[3].

وعلى الرغم من فشل مشروع بورقيبة فإن تصريحاته حققت هدفها فى كسر إجماع الموقف العربي الرسمي المعلن أمام الجماهير حول القضية الفلسطينية والموقف من إسرائيل.

وجاءت حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ لتكون نقطة انعطاف جديدة فى خارطة الصراع العربي – الإسرائيلي ، عكست نفسها على كل مجالات الحياة السياسية، والعسكرية، والاجتماعية، والاقتصادية فى المنطقة، فقد تمكنت إسرائيل فى هذه الحرب من السيطرة الكاملة على فلسطين ، وأراض عربية أخرى، لتؤكد بذلك على طابع سياستها العدوانية والتوسعية، وعلى أن هدف الكيان الصهيوني كمشروع

(١) مهدي عبد الهادي : المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤ ، ط ٤ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٢٤٨.

(٢) عبد الرحمن : الجامعة العربية وقضية فلسطين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٦ .

(٣) الهور والموسي : مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .

إمبريالى تجاوز حدود السيطرة على فلسطين، لتصل إلى فرض السيطرة الاستعمارية وتثبيتها على كامل المنطقة العربية .

وفى هذا السياق كانت حرب ١٩٦٧ نقطة انطلاق جديدة لطرح سلسلة من المشاريع والحلول السلمية لحل القضية الفلسطينية، استنادا إلى اختلال موازين القوي بصورة حادة لصالح إسرائيل ، حيث اصطدمت هذه المشاريع، والتي طرحت بعد حرب ١٩٦٧ بموقف إسرائيلي متعنت ومتصلب فى مواقفها وردودها السلمية، مقابل مرونة فى المواقف العربية الرسمية، والتى أخذت تلائم نفسها مع الأوضاع العالمية والمحلية المتغيرة من جهة أخرى (*)

ففى القمة العربية الرابعة المنعقدة فى الخرطوم فى ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٦٧، حسمت نكسة حزيران / يونيو أي تردد عربي تجاه التسوية ، وجعلت سقف المطالب العربية يهبط، ويقتصر على استراتيجية مرحلية تحت شعار إزالة آثار العدوان(١).

وقد أبدى كل من الملك حسين، والرئيس جمال عبد الناصر رغبتهما فى تجريب التعامل مع الحل السلمي المنطلق من قرار ٢٤٢ (*).

---

(*) تقول صحيفة دافار «الإسرائيلية» منذ حرب الأيام الستة، يخيل لنا أن اليهود والعرب قد تبادلوا أدوارهم التقليدية، ففى الماضي كان من الممكن الاعتماد على العرب لإفشال أية مبادرة من أجل السلام، دون أن نلطّخ أيدينا...واليوم تغيرت الصورة ، فالعرب يظهرون فى كل مرة مبادرات جديدة ومتلائمة مع الموقف الدولي، أملاً منهم أن نقوم نحن بنسف الموقف .

الهوري والموسي : مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

(١) الأمانة العامة ، مؤتمرات القمة العربية – قراراتها وبياناتها لعام ١٩٤٦-١٩٩٠ ، إعداد مكتب الأمين العام ، جامعة الدول العربية ، ١٩٩٦ ، ص ٥٠-٥٢ .

(*) فعلى إثر قبول عبد الناصر بالقرار ٢٤٢، أعلن يوم ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ بأن للمقاومة الفلسطينية دورًا تلعبه فى المعركة الشاملة، ولكل فرد الحق فى المقاومة عندما يكون بلده تحت=

بحيث إذا فشل هذا الحل يتم النظر فى حلول أخرى أهمها: الكفاح المسلح والحرب[1]. أما على الصعيد الفلسطيني، فقد أدت الهزيمة إلى خدمة الاتجاهات التي كانت قد بدأت قبل ذلك، بتبني شعار حرب التحرير الشعبية ، وشعار الكفاح المسلح، ووقفت فصائل حركة المقاومة المسلحة موقفاً حازما ضد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ، والذي نص على حدود آمنة ومعترف بها لدولة إسرائيل، وحق إسرائيل فى الحياة ، وحقها بالمرور فى الممرات المائية العربية مقابل الانسحاب من أراضي احتلت فى النزاع الأخير مع توفير مناطق مجردة من السلاح، وضمانات دولية لأمن إسرائيل وسلامتها، كما تعامل القرار مع مشكلة فلسطين على أنها مشكلة لاجئين[2].

ولم تناقش الفصائل الفلسطينية فى ذلك الحين ما انطوى على هذا القرار من

=الاحتلال. وأكد عبد الناصر بأن الجمهورية العربية المتحدة ستحترم مواقف حركة المقاومة الفلسطينية، حتى و إن رفضت قبول القرار ٢٤٢، لأن هذا القرار و إن كان كافيا لإزالة آثار حرب عام ١٩٦٧ ، إلا إنه غير كاف لإرجاع حقوق الشعب الفلسطيني: انظر كازفية بارون ، الفلسطينيون شعبا، (ترجمة عبد الله اسكندر) ، دار الكتاب، بيروت، =١٩٧٨، ص ١٣٠ ، كما أيد عبد الناصر المقاومة الفلسطينية ورفض الوصاية عليها، وهذا ما أكده أمام مجلس الأمة المصري بتاريخ ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٦٩ حين قال: « إن الجمهورية العربية المتحدة تعارض بطريقة قاطعة أية محاولة لفرض أية وصاية على منظمات المقاومة الفلسطينية؛ لأن مثل هذه الوصاية لن تؤدي إلا إلى إعاقة انطلاق المقاومة. للمزيد انظر : وثائق عبد الناصر: خطب، وأحاديث، وتصريحات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، كانون الثانى/ يناير ١٩٦٩ – سبتمبر ١٩٧٠ ، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٣ ، ص ٥١ .

(١) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ،الكتاب الثالث، مرجع سبق ذكره،ص٩٠.

(٢) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤ ، (مراجعة وتدقيق) جورج طعمة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، المجلد الأول ، ط ٣، بيروت، ١٩٩٣ ) ص ١٩٧ - ١٩٨١.

نواقص وثغرات ، وإنما ركزت على كونه يشكل تهديداً لاستقرار الكفاح المسلح على طريق بلوغ هدفه النهائي.

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من أكثر الفصائل الرافضة للمشاركة فى مسيرة التسوية السياسية ، عندما عرفت الحل السلمي بأنه اصطلاح يتضمن المساومة وأنصاف الحلول ، معربة عن إيمانها بأن الحل السلمي بكل أشكاله ومشاريعه ما هو سوى مؤامرة استعمارية، تهدف إلى تطويق الكفاح المسلح، وإجهاضه قبل أن ينمو ويتصاعد.

وقد جاء فى بيان أصدرته الجبهة حول محاذير مثل هذا الحل، فأعلنت « أن شعار إزالة آثار عدوان الخامس من حزيران بالوسائل السلمية أو غير السلمية، لم يكن له وجود فى قاموس الكفاح الشعبى المسلح، فقد فتحت هزيمة حزيران الباب أمام الجماهير الشعبية لترفع شعار تحرير الوطن الكامل»[1].

وفى بيان آخر ذكرت الجبهة « أن فلسطين تعيش فى هذه الفترة لحظاتها الحاسمة، وعلى حركة التحرير الفلسطينية أن تقف برجولة لرفض قرار مجلس الأمن «التصفوى» ومحاكمته، وإدانة أي موقف عربي متخاذل تجاه القضية الفلسطينية ، واعتبرت الجبهة أن قرار ٢٤٢ يشبه- إلى حد كبير- نكبة ١٩٤٨ ، بل هو تكريس وتثبيت لحدود آمنة ومعترف بها للكيان الإسرائيلي على كافة المستويات الفلسطينية، والعربية، والدولية »[2].

واستنادا إلى هذه المواقف ، أوصت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني

(١) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول محاذير الحلول السياسية لأزمة الشرق الأوسط ١٨/ ٥/ ١٩٦٨.

(٢) بيان سياسي صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٨.

فى مقرراتها السياسية، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالعمل على وضع مخطط متكامل لإحباط أي حل سياسي للقضية الفلسطينية ، معبترة أن إزالة العدوان يجب أن تعني إزالة جميع الآثار التي تحققت منذ بداية الغزو الصهيوني ، داعية إلى استبدال هذا الشعار بشعار « القضاء على أداة العدوان كي تتوافر فرص تحقيق السلام القائم على العدل» (١).

واستمرت الجبهة فى رفض أية تسوية تصدر عن الهيئة الدولية تتضمن نص القرار ٢٤٢ ، وقد وضعت منظمة التحرير الفلسطينية أسساً وشروط قاسية لحضور مؤتمر جنيف للسلام، معلنة أنها لن تشترك فى مؤتمر جنيف طالما ظل القرار رقم ٢٤٢ يتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، والتي تتمثل فى عودة الفلسطيني إلى وطنه، وتقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على أرضه ، وأصرت المنظمة على أن يتم تعديل القرار ٢٤٢، بحيث ينص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ويعتبر الفلسطينيين شعباً وليس مجرد لاجئين. غير أن الجبهة الشعبية عارضت القرار ٢٤٢ على شكله المعدل بالقوة نفسها التي عارضت فيها القرار الأصلي، وحذرت بأنها ستنسحب من المنظمة إذا اشتركت فى مؤتمر جنيف(٢).

لذا يمكن القول إن الرفض المبدئي من الجبهة الشعبية للقرار ٢٤٢، و الذي أكدت عليه الجبهة فى بياناتها ووثائقها ظل يلازمها، ففى المجلس الوطني التاسع عشر فى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، وافقت الجبهة على مشروع إعلان الدولة الفلسطينية الذي استند إلى قرار الأمم المتحدة الصادر فى ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ (رقم ١٨١) بتقسيم فلسطين، لكنها صوتت إلى جانب رفض قرار الأمم

(١) الشريف ، البحث ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨١ .

(٢) ربابعة: الاستراتيجية الإسرائيلية مرجع سبق ذكره، ص٢٣٥.

المتحدة رقم ٢٤٢ القاضي بالتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين[١].

## مشروع روجرز:

وجدت الولايات المتحدة أن الأوضاع والمستجدات فى الشرق الأوسط تتطلب تحركاً سياسياً جدياً وذلك مع فشل الحل السلمي الذي قبلت به بلدان المواجهة، والذي كان بسبب التأويل الإسرائيلي الخاص بالقرار ٢٤٢، وبسبب حرب الاستنزاف المندلعة منذ منتصف عام ١٩٦٩، على جبهة القناة . وكذلك تصاعد ونمو ظاهرة المقاومة الفلسطينية، واتساع حجم التأييد الجماهيري العربي لها ، وازدياد توطد العلاقات المصرية مع الدول الاشتراكية وتحديداً الاتحاد السوفييتي، إضافة إلى اتساع حجم التورط الأمريكى فى حرب فيتنام وخشيتها من اتساع رقعة الحروب فى مناطق جديدة وتحديدا منطقة الشرق الأوسط [٢].

فتقدمت عبر وزير خارجيتها (روجرز) بمبادرة سلمية فى خطاب أرسله بتاريخ ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ إلى وزير الخارجية المصري محمود رياض، وخطاب مماثل لوزير خارجية المملكة الأردنية عبد المنعم الرفاعي، اقترح فى الرسالتين بوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر، والموافقة على إجراء مفاوضات تحت إشراف مبعوث مجلس الأمن جونار يارينغ من أجل إقامة سلام يقوم على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢[٣].

---

(١) حديث صحافى لخالد الحسن ، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، الموقف الفلسطيني بشأن تحقيق تسوية سلمية ، لندن ٢٣/ ٤/ ١٩٨٠ ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

(2) William B. Quandt، Decade of decisions: American Policy Toward the Arab- Israeli conflict ، 1967 -1976 (Berkeley : University of California Press، c1977). P.79

(٣) هالة سعودي : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٢٧٢ .

واقترح روجرز أن توقع كل من مصر، والأردن، وإسرائيل على بيان يصدر على شكل تقرير من غونار يارينغ توضح فيه قبولها واستعدادها لتنفيذ القرار ٢٤٢ في كل أجزائه، أو توافق على أن تجرى محادثات لإحلال سلام عادل ودائم يقوم على أساس الاعتراف بالسيادة والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي للأطراف، مع الانسحاب من أراض احتلت في حزيران/ يونيو ١٩٦٧(١).

كما قدم روجرز صيغة برنامج تفصيلي وتنفيذي لكل من مصر، والأردن، وإسرائيل، ليكون أساس المفاوضات المقرر عقدها على غرار مباحثات رودس في عام ١٩٤٩، بحيث تعتبر خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ هي الحدود الدائمة بين هذه الدول، مع إجراء تعديلات بشأن القدس الشرقية، لتبقى ضمن القدس الموحدة، ومفتوحة أمام أهل الأديان الثلاثة، مع اتخاذ مناطق حدودية منزوعة السلاح، وتتعهد الدول الثلاث بتأمين عدم القيام بأي أعمال عدوانية أو كراهية، سواء من أجهزة الدولة، أو الموظفين، أو الأشخاص العاديين فيها، أو المنظمات التي تنطلق أو تباشر عملها من أراضي كل منها، وتشارك الدول الثلاث في العمل للوصول إلى حل نهائي لقضية قطاع غزة، وعدم إلحاقه بمصر أو بالأردن، وحل مشكلة اللاجئين من حرب ١٩٤٨، بمن فيهم الذين تحت إشراف وكالة الغوث الدولية، ولهم الخيار بين العودة لإسرائيل، أو التوطين مع التعويض، وسيتحدد عدد الأشخاص الذين يعودون، أو يوطنون بعد تطبيق الاتفاق بشكل سنوي(٢).

وأعلن عن المبادرة رسميا في مؤتمر صحفي لوزير الخارجية الأمريكي روجرز

(١) سمير سيسالم: المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٧٧، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، الجامعة الاسلامية، ٢٠٠٥، ص١٣٨.

(٢) وثائق الحل السلمي: فتح (عمان)، عدد (٣٦) ٢٦/٧/١٩٧٠، ص ١-٣.

فى ٢٥ حزيران / يونو ١٩٧٠ ، ووافق عبد الناصر على مقترحات روجرز فى ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٧٠ ، وتبعه الأردن، فوافق عليها يوم ٢٦ تموز/ يوليو ، و إسرائيل فى ٣١ تموز/ يوليو ، وبدأ وقف أطلاق النار الفعلى فى ٧ آب / أغسطس ١٩٧٠[١].

وقد أعلنت الجبهة الشعبية رفضها القاطع لهذا المشروع، وهاجمت قبول بعض الدول العربية له، حيث اعتبر جورج حبش « أن قبول الرئيس جمال عبد الناصر بمشروع روجرز، يمثل تهديدا بارزاً ، وحذر من أن الجبهة سترد على أية محاولة لقمع الحركة الفدائية، وذلك بكل ما فى وسعها .. وستجعل من الساحة الفلسطينية واللبنانية والعربية بشكل عام جهنم»[٢].

وبعد أسبوعين من إعلان عبد الناصر قبوله للمشروع ، كتب غسان كنفانى« مطالبا الحركة الفدائية، بأن تتبنى بصورة جماعية خطة عمل موحدة وأن تكون خطة عمل المقاومة خطة هجومية فالفلسطينيون لا يمكن أن يبقوا فى حالة دفاع، بينما تمرر الأنظمة العربية شروط الاستسلام على جماهيرها وإنما ينبغي عليهم أن يهبوا للعمل بأسرع وقت ممكن. وفى اليوم التالى اختطف أفراد مسلحون من الجبهة الشعبية ثلاث طائرات للركاب تابعة لخطوط طيران غربية، كما حاولوا الاستيلاء على طائرة رابعة، وقد تم نقل طائرة «بان أمريكان» إلى مطار القاهرة حيث جرى تدميرها على الأرض بعد إطلاق سراح ركابها[٣].

كما ندد حبش بدفاع بعض المنظمات الفلسطينية [*]. عن قبول الجمهورية العربية

(1) William B. Quandt، Decade of decisions، Ibid، P،.101

(٢) الصايغ: الكفاح المسلح... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٠ .

(٣) المرجع نفسه، ص٣٨١ .

(*) كانت «منظمة فلسطين العربية» ، و«الهيئة العامة لتحرير فلسطين» قد أعلنتا موقفا مغايرا بصدد قبول الجمهورية العربية المتحدة لهذا المشروع . انظر الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠،=

لمشروع روجرز، وأعلن حبش تصميم الشعبية على الثورة وعلى محاربة هذا المشروع، وطالبت الشعبية المنظمات الفلسطينية أن تحدد موقفها السياسي الواضح والحاسم، وأن تعبئ كل الجماهير الفلسطينية لرفض هذا المشروع.

والملاحظ أن الجبهة هاجمت عبد الناصر، وخرجت عن حدود المعقول، وكانت أكثر قساوة فى مهاجمة عبد الناصر للقبول بمشروع روجرز، حيث، أن قبول عبد الناصر للمبادرة جاء فى وقت صعب، كانت الثورة فيه تتعرض لمجزرة بشعة فى الأردن، مما حدا بهم أن يربطوا بين الحدثين ، وكأن ضرب الثورة فى الأردن جاء تمهيدا لتمرير سياسة الحل السلمي. وقد أدى ذلك إلى شن حملة إعلامية ضد عبد الناصر وبالتالى حدثت القطيعة بين الشعبية وبين هذا الزعيم الوطني الكبير.

ويمكن القول إن تشنج الجبهة من موافقة عبد الناصر لهذه المبادرة كان عملا متسرعا، أضر بالثورة، ليس لأن رفض المشروع هو الخطأ فى موقفهم، وإنما لأن استعداء عبد الناصر، و إعلان الحرب عليه، وفك التحالف بين القوى الثورية العربية هو الخطأ فى موقفهم، فلم يكونوا يملكون الرؤية نفسها التي يملكها عبد الناصر، حيث هاجموه على الرغم من إنه كان يساند الثورة الفلسطينية فى الأردن، فاتخذ بالتالى موقفا حذرا منهم، لكنه كان يسعى إلى إزالة أي توتر بينهم وبين الحكومة الأردنية، والدليل على ذلك أن عبد الناصر لم ينقد الفلسطينيين لرفض المبادرة، فقد صرح «أنه التقى مع قيادة منظمة التحرير، وأعطاهم الحق فى رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، لأنه لا يقدم شيئاً للقضية الفلسطينية، ثم قال إنني

= مصدر سبق ذكره ، ص ٤١ . كما أن حركة فتح لم تصدر بيانا رسمياً لإعلان رفضها لمبادرة روجرز . وإنما أصدرت بيانا نفى الشائعات بقبولها لمشروع روجرز أو التفكير به . انظر: عصام عدوان. حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣ ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦ .

أعطيهم الحق فى رفض مبادرة روجرز « وقال لقيادات المقاومة » من حقكم أن ترفضوا مبادرة روجرز، وأن ترفضوا الحل السلمي حتى لو وافق عليها جميع الدول العربية ، لأنه من حقكم كفلسطينيين أن ترفضوه.ونصح الملك جسين بعدم ضرب الفلسطينيين فى الأردن لرفضهم مشروع روجرز[1].

غير أن الجبهة استدركت خطأها بعد فوات الأوان. حيث قال جورج حبش « لقد اعتبرنا قبول عبد الناصر لهذه المبادرة نوعاً من الدخول فى مساومة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالى فإن هذا الموقف يضعف عملية المواجهة مع العدو ، ويؤثر فى مسيرة الثورة واندفاع الجماهير التي كان يؤثر فيها عبد الناصر تأثيرا كبيرا [2].

وقد تراجع حبش عن موقفه فيما بعد عندما قال: « لم نكن ندرك أن قبول عبد الناصر لهذه المبادرة كان نوعاً من القبول التكتيكي الذي يستجيب لجملة الظروف السائدة فى المنطقة إقليميا ودوليا ، إضافة إلى وضع مصر الداخلي، حيث كان عبد الناصر يقوم بعملية إعادة بناء شاملة للجيش المصرى بمساعدة السوفييت ، وبدعم منهم والتى تتيح لعبد الناصر تعزيز بناء قواته المسلحة، وبناء الصواريخ فى جبهة سيناء [3].

وهو الأمر الذي ظهرت جداوه بالفعل خلال حرب الاستنزاف، ثم حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

وتوفى عبد الناصر فى وقت كانت فيه الثورة الفلسطينية تمر بأحلك ساعاتها،

(١) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية ، ج٣،مرجع سبق ذكره،ص٨٩-٩٠.

(٢) الجبهة الشعبية :جورج حبش، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٧ . انظر أيضا: إبراهيم إبراش : البعد القومي ...، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٦.

حيث كانت تواجه مؤامرة التصفية فى الأردن . وفشلت مبادرة روجرز . لإصرار إسرائيل على عدم الدخول فى مفاوضات ما لم يتم إزالة الصواريخ المصرية ، كذلك عدم مساندة البيت الأبيض لتحركات وزارة الخارجية الأمريكية ، التي رأت فى المعارك بين الجيش الأردني وقوات المقاومة الفلسطينية ما يغنيها عن المضي فى طريق السلام[1].

## مشروع المملكة العربية المتحدة :

واجهت حركة المقاومة الفلسطينية بعد الخروج من الأردن تحدياً آخر نجم عن بروز قضية التمثيل السياسي الفلسطيني[*]. ولاسيما بعد أن طرحت الحكومة الإسرائيلية فى نهاية العام ١٩٧١ ، مشروع إجراء انتخابات بلدية فى الضفة الغربية [*].

---

(1) Kissinger ، Henry Alfred . White House Years ( Boston ، Little، Brown . 1976)، Pp.589-591

(*) كانت قيادة حركة فتح قد بادرت بعد صدامات أيلول إلى طرح موضوع تعدد الفصائل على بساط البحث ، معتبره أن ظاهرة التعدد الفصائلي غير طبيعية ، وطالبت بالعمل السريع على تصفية ظاهرة التشرذم ، وعمل فلسطيني واحد وثورة واحدة . وأعربت فصائل المقاومة الأخرى عن معارضتها الشديدة لفرض الوحدة باللجوء إلى الأساليب القسرية، فرأت الجبهة الشعبية أن تعدد الفصائل « ظاهرة طبيعية » ناجمة عن ظروف التشتت وعن الانقسام الطبقى فى صفوف الشعب الفلسطينى، مؤكدة بأن وحدة أداة الثورة لا يمكن أن تتحقق نتيجة دمج عفوي أو ابتلاع قسري ، وإنما لابد وأن تقوم على قاعدة سياسية موحدة تلتزم به، كافة الفصائل . انظر أحاديث مع قادة حركة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطينى، شؤون فلسطينية، (بيروت) العدد (٤) أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ ، ص ٢٩٣ .

(*) جرت الانتخابات البلدية فى الضفة ، على مرحلتين فى ربيع العام ١٩٧٢ ، وهدفت إلى اختيار ممثلي ٢٣ بلدية ، منتشرة فى مناطق الضفة باستثناء القدس ، وكانت قيادة منظمة التحرير متخوفة من احتمال بروز قيادة بديلة لها أنظر: تيسير النابلسي: الانتخابات البلدية فى الضفة الغربية : تحليل نتائجها وتقيمها فى ضوء مبادئ القانون الدولي العام، شؤون فلسطينية (بيروت) ، العدد (١١) تموز/ يوليو ١٩٧٢ ، ص ٣٧- ٤٨ .

والتي هاجمتها الجبهة بشدة معتبرة أن هذه الانتخابات جاءت لتمهيد البديل بإقامة دولة الفلسطينية مرتبطة بإسرائيل[1]. وإحداث تغيير فى الوضع القانوني القائم فى الضفة الغربيه من حيث صلتها بالأردن.

وفيما يتعلق بالأسباب التي شجعت سلطات الاحتلال على إعلان هذه الخطوة - كما ذكرت الشعبية- هو انحسار العمل الفدائي فى الأرض المحتلة وقطاع غزة ، والضربة القاسية التي وجهت إلى المقاومة فى الأردن، والهدوء الذي يسود جبهات القتال[2].

وقد أوضح حبش أن الجبهة تعتبر المرشحين لهذه الانتخابات متعاونين مع العدو؛ لأن هذا جزء من المخطط الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية، وعزل حركة المقاومة عن الجماهير[3].

وإثر إعلان الملك حسين فى ١٥ آذار / مارس ١٩٧٢ ، مشروعه الرامي إلى تحويل المملكة الأردنية الهامشية إلى «مملكة عربية متحدة » تتكون من قطرين ، احدهما أردني، ويضم الضفة الشرقية لنهر الأردن، والآخر فلسطيني ويضم الضفة الغربية، وأية أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها، ويرغب أهلها فى الانضمام إليها ، وتكون عمان هي العاصمة المركزية للمملكة، وفى الوقت ذاته تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين، ويرأس الملك حسين زمام السلطتين التشريعية المركزية والتنفيذية المركزية ، بالإضافة لترأسه للقوات المسلحة[4].

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٢.
(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤.
(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٥ .
(٤) الهورى والموسى : مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

وقد ربطت الجبهة الشعبية هذا المشروع بمشروع الانتخابات البلدية فى الضفة الغربية واعتبرته جاء بالتنسيق مع القادة الإسرائيليين (*). خاصة وأن هذا المشروع جاء بعد ثمانية أشهر على معارك تموز / يوليو، ١٩٧١ وتصفية الوجود الفلسطينى المسلح فى الأردن (١).

وأصدرت الشعبية بيانا ذكرت فيه « أن الإعلان عن مملكة متحدة بهذا الشكل التآمري المغرق فى تجاهل حالة الاحتلال هو ارتهان كامل للمحتلين، واعتبرت أن مثل هذا المشروع هو المدخل إلى الصلح الأوسع مع العدو الصهيوني » (٢)

وأوضحت الجبهة أن معارضتها لمشروع «المملكة العربية المتحدة » لا يعني معارضتها « لوحدة الضفتين على أساس يضمن المساواة للشعبين الفلسطيني والأردني ... وتضمن محاربة النزاعات الإقليمية والنزاعات العصبية عند النظام الأردني . كذلك دعا أحد رموز الجبهة الشعبية «أحمد اليماني» إلى بناء جبهة وطنية

(*) قبل إعلان الملك حسين لمشروعه بأسبوع فصلت سلطة الاحتلال الصهيوني قطاع غزة عن قيادة شمال سيناء، وألحقته بالضفة الغربية، وفى هذا تمهيد للإشارة التي وردت فى «مشروع الملك حسين» عن غزة، وبعد الإعلان عن المشروع انصب اعتراض رئيسة وزراء إسرائيل جولدامائير على أن المشروع لا يمكن تنفيذه إلا بموافقة إسرائيل، وبمفاوضات مباشرة معها، وكجزء من خطة السلام. أما يوري أفنيري، فقد قال: أنه يوافق على أي حل على أساس استفتاء الشعب الفلسطيني «انتخابات الضفة الغربية » ، وقال أروني أفنيري: « إن مشروع الملك حسين هو ومشروع ايجال آلون، وفى اليوم التالى نشر فى صحيفته ( هاعولام هازية ) خارطة توضيحية لمشروع آلون أما آلون نفسه، فقد قدم مشروعه إلى الكنيست لأخذ الموافقة عليه، معلنا أن هذا التوقيت هو أنسب وقت لتنفيذ مشروعه. انظر خالد الحسن: مذكرة تحليلية حول مشورع الملك حسين ، شؤون فلسطينية، (بيروت)، العدد (٨) نيسان/ ابريل ١٩٧٢ ، ص ٢٦٣:٢٦٢.

(١) خليل شاهين: عشرون عاما من الكفاح ضد سياسات النظام الأردني لتصفية القضية الفلسطينية ، الهدف (دمشق)، العدد (٨٩٢) ٢١/ ١٢/ ١٩٨٧ ، ص ٧٨ .

(٢) الكتاب السنوي القضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .

أردنية فلسطينية كأداة ثورية لإسقاط النظام فى الأردن، وإقامة حكم وطني ديموقراطي يكون قاعدة لاستمرار النضال من أجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني [1]. كما تحركت الجبهة مع فصائل حركة المقاومة فى اتجاهات عدة، من أجل تأهيل نفسها لتكون قادرة على انتزاع حق تمثيل الشعب الفلسطيني، كان أولها العمل على تعزيز وحدة الفصائل الفلسطينية فى إطار منظمة التحرير، باعتبارها الإطار الجبهوي لكل فصائل المقاومة، والممثل السياسي للشعب الفلسطيني [2].

وقد تبنى المجلس الوطني الفلسطيني – فى هذا السياق- فى دورته التاسعة فى تموز/ يوليو ١٩٧٣، قراراً نص على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد لجماهير الشعب الفلسطيني بمختلف منظماته المقاتلة، والسياسية، وجميع هيئاته وجمعياته، مهما كانت اتجاهاته ، شريطة التزامها التام بمبادئ الميثاق الوطني الفلسطيني ، وأشارت الجبهة – فى الاتجاه ذاته – إلى أن مشروع « المملكة العربية المتحدة » قد طرح قضية سياسية ملحة هى قضية التمثيل السياسي الفلسطيني ، متوقعة أن تتزايد أهمية هذه القضية فى المستقبل، وأن يحتدم الصراع حولها [3].

وبهدف تكريس دور المنظمة – باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني- شعرت فصائل حركة المقاومة بحاجتها إلى إعادة اهتمام أكبر لساحة المناطق الفلسطينية المحتلة والتعامل مع جماهير هذه المناطق، ومطالبها الملموسة ، وكانت الفصائل قد استخلصت من صدامات أيلول فى الأردن، ولو بمستويات

(١) الهدف : العدد (٢٦٤) ١٠/٨/ ١٩٧٤ ، ص ٦ .

(٢) انظر بيان الجبهة الشعبية حول مشروع الملكة المتحدة ، سجل الخالدين، جزء٢ ، ق٢ ،مرجع سبق ذكره ص٢٥١ .

(٣) مهمات المرحلة الجديدة : التقرير السياسي لمؤتمر الجبهة الثالث عام ١٩٧٢، مصدر سبق ذكره، ص١٨٨-١٨٩.

مختلفة أهمية الجمع بين أشكال النضال كافة ، وهو ما عبرت عنه فى برنامج العمل الذي أقره المجلس الوطنى الفلسطيني فى دورته الثامنة فى شباط / فبراير ١٩٧١ ، بتأكيدها على أن الكفاح المسلح هو الشكل الرئيسي للنضال من أجل تحرير فلسطين، وليس الشكل الوحيد كما كان يجري التأكيد عليه سابقا، ودعوتها إلى ضرورة توازي هذا الكفاح مع أشكال النضال الأخرى[١].

بيد أن مشروع المملكة المتحدة فشل فى مهده ، وطويت صفحته ، بفعل عدة عوامل ، فى مقدمتها، المعارضة الوطنية الفلسطينية و العربية لهذا المشروع ، والتي قطعت الطريق على محاولات الملك حسين الرامية لاستثمار نتائج مجازر أيلول التي ارتكبها النظام الأردني. كما تمكنت الثورة الفلسطينية خلال فترة قصيرة من إعادة بناء قاعدتها العسكرية فى الساحة اللبنانية، وتصاعد دور وفعل منظمة التحرير الفلسطينية ، وتزايد الالتفاف حولها، لاسيما فى الأرض المحتلة.

والواقع أن هذا المشروع لم يقابل كذلك بحماس من واشنطن ، سواء بسبب قوة المعارضة الوطنية و الشعبية العربية التي جوبه بها، أو بسبب تركيز الاهتمام الأمريكي على قضايا أخرى ففى التوقيت الذى طرح فيه الملك حسين مشروعه، كان القتال فى فيتنام على أشده[٢].

◆◆◆

(١) حوراني : الفكر السياسي ...، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥.

(٢) خليل شاهين : مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ .

# موقف الجبهة من الاتفاقيات المصرية – الإسرائيلية

شنت القوات المسلحة المصرية والسورية تشاركها قوات فلسطينية عربية، فى السادس من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، حربا ضد إسرائيل على الجبهتين المصرية والسورية، وكان من أهم أهدافها: إزالة آثار عدوان إسرائيل عام ١٩٦٧، وتحرير الأرض العربية المحتلة، ورد الاعتبار للعسكرية العربية ، والتي سرعان ما أوقعت الهزائم بالقوات الإسرائيلية فى كافة ميادين القتال البرية، والجوية، والبحرية. وقد أحرزت القوات المصرية والعربية الانتصار تلو الانتصار على الإسرائيليين، والذين سقط منهم فى هذه الحرب الكثير من القتلى، والجرحى، والأسرى ، كما دمرت مئات الدبابات، والمدرعات، والطائرات، ونجحت القوات المصرية فى تحطيم خط بارليف الحصين واجتياحه، وعبور قناة السويس ، واسترداد القوات السورية لأجزاء من أراضيها المحتلة بعد تحريرها. غير أنه فى نهاية الأمر نجحت القوات الإسرائيلية فى تحويل مجرى الحرب إلى حرب متحركة ومتوازنة ، بعد أن كانت الهزيمة قد بدأت تحيق بإسرائيل.

وجاء هذا التحول بفعل قيام الولايات المتحدة الأمريكية خلال القتال بمساعدة إسرائيل وإمدادها بمعدات عسكرية حيوية ، فأقامت جسرا جويا لنقل الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة إلى أرض المعركة، وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بخطوة أخرى، وهو منع حسم المعركة ، و ذلك لإجبار الطرفين على وقف إطلاق النار دون تحقيق نتيجة عسكرية حاسمة للمعركة [١].

(١) حرب فى ظل خيار : مجموعة مقالات ، إصدار الكيبوتز الموحد (مصدر عبري) مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة تل أبيب ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٧-١٣٨ .

فأجرت الإدارة الأمريكية اتصالات سياسية مع الاتحاد السوفييتي، حيث عقد (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي اجتماعات فى موسكو مع (ليونيد بريجنيف) سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفييتي لوضع حد للقتال المستمر فى منطقة الشرق الأوسط ، وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن تقدم الدولتين بمشروع قرار مشترك لمجلس الأمن، يطالب الأطراف المتنازعة بوقف إطلاق النار، و ذلك بتاريخ ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ، وقد وافق مجلس الأمن على مشروع القرار(*)، والذي عرف باسم قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ونص على.

- دعوة جميع الأطراف المشتركة فى القتال الدائر حاليا إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً فى مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفى المواقع التي تحتلها الآن .

- دعوة الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بجميع أجزائه.

- البدء فوراً فى وقف إطلاق النار، وبدء مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط . وقد وافقت كل من مصر، وسوريا، وإسرائيل، والأردن، على قرار مجلس الأمن وتعهدت باحترامه، لكن إسرائيل لم تلتزم عمليا به، واستغلت القرار لتجميع قواتها، وشن هجمات برية وجوية على المواقع المصرية، فى محاولة منها لإنقاذ صورة الجيش

(*) تبنى مجلس الأمن هذا القرار فى جلسته رقم ١٧٤٧ ، بـ ١٤ صوتاً، مقابل لا شيء، وقد امتنعت الصين الشعبية عن التصويت : انظر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ، المجلد الثاني ١٧٥-١٩٨١ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص٢١٠ .

الإسرائيلي التي هزتها الحرب بعنف، وذلك عن طريق تحقيق نصر سريع بالاستيلاء على أراض جديدة غربي قناة السويس.

وتأكيداً للقرار ٣٣٨، أصدر مجلس الأمن قرار رقم ٣٣٩ فى ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ أكد فيه على ضرورة التوقف الفوري عن كافة الأعمال العسكرية، وعودة القوات المتحاربة إلى المواقع التي كانت تحتلها لحظة سريان وقف إطلاق النار. وطلب من الأمين العام اتخاذ الإجراءات نحو الإرسال الفوري لمراقبى الأمم المتحدة للإشراف على وقف إطلاق النار[1]. وللشروع فى المفاوضات بين أطراف النزاع.

وقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، لعقد مؤتمر جنيف للسلام جاء فيه: إن مجلس الأمن إذ يلاحظ أن مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط سيبدأ فى جنيف قريبا تحت رعاية الأمم المتحدة، ويعرب عن أمله بأن يتقدم مؤتمر السلام بسرعة نحو توطيد سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط[2].

لكن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية كانت مغايرة للهدف الأساسي للقرار، فقد صرح وزير خارجيتها هنري كيسنجر بقوله« سنستعمل الاجتماعات العامة بهدف التكرار الرسمي للمواقف المعروفة، أما المفاوضات الرئيسية فتتم تحت إشرافنا خارج المؤتمر، وعلى أساس ثنائي بين كل الدول العربية المعنية وإسرائيل[3].

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(٢) مهدي عبد الهادي: المسألة الفلسطينية، مشاريع الحلول السلمية ١٩٣٤-١٩٧٤، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٢، ص ٥٥.

(3) Kissingr، Henry، Years of Upheaval ( Boston: Little، Brown and Co.، 1982)،P.686

وعقد المؤتمر فى ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ برعاية الأمين العام للأمم المتحدة (كورت فالدهايم) ورئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وحضور كل من الأردن، ومصر، وإسرائيل[١].

أما سوريا فلم تلب الدعوة لحضور المؤتمر وعللت ذلك بأن إسرائيل لم تنسحب من الأراضي التي احتلتها، فضلاً عن أن الثمن الذي سوف تطلبه إسرائيل هو تصفية القضية الفلسطينية[٢]. كما أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تدع لحضور المؤتمر[٣].

وقد تم التوصل إلى اتفاق بين مصر وإسرائيل بشأن الفصل بين قواتهما تحت إشراف الأمم المتحدة مساء يوم ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤، عند الكيلو ١٠١، ووضع قوات دولية فى المواقع الجديدة[٤]. أما بالنسبة للجبهة السورية، فقد قام كسينجر بجهود أدت إلى توقيع اتفاقية لفصل القوات على الجبهة السورية فى جينيف ٣١ أيار / مايو ١٩٧٤ بحضور قائد قوات الطوارئ الدولية، ورئيس الوفدين الأمريكي والسوفييتي[٥].

وكان ذلك إيذانًا بنجاح المناورة الأمريكية، التي هدفت إلى الالتفاف على

(١) عبد الهادي : مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥ .

(٢) يوشيف هوركيبي: العرب، الفلسطينيون، وإسرائيل (مرجع عبري) مؤسسة فإن لير، القدس، ١٩٧٥، ص ١٠٥ .

(٣) الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الثاني ، القسم الثاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٢ . كذلك حديث صحافى لأبي اياد ، فى الجزائر، ٢٣/ ٨/ ١٩٧٤، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٣.

(٤) هوركيبي : مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥ .

(٥) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٥ ، وثائق الفلسطينية (١٩٣٩-١٩٨٧) ، منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الثقافة ، ١٩٨٧ ، ص ٧.

التوصل إلى تسويه شاملة للصراع، ودفع المفاوضات على أساس سياسة الخطوة خطوة فى اتجاه التوصل إلى حلول جزئية منفردة مع الدول العربية،و جاء موقف منظمة التحرير الفلسطينية من اتفاقيات فصل القوات مع إسرائيل متباينة فكانت واضحة من خلال حضور ياسر عرفات رئيس المنظمة مراسم التوقيع، كما صرح بذلك الرئيس المصرى محمد أنور السادات عقب توقيع الاتفاقية، وقد فهم من ذلك على أنه محاولة من الرئيس السادات لتقديم ياسر عرفات إلى الأمريكيين ممثلا للمقاومة الفلسطينية على غرار ما قام به عبد الناصر من قبل بتقديمه إلى السوفييت عام ١٩٦٨ ، وكونه ممثل المقاومة، فذلك يعني أن التفاهم سيكون معه، لكن يقال أن عرفات لم يقم بهذه الخطوة بموافقة أحد من اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير، ولا المجلس الوطني الفلسطيني[1].

لكن عرفات نفى مقابلة كيسنجر، وأكد على أنه كان فى أسوان، لكنه غادرها فى لحظة وصول كيسنجر إليها[2]. ومهما يكن من أمر فإن ياسر عرفات اعترض على بيان أصدرته فى غيابه اللجنة التنفيذية للمنظمة، يندد باتفاق فصل القوات، وذلك فى ١٩ كانون الثاني/ فبراير ١٩٧٤ ، واعتبره غير شرعي، مما يعني تأييده لهذه الاتفاقية، إلا أن حركة فتح أصرت على شرعية البيان، أما الجبهة الشعبية فقد حددت موقفها منذ أن انتهت الحرب، حيث وصفتها بأنها حرب تحريكية لا حرب تحريرية، والتحرك بوجهة نظر الشعبية هو تجاوز وضع اللاسلم واللا حرب فى

(١) عدوان : حركة فتح...، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٦ نقلا عن / ماذا يريد الرئيس السادات من التأكيد على حضور ياسر عرفات توقيع الاتفاقية: إلى الامام (بيروت) عدد ٢٤٢ ، السنة التاسعة ، ٢٥/ ١/ ١٩٧٤ .

(٢) ياسر عرفات: أبو عمار فى وجه الرفض أقول المنطق الثوري، فلسطين الثورة عدد(٨٦) ٣/ ٤/ ١٩٧٤، ص٨.

المنطقة إلى وضع يدفع باتجاه تحقيق التسوية الاستسلامية، ولدى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، أعلنت الجبهة رفضها للقرار ودعت الدول العربية للاستمرار فى القتال حتى النصر وقالت الجبهة «أن وقف إطلاق النار، وجولات كيسنجر للمنطقة، نسف كل ما أقرته حرب تشرين الأول/ أكتوبر من إيجابيات، وعزز قدرة العدو فى المنطقة، ومنحه قواعد قوة جديدة لينطلق منها ويفرض إرادته وسياسته على المنطقة العربية»(١).

وفى بيان آخر أصدرته الجبهة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ أشارت الجبهة إلى فك الارتباط بين القوات الإسرائيلية و العربية على أنه خطوة عسكرية بحتة، وهي محاولة خداع واضح للجماهير العربية، لأنها تحمل مضمونا سياسيا انهزامياً واستسلامياً، إضافة لكونها مدخلا للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على المنطقة العربية، كما تكمن مخاطره السياسية فى الأمور التالية.

١- فك ارتباط مصر عن القضية العربية.

٢- التحايل فى قبول الصلح والاعتراف بإسرائيل.

٣- إضعاف الموقف العربي على الجبهات الأخرى(٢).

كما اختلفت الفصائل الفلسطينية من حضور مؤتمر جنيف والأساس الذي ينعقد على أساسه، وقضية التمثيل الفلسطيني فى المؤتمر. فقد كان مقرراً أن ينعقد المؤتمر على أساس قرار ٢٤٢ لذلك رفضته منظمة للتحرير بقيادة حركة فتح. وقد دعا طرف فلسطيني- سوري لتعديل القرار ٢٤٢ ليصبح ممكنا حضور الفلسطينيين

(١) الهدف (بيروت) : العدد ٢٦٤ ، السنة السادسة ، ١٠/ ٨/ ١٩٧٤ ، ص ١٠ .

(٢) بيان الجبهة الشعبية حول اتفاقية فصل القوات على الجبهة المصرية ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .

على أساس القرار ٣٢٣٦ الصادر عن الأمم المتحدة فى ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤، والذي يقر بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتمثيل منظمة التحرير له[١].

أما بالنسبة للتمثيل الفلسطيني فى المؤتمر، فقد اقترحت مصر تشكيل وفد عربي واحد يمكن فيه لوفد من جامعة الدول العربية أن يمثل منظمة التحرير بعد موافقتها على ذلك. لكن فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير صرح فى ٣ نيسان / أبريل ١٩٧٥ بأنه لا يجوز أن يمثل الفلسطينيين إلا منظمة التحرير فى أي مجال أو محفل دولي.[٢]

كذلك صرح محمد غنيم عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بموافقة فتح المبدئية للذهاب إلى جنيف، وحضور المؤتمر، ولكن وفق قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن فلسطين، وأكد على أن الذهاب إلى جنيف هو العمل على تنفيذ قيام دولة مستقلة بدون صلح أو اعتراف بإسرائيل[٣].

وعلى الرغم من إصرار حركة فتح على رفض حضور مؤتمر جنيف على أساس ٢٤٢ الذي يتضمن الاعتراف بإسرائيل، ويتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني فإن قبولها حضور المؤتمر وفق قرارات الأمم المتحدة، والقرار ٣٢٣٦ لا يحول دون مفاوضة إسرائيل ومن ثم الاعتراف بها بحكم الواقع.

أما الجبهة الشعبية فكان موقفها واضحاً، عندما أعلنت معارضتها لمشاركة

---

(١) عصام سخنيني: شهريات المقاومة الفلسطينية، شؤون الفلسطينية، (بيروت)، عدد ٤٥، أيار / مايو ١٩٧٥، ص٢١٦-٢١٧..

(٢) المرجع نفسه، ص ٢١٧.

(٣) حديث صحفى لأبي ماهر غنيم فى ٢٧/ ١/ ١٩٧٧، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، ص٣٢. أورده عصام عدوان، حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

الدول العربية المعنية ومنظمة التحرير فى هذا المؤتمر، انطلاقا من إداركها لما يمثله هذا المؤتمر فى تلك الفترة بالذات من تعارض جذري مع مصالح الجماهير الفلسطينية والعربية، وأكدت الجبهة رفضها للقرار ٢٤٢، الذي يشير إلى مبدأ الانسحاب من أراض احتلت سنة ١٩٦٧، ويفرض بالمقابل الاعتراف بوجود إسرائيل، وأشارت الجبهة إلى أن مثل هذا الاعتراف يشكل اعترافا صريحا لشرعية الاحتلال الصهيوني للجزء الأكبر من الوطن الفلسطيني، وتنازلاً عن الجزء الأساسي من حق الشعب الفلسطيني فى العودة وتقرير المصير، كما أوضحت الجبهة أن المؤتمر ينعقد فى ظروف سياسية تحاول لجم النهوض الجماهيري لحساب تثبيت المواقع الامبريالية والصهيونية، والرجعية التي يهددها هذا النهوض[1].

وحذرت الجبهة من موافقة المنظمة للذهاب لمؤتمر جنيف، وإدخالها طرفا فى التسوية، مفسرة ذلك بأنه انحراف وخيانة للشعب الفلسطيني، وقد ردت الجبهة على نهج جنيف بسلسلة عمليات مسلحة خلال عام ١٩٧٤، منها عملية سينما حن فى تل أبيب[2].

وقد ألمح وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس فى ١٧ شباط/ فبراير ١٩٧٧ إلى انه يمكن أن يكون للمنظمة مقعد فى محادثات السلام إذا اعترف الميثاق الوطني الفلسطيني بوجود إسرائيل، وإذا قبلت المنظمة بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ أساسا للمفاوضات. وقد التقى ياسر عرفات فى اليوم نفسه بوزير خارجية مصر (إسماعيل فهمي) فى القاهرة للبحث فى إمكانية إجراء تعديلات على ميثاق منظمة

(١) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠. انظر: أيضاً مذكرة الجبهة الشعبية للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حول موقفها من مؤتمر السلام، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ص ٤٤٥.

(٢) الهدف (بيروت)، العدد (٢٦٤) ١٠/ ٨/ ١٩٧٤، ص ٢٤.

التحرير الفلسطينية، لكن المحاولات فشلت [1].

وقد حدد فاروق القدومى موقف المنظمة من مؤتمر جنيف بقوله: «إننا نرفض قراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ وإننا لسنا مستعدين لحضور مؤتمر جنيف على أساس هذين القرارين، والسبب فى هذا أن القرار ٢٤٢ يعتبر مشكلتنا مشكلة لاجئين لا مشكلة سياسية».

وقال « لقد أبلغنا ( فالد هايم ) بوضوح موقفنا وهو كما يلي:

- يجب دعوة منظمة التحرير
- إننا نحضر كوفد مستقل
- إننا نحضر المؤتمر من بدايته
- يجب أن نشارك فى جميع أعماله ونشاطاته دون استثناء .
- يجب أن تكون فلسطين موضوعا مستقلا على جدول الأعمال .
- إذا قبلنا الدعوة فإن ذلك سوف يكون على أساس قرار الجمعية العمومية رقم ٣٢٣٦ .
- على الدول الكبرى أن تقدم ضمانات جوهرية من أجل إقامة دول فلسطينية مستقلة فى الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل .
- إننا نعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تمر على الاقتراحات مرور الكرام، ولا تنوي اتخاذ أي إجراء فعلى، ولسنا نتوقع شيئا من هذه العملية؛ لأنها مناورة أمريكية .»[2]

(١) عدوان حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦١ .
(٢) كوبان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٢-١٤٣ .

وقد أقر المجلس الوطني الفلسطيني فى دورته الثالثة عشرة فى القاهرة من ١٢-٢٢ آذار / مارس ١٩٧٧ مضمون هذه النقاط[١].

وقد سجلت الجبهة الشعبية اعتراضها ورفضها لما تمخضت عنه قرارات المجلس وأوجزت ذلك بعدة نقاط :

- إنه أسقط وغيب العديد من القضايا الرئيسية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بمسئولية النضال الفلسطيني.
- عمق عملية الانحراف، بتخاذل المنظمة وتهادنها مع الرجعية العربية المستسلمة .
- تغيب اسم العدو الإسرائيلي ، حيث اعتبرت الجبهة أن ذلك من متطلبات التسوية وإسرائيل هي إحدى ركائزها .
- إسقاط الإشارة لمؤتمر جنيف سلبا أو إيجابا والتأكيد على حق المنظمة بالمشاركة فى كل المؤتمرات والمحافل الدولية[٢].
- القبول بمبدأ التفاوض مع إسرائيل لمجرد اسقاط مقولة «لا تفاوض» فى مقررات المجلس[٣] .

وقد لاحظت حركة فتح أن حصول تغيير فى موقف السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية، عندما أعلن الرئيس الأمريكى جيمي كارتر فى ١٦ آذار / مارس ١٩٧٧ « بأنه لابد من إيجاد وطن للاجئين الفلسطينيين الذين قاسوا لسنوات عديدة» وجدد دعوته فى جنيف وأصدر تعليماته سرا إلى (سايروس فانس)

(١) عدوان ، حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣ ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١ .
(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧ مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٥-١٠٧ .
(٣) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨ .

بالموافقة على حضور منظمة التحرير فى محادثات السلام مع الدول العربية إذا قبلت المنظمة بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ أساسا للمفاوضات وأكد عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح: صلاح خلف، وفاروق القدومي، علناً أن منظمة التحرير مستعدة للقبول بصيغة معدلة من القرار ٢٤٢ وأيضا للتخلي عن الكفاح المسلح بحسب ما أضاف القدومي[١].

وجرت سلسلة مشاورات ومحاولات لدفع المنظمة لإيجاد صيغة مقبولة ومعدلة لقرار ٢٤٢ ، لم تسفر عن نتيجة ايجابية، وأصرت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة انعقاد مؤتمر جنيف على أساس قرار ٢٤٢ كما ورد فى بيان وزارة خارجيتها فى ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧[٢].

وقد رحب ياسر عرفات بالموقف الأمريكي، وأكد على أن المنظمة ستقبل بقرار مجلس الأمن ٢٤٢، لكن مع إجراء التعديلات الملائمة عليه.

وذهب القدومي أبعد منه، بتصريحه أن المنظمة ستقبل بالقرار، وبحق إسرائيل فى الوجود إذا اعترفت الدولة الصهيونية بالحقوق الفلسطينية وأضاف: إن هدف منظمة التحرير هو إقامة دولة مستقلة فى الأرض المحتلة ، وأنها لن تشكل أي خطر على إسرائيل»[٣].

وعلى الرغم من رد المنظمة الإيجابي على البيان الأمريكي، فإنها ظلت غير قادرة وغير مستعدة لتقديم التنازلات التي طلبتها الإدارة الأمريكية، وأثارت خطوات تقاربها من الولايات المتحدة الأمريكية معارضة ائتلاف عريض بما فى ذلك الاتحاد

(١) الصايغ : الكفاح المسلح... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩٨ .

(٢) كوبان : مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧-١٤٨ .

(٣) الصايغ : الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩٩ .

السوفيتي(*). وحلفائه من الفصائل فى الساحة الفلسطينية، وعلى رأس هذه الفصائل الجبهة الشعبية، والتي شكلت مع القيادة العامة – أحمد جبريل وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي ، ما سمى بجبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية. ويمكن القول هنا إن هذه الفصائل خضعت لوجهة النظر السوفيتية دون النظر لمصلحة القضية الفلسطينية ، فإن مصلحة القضية الفلسطينية وفصائل المقاومة أن لا تخضع لأي موقف لأي حليف مهما كانت قوته، فالشعب الفلسطيني من المفروض أن يقرر برنامجه السياسي دون النظر للمواقف الأخرى.

أما بالنسبة لزيارة الرئيس محمد أنور السادات إلى إسرائيل فى ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ ، والتي لمح إليها فى خطابه أمام مجلس الشعب المصري فى التاسع من الشهر نفسه(**).

وأعلن أمام الكنسيت الإسرائيلي إنه لم يأت إلى سلام جزئي، ولا ليعقد اتفاقا منفرداً بين مصر و إسرائيل، إنما جاء لبناء سلام عادل ودائم يقوم، كما ذكر على أساس انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة التي احتلتها، وإحقاق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، بما فى ذلك حقه فى تقرير المصير، وإقامة دولته، وضمان حق كل دول المنطقة فى العيش بسلام داخل حدودها الآمنة(١).

(*) كانت القيادة السوفييتية قد عبَّرت لعرفات عن عدم ارتياحها بشأن زيارة فانس للمنطقة فى آب / أغسطس ، ودعت عرفات إلى زيارة موسكو ، لإجراء محادثات فى نهاية الشهر .

(**) ألقي الخطاب بحضور ياسر عرفات الذي كان حينئذ فى زيارة لمصر، حيث أبدى أنور السادات استعداده لبذل أقصى الجهود من أجل السلام ، ومواجهة قادة إسرائيل ولو فى الكنيست . عصام عدوان : حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٦ .

(١) خطاب الرئيس محمد أنور السادات أمام الكينست. انظر: شؤون الفلسطينية (بيروت) ، العدد ٧٤-٧٥ كانون الثاني(يناير)-شباط (فبراير) ١٩٧٨ ، ص ٣٣٣-٣٤٣.

وبغض النظر عما ذكر فيما بعد من أن رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات كان على علم مسبق بنية الرئيس المصري القيام بزيارة إسرائيل تتويجا لوساطة سرية قام بها كل من المغرب ورومانيا. فقد برز إجماع فلسطيني، أعلن عن رفضه للزيارة وأدانتها. وإن كانت حركة فتح قد انقسمت إلى فريقين: أحدهما يريد الإبقاء على العلاقة مع مصر، نظراً لدورها الحاسم فى العالم العربي، وانه يجب حصر الاهتمام فى انتقاد خطوة الرئيس، بينما رأى آخرون أن ثمن مسايرتها سيكون كبيرا جدا ،ولابد من الهجوم والتصدي لهذه الخطوة .

وقد سافر عرفات إلى دمشق فى ١٢ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٧، وأعلن مع الرئيس الأسد شجبهما الصريح لزيارة الرئيس السادات وأعلنا استعدادهما لبذل كل الجهود من اجل إزالة نتائجها[1].

وفى حديث لياسر عرفات انتقد خطوة أنور السادات المنفردة ولكنه لم ينتقد الفكرة لو أن الرئيس المصري نسق مع العرب[2].

وبذلك أبقى عرفات على بعض الخيوط مع مصر، بالإضافة إلى تطوير علاقاته مع السعودية، تحسبا من الانغلاق داخل الجبهة القومية للصمود والتصدي التي تشكلت من بعض الدول العربية و منظمة التحرير ضد مسار أنور السادات، ولم يستبعد البعض أن تكون بعض قيادات المنظمة قد راقها تأكيد الرئيس المصري فى الكنيست على الحل الدائم والشامل، وعلى حقوق الشعب الفلسطيني فى تقرير المصير، وإقامة الدولة ورأت أنه من الأنسب انتظار ما ستسفر عنه الاتصالات

(١) عدوان حركة فتح ، ١٩٦٩-١٩٨٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٧ .

(2)- Hart Alan: Arafat Terrorist or Peacemaker ? ( London : Sidgwick and Jokson . 1984).، P 436.

المصرية مع إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية، والتي جرت بعد الزيارة تحت غطاء التحضير لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام[1].

ويبدو أن التكتيك الذي اتبعه ياسر عرفات فى أعقاب زيارة أنور السادات للقدس قد أثار حفيظة الفصائل اليسارية فى إطار منظمة التحرير، ودفعها إلى تصعيد حملتها. ففى نهاية شباط / فبراير ١٩٧٨ وجه نايف حواتمة انتقادا شديدا لسياسات الجناح البرجوازي الوطني فى منظمة التحرير، الذي عمل منذ شهور - كما ذكر حواتمه- على شل منظمة التحرير، ومحاولة جرها إلى المشاريع الاستسلامية المطروحة « آخذا على ذلك الجناح الصمت على خطوة السادات وفتح النافذة على أمريكا[2].

أما الجبهة الشعبية فقد حملت كل أطراف التسوية مسئولية بادرة السادات واصفة إياها بالخيانة، ومعتبره هذه الأطراف قد مهدت لخطوة السادات، من خلال استرسالها فى خداع الجماهير بأوهام التسوية السلمية، وداعية قيادة منظمة التحرير و الأنظمة العربية التي راهنت على التسوية إلى إعادة النظر فى مخططها ومراهنتها على التسوية الاستسلامية[3].

وفسرت الجبهة موقفها من كامب ديفيد تفسيرا طبقيا فرأت أن إبرام اتفاقيات كامب ديفيد شكل حدثاً نوعياً، وجاء نتيجة تراكمات تراجعية استسلامية ، شهدتها

(١) الشريف : البحث عن كيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٤ .

(٢) حديث صحفى لنايف حواتمه ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨ ،مصدر سبق ذكره ، ص١١٢-١٢٣ .

(٣) بيان الجبهة الشعبية حول زيارة السادات لإسرائيل ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧٣ . انظر : التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للجبهة عام ١٩٨١ الوضع الراهن ومهمات المراحلة الجديدة ، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢ .

فترة السبعينيات فى الوضع الرسمي العربي، وعليه فقد اعتبرت أن هذا الحدث النوعي وضع حركة التحرر الوطني العربية أمام مرحلة جديدة، تتضمن تغيراً فى خريطة الصراع، تندمج فيها عملية الصراع القومي مع الصراع الطبقي الاجتماعي أكثر من أي فترة مضت، وتتكشف من خلالها حقيقة الموقف الذي تتخذه القوى الرجعية والبورجوازية فى عملية الصراع، وانسجاما مع هذه الرؤية أكدت الشعبية على أن المرحلة اللاحقة ستشهد تكثيفاً فى المحاولات الامبريالية والصهيونية، والرجعية، من أجل تعميم نهج سياسة كامب ديفيد على حلقات أخرى بعد الجبهة المصرية[1].

ولمواجهة اتفاقيات كامب ديفيد ونتائجها، رأت الجبهة أن ذلك ينطلق من إعادة التعامل مع الصراع العربي الصهيوني إلى طريقه السليم أي صراع وجود وليس صراع حدود[2].

ومنذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى واشنطن فى ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٧ ، تتالت تصريحات وردود الشعبية ،حيث صبت جميعها فى خانة الرفض التام، والتنديد بالسادات، واستخدمت عبارات التخوين ، ومن سار فى فلكه.

**المبادرة الأوروبية وبيان البندقية ١٩٨٠ :**

أصدرت بلدان المجموعة الأوروبية فى ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ بيانا فى بروكسل أعربت فيه عن تأييدها إتفاق كامب ديفيد، وقد أخذت تتبني بعد ذلك بأشهر قليلة موقفا متمايزا نسبيا عن الموقف الأمريكي تجاه جهود التسوية السلمية

(١) المصدر نفسه ، ص ١٣٢ – ١٤٥ .

(٢) بيان اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول التصدي لنتائج كامب ديفيد ، انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١٢ .

وشروطها فى الشرق الأوسط، فغداة الإعلان عن التوصل إلى معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، أصدرت بلدان هذه المجموعة بيانا جديداً اعتبرت فيه أن تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ فى كل بنوده، ما يزال يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود، مؤكدة على أنه لن يكون هناك حل دائم إلا فى إطار تسوية شاملة تترجم فى الواقع حق الفلسطينيين فى أن يكون لهم وطن، وضرورة وقف الاستيطان، باعتباره عقبة أساسية فى وجه السلام.

ويبدو أن هذا التطور الذي طرأ على الموقف الأوروبي، والذي توج فى عام ١٩٧٩، باعتراف مجموعة البلدان الأوروبية، بكون منظمة التحرير طرفاً معنيا بجهود التسوية فى الشرق الأوسط. قد جعل قيادة المنظمة تراهن على فرص الاستفادة من هذا الموقف الغربي فى فك الحصار الذي فرضه اتفاق كامب ديفيد على منظمة التحرير، وتمكينها من الحفاظ على المكاسب السياسية على الساحة الدولية، وتعزيزها بعيداً عن الاستقطاب الدولي[1].

فكانت زيارة ياسر عرفات لفينا فى تموز / يوليو ١٩٧٩، والتي عقد فيها لقاء جمعه مع برنوكرايسكي ( المستشار النمساوي ) و(فيلي برانت) رئيس الاشتراكية الدولية، وزعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، وقد أشير فى البيان الصحفى الصادر عن ذلك اللقاء، إلى اتفاق المجتمعين على اعتبار القضية الفلسطينية مركز نزاع الشرق الأوسط، وإلى تأكيد الرئيسين كرايسكي وبرانت على ضرورة التوصل إلى حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط، يقوم على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ -٣٣٨ وإحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية، بما فيها حق

(١) الشريف ، البحث عن كيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٤ .

تقرير المصير[1].

ومع ذلك نظرت منظمة التحرير إلى الموقف الأوروبي على أنه محاولة لإخراج سياسة كامب ديفيد من مأزقها، حيث وصلت إلى طريق مسدود فيما يخص الشأن الفلسطيني[2].

وظلت قيادة المنظمة تستبعد إمكانية قيام بلدان المجموعة الأوروبية بتقديم مبادرة سلمية مستقلة عن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، حتى بعد أن أخذ الحديث يتزايد فى مطلع ١٩٨٠، عن استعداد هذه البلدان لتقديم مثل هذه المبادرة ولم يحدث تطور على موقف المنظمة من هذا الموضوع إلا بعد صدور بيان قمة البندقية حول الشرق الأوسط عن رؤساء المجموعة الأوروبية التسعة فى ١٣ حزيران / يونيو ١٩٨٠[3]. والذي أكدت فيه على إيجاد حل شامل للنزاع العربي - الإسرائيلي على أساس قراري رقم ٢٤٢ و٣٣٨ والتأكيد على مبدأى الحق فى الوجود، والأمن لكل دول المنطقة، بما فى ذلك إسرائيل، والعدل لكل الشعوب، مما يفرض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتبار أن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين، ويجب أن تحل حلا عادلا، ورفض جعل القدس عاصمة لإسرائيل، ورفض سياسة إقامة المستوطنات، والتي وصفها البيان بأنها تشكل عقبة خطيرة فى طريق السلام، وغير مشروعة فى القانون الدولي وأن الدول التسع ستعمل على بلوغ هذه السياسة، وأن هذه المبادئ تلزم كل الأطراف المعنية،

(١) بيان صحافى مشترك حول محادثات ياسر عرفات والسيدين فيلي برانت ، وبرونوكرايسكي. أنظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٦ . أورده أيضا ، الشريف ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٤ .

(٢) عصام عدوان : حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣ ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧ .

(٣) الشريف : البحث عن كيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٦ .

بما فى ذلك الشعب الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية التي يجب إشراكها فى المفاوضات.

وأكدت بلدان المجموعة على ضرورة أن تضع إسرائيل حداً لاحتلالها الأراضي منذ نزاع ١٩٦٧ ، مثلما فعلت بالنسبة إلى سيناء[١].

وقد صرح محمود عباس (أبو مازن) أن البيان جاء مكملاً للنقص الوارد فى اتفاقية كامب ديفيد، حيث لم تستطع الولايات المتحدة قول ذلك، والواضح أن البيان لم يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كما لم يشر من قريب أو من بعيد لحق الشعب الفلسطيني فى إقامة دولته المستقلة وقد وصف التقرير السياسي للجنة السياسية فى المجلس الوطني الفلسطيني- الدورة الخامسة عشر- البيان بأنه تضمن بعض العناصر الايجابية إلا أنه أخفق فى تطبيق سياسة التوازن التي تدعي الدول الأوروبية انتهاجها فى الصراع العربي الإسرائيلي غير أن المجلس عبر عن وجود عناصر مشجعة فى البيان، يمكن اعتبارها مدخلا لتعامل الدول الأوروبية مع الحقائق الفلسطينية [٢].

وقد أثار التقارب وزيارة ياسر عرفات إلى أوروبا الغربية ردود فعل الفصائل اليسارية الفلسطينية ، ورأت فى التحرك الأوروبي محاولة تستهدف «الإفراج عن العزلة التي تعيشها اتفاقيات كامب ديفيد» وإشاعة حالة من الاسترخاء فى المنطقة باسم مبادرات سياسية أوروبية ، فى حين لا تملك أوروبا الغربية أوراقاً مستقلة

(١) الهور والموسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٣-٢٠٤ .

(٢) منظمة التحرير الفلسطينية : المجلس الوطني الفلسطيني فى دورته الخامسة عشرة ، دمشق ٩/ ٤/ ١٩٨١ ، ص ٢٠-٢١ .

وضاغطة على إسرائيل[1].

ومما زاد من مخاوف وشكوك الفصائل اليسارية، كون العلاقات المتطورة بين المنظمة وبلدان أوروبا الغربية قد ارتبطت، منذ زيارة فينا بإشارات إلى ضرورة قيام منظمة التحرير بتعديل بعض بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، وإعلانها قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، كما ارتبطت بأحياء الحديث عن تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة[2].

ورأت الجبهة الشعبية أن بيان البندقية جاء ليفضح عجز وهشاشة الإدعاء باستقلال أوروبا عن الامبريالية الأمريكية، التي جاء بيانها في أحسن الأحوال كخشبة إنقاذ، تساعد في تعويم أطراف كامب ديفيد وتضخم صورة السراب الذي ركض وراءه البعض[3]. قاصدين في ذلك ياسر عرفات.

وفي خطاب لجورج حبش في آذار / مارس ١٩٨٠، أشار إلى أن الجبهة الشعبية ستقف ضد رسم سياسة الثورة من أية عاصمة أجنبية وأكد رفض الجبهة للخلط بين العدو والصديق، وللتحدث عن الأجنبي بشكل عام بين الجماهير وبدون تمييز بين أجنبي حليف وأجنبي متآمر، وقال حبش بأن الجبهة ترفض أي تعديل في الميثاق الوطني الفلسطيني وحذر قيادة المنظمة من مغبة تعديل أي بند من بنود البرنامج السياسي الذي أقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني[4].

---

(١) الشريف : البحث عن كيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٦ ، انظر أيضا حديث صحفي جورج حبش حول إدارة ريغان ومخططات كامب ديفيد والمبادرة الأوروبية، وبرنامج حزب العمل الإسرائيلي وأبعاده ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، ص ١٠٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩٧.

(٣) نفسه ، ص ٢٩٧.

(٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٤ .

وقد شهد عام ١٩٨١ تراجعا نسبيا فى المبادرة الأوروبية، وفى الحديث عنها بعدما اتضحت حقيقة هذه المبادرة، وأهدافها فى تعميم نهج كامب ديفيد[١].

## مبادرة بريجنيف:

اقترح ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي عقد مؤتمر دولي لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط، تحضره بالإضافة إلى موسكو كلاً من واشنطن، والأمم المتحدة، والدول الغربية، و منظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل[٢].

وقال بريجنيف فى خطابه أمام المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي فى ٢٣ شباط / فبراير ١٩٨١ إن شروط إحلال السلام فى المنطقة يجب أن تتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وإقامة دولة مستقلة على الأراضي الفلسطينية التي سوف تحرر من الاحتلال الإسرائيلي فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وترك الخيار للاجئين فى العودة إلى ديارهم، أو الحصول على تعويض[٣].

ومن الواضح أن مبادرة برجينيف استندت إلى قرار مبادرة مجلس الأمن ٢٤٢ لضمان حق إسرائيل فى وجود آمن، لكن الجديد فيها أن يكون ذلك مقابل انسحاب إسرائيل من جميع أراضي عام ١٩٦٧ .وأيدت كذلك حق الفلسطينيين فى تقرير المصير فى دولة مستقلة، وأكدت على دور منظمة التحرير فى هذا الصدد.

---

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩ .

(٢) منير الهورى وطارق الموسى: مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٤ .

(٣) احمد فارس عبد المنعم: الاتحاد السوفييتي والصراع العربي الإسرائيلي منذ حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ، شؤون عربية (تونس) لعدد (٢٧) ، أيار / مايو ١٩٨٣ ، ص ٨٣ .

رحبت منظمة التحرير الفلسطينية، وسوريا، والأردن، ولبنان بهذه المبادرة، ووصفها راديو دمشق بأنها بناءة، وقال عنها ياسر عرفات بأنها تشكل قاعدة جديدة ومقبولة لوضع أساس سلام عادل ودائم[1].

وعلى الرغم من ظهور معارضة فى المجلس الوطني لما ورد فى المبادرة السوفييتية عن حق إسرائيل فى الوجود والسيادة، فقد أقر، المجلس الوطني فى دورته الخامسة عشر فى نيسان / ابريل ١٩٨١ ، ترحيبه بها[2].

وجاءت الموافقة بناءً على توصية من اللجنة السياسية فى المجلس التي تتشكل غالبيتها من مندوبي المنظمات اليسارية،بما فيها الجبهة الشعبية، ومن اليسارين فى حركة فتح لكن المجلس لم يقرر إرسال وفد إلى موسكو لبحث التفاصيل قبل أن يتخذ موقفا نهائيا من المبادرة[3].

وقد رأى المجلس الوطني أن هذه المبادرة تشكل إطارا واسعا للسلام، وبصيغة ملؤها الإعجاب، ووصف هذا الإطار بأنه يأتي متجاوزاً ومحيطا ومستفيدا من كل المبادرات والتحركات الدولية السابقة، وأكد على أن هذه المبادرة قد شكلت رصيداً جديداً لنا فى عملنا السياسي[4].

ومع تصاعد التهديدات العسكرية فى لبنان، انقلب موقف المعارضة الفلسطينية، وعدل جورج حبش عن موقفه السابق المؤيد للمبادرة كذلك أسهم تصاعد العنف

(١)الهوري والموسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٥ .

(٢) منظمة التحرير الفلسطينية ، الدورة الخامسة عشر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٧ .

(٣) عدوان ، حركة فتح ١٩٦٨ ،١٩٨٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٨ .

(٤) منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطنى الفلسطينى، الدورة الخامسة عشر ، مصدر سبق ذكره، ١٩٨١ .

في أنحاء متفرقة من لبنان في تبديل الآمال التي أنعشتها مبادرة برجينيف(*).

## مشروع الأمير فهد:

بدأت تبرز في مطلع عام ١٩٨١ بوادر الحرب الشاملة على أرض لبنان، مع تجدد الصدام العسكري بين قوات الجبهة اللبنانية وقوات الردع السورية في نيسان/ ابريل من العام نفسه، وذلك في منطقتي بيروت، وزحلة، وانفجار ما عرف بأزمة الصواريخ بين سوريا وإسرائيل في الشهر التالي في منطقة البقاع(*).

وقد أقدمت إسرائيل في العاشر من تموز/ يوليو ١٩٨١ على تصعيد عسكري جديد، فقامت قواتها بشن غارات جوية عنيفة على مواقع عديدة للفصائل الفلسطينية في جنوب لبنان، استهدف القضاء على الوجود العسكري المسلح لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان فردت عليها قوات منظمة التحرير بقصف مدفعي كثيف، شمل ٤٢ مستوطنة، ومدينة، ومعسكراً. وقد استمرت حرب تموز/ يوليو حتى الرابع والعشرين من ذلك الشهر، أي بعد يومين من صدور قرار مجلس الأمن الدولي الذي طالب بالوقف الفوري للهجمات المسلحة في لبنان(١).

---

(*) أطلق مسلحون مجهولون النار على السفير الأمريكي، واختطفوا السفير الأسباني في بيروت الشرقية في نهاية آب/ أغسطس ١٩٨٠، ووقعت في آذار/ مارس هجمات أخرى على السفير الأمريكي وعلى مبنى السفارة في بيروت الغربية، انظر: الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٨٠٧.

(*) كانت الطائرات الإسرائيلية قد أسقطت في ٢٨ نيسان/ ابريل ١٩٨١ طائرتي هليكوبتر سوريتين فوق منطقة زحله، فقررت سوريا في اليوم التالي نصب شبكات صواريخ أرض جو سوفييتية، الصنع في البقاع وبعد قيام هذه الصواريخ باسقاط عدة طائرات استكشاف إسرائيلية من دون طيار، انفجرت أزمة الصواريخ بين البلدين، وقرر الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، إيفاد فيليب حبيب إلى الشرق الأوسط للتوسط بين الطرفين، انظر: الشريف، البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠١.

(١) عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٣.

وقد كرست نتائج تلك الحرب، وعلى عكس تقديرات حكام إسرائيل، الدور السياسي لمنظمة التحرير، باعتبارها طرفا أساسياً فى أزمة الشرق الأوسط، بل وكسبت اعترافا غير مباشر بها من الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل ، وإن كان عن طريق طرف ثالث (١).

فتقدمت السعودية بمبادرة عربية فى جهود التسوية السلمية فى الشرق الأوسط، ففى مؤتمر صحفى عقد فى مدينة الرياض فى ٧ آب/ أغسطس ١٩٨١ ، طرح الأمير فهد ولي العهد السعودي مبادرة سلام لحل النزاع فى الشرق الأوسط (٢). تتضمنت المبادئ التالية:

١- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .

٢- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل فى الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ .

٣- ضمان حرية العبادة، وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان فى الأماكن المقدسة .

٤- تأكيد حق الشعب الفلسطيني فى العودة إلى وطنه، وتعويض من لا يرغب فى العودة .

٥- خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

(1) Avner، A. Yaniv، Dilemmas of Security : Politics، Strategy and Israeli Experience in Lebanon (Oxford ، 1987) . P 89.

(٢) الشريف : البحث عن كيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٣ .

٦- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٧- تأكيد حق دول المنطقة للعيش بسلام.

٨- قيام الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ[١].

وقد لوحظ أن تلك المبادئ لم تتضمن أي إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، واكتفت بتأكيد ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، كما أكدت على حق دول المنطقة فى العيش بسلام، وهو ما يعني السلام لإسرائيل من جملة دول المنطقة. وقد ربط بعض الباحثين بين مساعي القيادة السعودية من أجل تنشيط جهود التسوية فى الشرق الأوسط فى تلك الفترة، رغبة من السعودية فى إنجاح المخطط الأمريكي الهادف إلى إقامة توافق استراتيجي فى مواجهة المد السوفيتي، وهو التوافق الذي من غير الممكن أن يتحقق إذا ما تركت القضية الفلسطينية دون حل وكان وزير الخارجية الأمريكي (الكسندر هيغ) قد دعا صراحة إلى قيام مثل هذا التوافق الاستراتيجي، وذلك فى الزيارة التي قام بها إلى عدد من بلدان الشرق الأوسط فى نسيان / ابريل ١٩٨١[٢].

وقد أثارت مبادرة الأمير فهد ردود فعل متباينة على الساحة الفلسطينية، ففى اليوم التالى من إعلان المبادرة علق خليل الوزير أبو جهاد عليها بأنها إيجابية[٣].

---

(١) الهور والموسى: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٨.

(٢) زهير المصري: اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح والتسوية، رسالة دكتوراة، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة، ٢٠٠٦ ص ١٩٩، أورده فيليب روند: الشرق الأوسط فى البحث عن سلام ١٩٧٣-١٩٨٢، باريس، المطبوعات الجامعية، ١٩٨٢، ص١٩٩.

(٣) عصام عدوان، حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص ؛ ٢٥.

ووصفها بأنها أكبر صوت عربي يوجه ضد أمريكا وسياستها فى المنطقة[1].

وبعد أربعة أيام أعلن ياسر عرفات تأييده لها.[2] وفى زيارة له إلى السعودية فى تشرين الثاني / نوفمبر صرح عرفات لمراسل صحيفة كويتية بقولة « مرة ثانية أؤكد ترحيبي بمقترحات الأمير فهد لحل النزاع، فى الشرق الأوسط .[3] لكنه بعد ذلك بأيام حاول ياسر عرفات أن يتخذ موقفاً وسطاً، فصرح بأنه رحب بالخطة لكونها تشكل أساسا مهما لحل النزاع لكن لنا تحفظاتنا وأكد على أنها خطة إيجابية، لكن ضغط الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، ودول جبهة الصمود والتصدي ألزم منظمة التحرير على رفض البند السابع لخطة فهد، وبدا واضحا تأثير سوريا فى هذا المجال[4].

ولذلك حاول عدد من مؤيدي المبادرة، ومثلهم فعل السعوديون، الإشارة إلى أن مضمون المبادرة مستمد من قرارات مختلفة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وسبق أن قبلتها المنظمة وسوريا على السواء[5].

واعتبرت الجبهة الديمقراطية على لسان أمينها العام أن مبادرة الأمير فهد التي تأتي فى سياق فشل مؤامرة الحكم الذاتي الإداري وتستهدف كسر النهوض الجماهيري و العربي، وفك العزلة عن «نظام السادات» ومأزق اتفاقيات كامب ديفيد وتحاول جر المنطقة العربية من جديد للركض وراء أوهام التسوية الأمريكية ، وأخذت على تلك المبادرة تجاهلها منظمة التحرير الفلسطينية، وحق الشعب

(١) الجبهة الشعبية ، محطات أساسية : مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩ .

(٢) كوبان : مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٣ .

(٣) المرجع نفسه ،١٨٤ .

(٤) نفسه ،ص ١٨٤ .

(٥) عصام عدون : حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥١ .

الفلسطيني فى تقرير المصير، وتجاوبها من خلال تجاهل الإطار الدولي لبحث القضية الفلسطينية مع مشروع الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط [1]. فى حين اعتبرتها الجبهة الشعبية بأنها مبادرة رجعية هدفها اسقاط الخيار العسكري، والتمهيد للاعتراف العربى بالكيان الصهيونى [2].

وقد ركزت الجبهة الشعبية على البند السابع من مبادئ تلك المبادرة، الذى يشير إلى حق إسرائيل فى العيش بسلام، وطالبت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، «أن تقول لكل الرجعيين العرب أنتم مخطئون جداً، وأن الهدف المرحلي الذى أقره المجلس الوطنى الفلسطينى الرابع باتفاق الجميع ينص بوضوح على أن أى جزء يتحرر من فلسطين يجب أن يتم بدون صلح، أو أى تفاوض، أو أى اعتراف بالكيان الصهيونى [3].

وقد أسدل الستار على المبادرة السلمية السعودية بعد الجلسة الافتتاحية اليتيمة التى عقدتها القمة العربية الثانية عشرة فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨١، والتى قررت تعليق أعمالها لإتاحة الفرصة أمام مزيد من التشاور، كما أكد على ذلك رئيس القمة ملك المغرب الحسن الثانى. وكان الإعلان عن عدم اشتراك الرئيس السوري حافظ الأسد فى أعمال القمة إلى جانب عدد من قادة جبهة الصمود والتصدى، قد أضعف القمة قبل التئام اجتماعاتها [4].

وبعد تعليق قمة فاس، أعلن الناطق الرسمي السعودي أنه «نظراً لإيمان المملكة

(١) حديث صحفى لنايف حواتمه فى : الحرية، (بيروت)، ١٦/ ١١/ ١٩٨١، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٨ .

(٥) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، صـ ٩٩ .

(٦) خطاب جورج حبش فى مهرجان أقيم بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لانطلاقة الجبهة الشعبية، بيروت ٨/ ١٢/ ١٩٨١، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٧-٤٨٨.

(١) الشريف: البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٤ .

التام بأن أى استراتيجية عربية يجب أن تحظى بالتأييد الجماعى لكى نستطيع دفع الموقف العربى إلى الأمام، فقد قام الوفد السعودي بسحب المشروع، مؤكداً لمؤتمر القمة أن السعودية على استعداد تام لأن تقبل أى بديل يجمع عليه العرب(٢).

ويعتقد عدد من الباحثين الغربيين أن منظمة التحرير الفلسطينية قد دفعت ثمناً غالياً، لرفضها مشروع فهد، مشيرين فى هذا السياق إلى أن اسرائيل بدأت بعد تأكدها من فشل المشروع تحضر جدياً لعملية غزو لبنان، ونجحوا فى مطلع عام ١٩٨٢ فى الحصول على ضوء أخضر من واشنطن لتنفيذ عملية الغزو هذه(٣).

وبعد خروج قوات منظمة التحرير من بيروت، استؤنف مؤتمر القمة العربي فى فاس فى ٦-١٠ أيلون/ سبتمبر ١٩٨٢، وقرر اعتماد مبادئ فهد السابقة، مع تعديل طفيف فى البندين الرابع والسابع، حيث أكد المبدأ الرابع على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشرعى والوحيد، وتعويض من لا يرغب فى العودة، أما البند السابع الذى أثار الجدل، فقد صيغ من جديد، ونص على أن «يضمن مجلس الأمن الدولي السلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة »وكانت الإضافتان الملموستان فى البندين المذكورين بطلب من ياسر عرفات(٤).

---

(٢) شؤون فلسطينية (بيروت) العدد (١٢٢-١٢٣)، كانون الثانى (يناير) - شباط (فبراير) ١٩٨٢، ص ٢٢٥-٢٣٠ .

(٣) الشريف: البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره ص٣٠٤، عن الان غريش: (م.ت.ف.)، تاريخ واستراتيجيات، نحو الدولة الفلسطينية، منشورات سباغ بابيروس/ باريس، ١٩٨٣ صـ٢٤٦ .

(٤) عصام عدوان: حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٢. للمزيد انظر: جامعة الدول العربية: القرارات السياسية الخاصة بقضية فلسطين، الأمانة العامة، الإدارة العامة لشؤون فلسطين، ١/ ١/ ١٩٨٥، ص٦٠-٦١ .

وفى هاتين الإضافتين دليل على أن المغزى من رفض منظمة التحرير لمبادرة فهد خلوها من أى إشارة لمنظمة التحرير، وحقها فى تمثيل الشعب الفلسطينى من جهة، ومن جهة ثانية رفض منح إسرائيل العيش بسلام قبل الاعتراف بدولة فلسطينية لها الحق فى العيش بسلام.

واعتبر التقرير السياسى للمجلس الوطنى فى دورته السادسة عشرة (١٠ شباط/ فبراير ١٩٨٣) أن موافقة منظمة التحرير على مشروع قمة فاس كان للحيولة دون موافقة العرب على مشروع الرئيس الأمريكى ريغان، الذى قدمه فى الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، واعتبر التقرير أن مشروع فاس هو سلاح قوي فى أيدينا يجب ألا نتخلى عنه، وأنه مشروع الحد الأدنى للحقوق الفلسطينية، ودعا البيان السياسى للمجلس الوطنى إلى ضرورة تكامل مشروع فاس مع العمل العسكرى لتعديل ميزان القوى لصالح الفلسطينيين[1].

وقد أثار مشروع فاس مسألة اعتراف الأنظمة العربية بعد النظام المصري بإسرائيل وقبول التعايش معها، صحيح أن الشروط التى وضعها مؤتمر فاس للقبول بالوجود الاسرائيلى تختلف عن شروط كامب ديفيد من حيث إنها تنص على جلاء اسرائيل عن كل الأراضى التى احتلتها فى حرب ١٩٦٧، وإزالة المستوطنات، وإقامة دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع. وبعبارة أخرى فإن مؤتمر قمة فاس قد تجاوز اللاءات الثلاث، وحدد إطاراً للصلح مع اسرائيل، إلا أنه تحول مهم فى موقف الرفض العربى الرسمى للاعتراف بإسرائيل.

غير أن مسألة الاعتراف بالوجود الإسرائيلى التى تضمنها مشروع فاس لم تلق اتفاقًا بين فصائل المقاومة الفلسطينية، فبعضها رفض هذه المسألة لاعتبارات

(١) عصام عدوان: حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣/ مرجع سبق ذكره ص ٢٩٥

تكتيكية، والبعض الآخر رفضها على أسس مبدئية، فبعد أيام من انتهاء أعمال قمة فاس، تبنت الجبهة الشعبية ومعها ثلاثة تنظيمات هى: منظمة الصاعقة، والجبهة الشعبية-القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبى، بياناً مشتركاً أكدوا فيه على أن الإقرار بحق إسرائيل فى الوجود يمثل انتهاكاً صارخاً لقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى، وانتقد البيان القوى المهيمنة على منظمة التحرير، بعد أن كانت المنظمة قد رفضت رسمياً مشروع فهد فى قمة فاس الأولى عام ١٩٨١، معتبره أن أعمال قمة فاس يندرج فى إطار محاولات بعض الأنظمة العربية فى احتواء المقاومة الفلسطينية سياسياً، وجرها إلى مستنقع التسوية السياسية «التصفوية خطوة وراء خطوة»[٢].

## مبادرة ريغان:

يمكن القول إنه مع خروج آخر قافلة من قوات الثورة الفلسطينية من بيروت فى أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، بعد إقتتال مرير، دام قرابة الثلاثة أشهر فى معركة غير متكافئة مع قوات جيش الإحتلال الاسرائيلى البرية والبحرية والجوية، طرحت الإدارة الأمريكية مبادرة على لسان الرئيس الأمريكى رونالد ريغان، فى خطاب ألقاه بتاريخ ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ قال فيه: «إن الحرب اللبنانية قد اثبتت عدة أمور، لكن اثنتين من نتائجها أساسيتان لعملية السلام.

الأولى: أن الخسائر العسكرية التى لحقت بمنظمة التحرير لم تقلل من تشوق الشعب الفلسطينى إلى حل عادل لما يطالب به، والثانية: فيما اثبتت الانتصارات العسكرية التى حققتها إسرائيل فى لبنان أن قواتها المسلحة هى فى المرتبة الأولى فى المنطقة، فإن هذه القوات لا تستطيع وحدها جلب سلام عادل ودائم لاسرائيل

(٢) التقرير السياسى الصادر عن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى دورتها الرابعة حول حرب لبنان، منشورات دائرة الإعلام المركزي، آذار/ مارس ١٩٨٣، ص ٨٤-٨٥.

وجيرانها[1].

ثم انتقل الرئيس الأمريكى إلى مبادرته لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط، حيث انطلق من تأكيد أهمية التوفيق بين المتطلبات الأمنية المشروعة لإسرائيل، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، ودعا إلى اشتراك الأردن والفلسطينيين، دون إشارة ريغان إلى منظمة التحرير فى مفاوضات مع اسرائيل، بهدف تمكين السكان الفلسطينين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، - كما ورد فى اتفاق كامب ديفيد- من التمتع بحكم ذاتي كامل لشؤونهم الخاصة، وإجراء انتخابات حرة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتى، تثبت حسن نواياها، خلال الفترة الانتقالية التى ستمتد على مدى خمس سنوات، وأشار فى سياق تطرقه إلى الوضع النهائى للضفة والقطاع، إلى أن الولايات المتحدة «لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن تؤيد ضمها أو السيطرة الكاملة عليهما من جانب إسرائيل، لكنه رأى أن حكماً ذاتياً للفلسطينيين يرتبط بالأردن، ويوفر أفضل فرصة لسلام دائم، وعادل، وثابت، معتبراً أن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، الذى يقوم على اساس مقايضة الأرض مقابل السلام، يبقى فعالاً بمجمله كحجر الأساس لجهود السلام. أما فيما يتعلق بمستقبل مدينة القدس، فقد شدد على ضرورة أن تبقى القدس غير مجزأة، على أن يتقرر وضعها النهائى فى المفاوضات»[2].

والملاحظ أن مشروع ريغان جاء مترافقاً مع الوضع العربى السيئ، وبعد إضعاف البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية فى لبنان، ومن هنا جاء قول ريغان بأن

(١) الهور والموسى: مرجع سبق ذكره، ص٢١٦ .

(٢) انظر النص الكامل لمبادرة ريغان، منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطنى الفلسطينى- الدورة السادسة عشرة من ١٤-٢٢ شباط ١٩٨٣، الجزائر، صـ ١٢٣-١٣٢ .

دولة فلسطينية مستقلة لن تؤمن سلام. ويمكن تحقيقه فقط من خلال الأردن التى تنظر لمثل هذه الفرصة، والعودة لمشروع الملك حسين عام ١٩٧٢.

وكان واضحاً أن مشروع ريغان، الذى أعطى زخماً جديداً للخيار الأردنى قد استهدف تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية فى العالم العربى، عشية استئناف أعمال القمة العربية الثانية عشرة، والتى اهتزت كثيراً نتيجة الدعم الأمريكى السافر لإسرائيل خلال غزوها للبنان.

وقد أثارت هذه المبادرة سجالاً حامياً داخل الساحة الفلسطينية، جعل أنصار «الرفض» يقفون من جديد فى مواجهة أنصار «القبول»، ولاسيما بعد أن صدرت تصريحات من بعض قادة حركة فتح، وعن رئيس المنظمة ياسر عرفات، مضمونها الإيحاء بوجود نقاط إيجابية فى المشروع المذكور يمكن الاستناد إليها لتطويرها[1].

وفى إشارة وجهها إلى شعوب العالم، أشار عرفات إلى « أن من حقنا فى منظمة التحرير أن نعتبر مشروع الرئيس ريغان... من دون أى معنى ما دام لم يترافق مع إجراءات عملية لممارسة الضغط على حكومة إسرائيل. وفى حال اتخاذ مثل هذه الإجراءات يصبح ممكناً القول إنه يتضمن شيئاً جديداً، وذا مصداقية»[2].

وخلافاً لهذا الموقف الذى لم يغلق الباب كلياً فى وجه مشروع ريغان، قوبل المشروع برفض شامل من جانب فصائل منظمة التحرير الأخرى، فأكدت كل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية على أن مشروع ريغان الذى يندرج فى إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى قطف ثمار العدوان الاسرائيلى على لبنان، قد جاء ليؤكد التزام الولايات المتحدة بنهج كامب ديفيد، رافضاً الإقرار بحق تقرير

(١) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠١.

(٢) الشريف: البحث عن كيان. مرجع سبق ذكره، ص ٣١٣.

المصير للشعب الفلسطيني كممثل شرعي ووحيد، وليطرح حكماً ذاتياً مرتبطاً بالأردن، محولاً قضية الشعب الفلسطيني إلى مجرد قضية حدودية بين إسرائيل والأردن [1].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الجبهة الشعبية ظلت على مواقفها الرافضة للمشاريع والمبادرات السلمية المقترحة، عدا موافقتها على مشروع بريجنيف في بداية الأمر، وهذا يبين أن الاستقطاب الدولي كان له دور كبير في تحديد المواقف الفلسطينية، حيث كانت الجبهة الشعبية قد أيدت المبادرة السوفييتية حين أعلنها الأمين العام للحزب الشيوعي، وعارضت في الوقت نفسه مبادرة الأمير فهد، بالرغم من التشابه الكبير بين المبادرتين، كما أن التناقض والاختلاف في مواقف فصائل اليسار الفلسطيني بشكل عام يدل على التأثر بمواقف الاتحاد السوفييتي أكثر منه دلالة على التمسك بموقف فلسطيني ثابت من قضايا استراتيجية تتعلق بالثوابت الفلسطينية.

ويمكن أن نفسر ذلك بما يلي:

- تشترك الجبهة مع الاتحاد السوفييتي في المنطلقات الفكرية.
- أي نظام عربي يفترض أنه ضمن المعسكر الذي يعمل لتحرير فلسطين ،لأن قضية فلسطين هي قضية عربية في منشئها وحلها، أما السوفييت فهم أصدقاء أجانب، وفي أحسن الأحوال هم حلفاء لحركة التحرير الوطني الفلسطينية.
- إن قيادة الجبهة الشعبية لا شك أنها راعت حسابات السوفييت، والتوازنات

(١) مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت، التقرير السياسي الصادر عن الدورة الموسعة للجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، منشورات الإعلام المركزي، كانون الأول (يناير) ١٩٨٢، ص٢٠-٢١، انظر أيضاً: الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره صـ٩٩-١٠٠ .

الكبرى التي تحكم مواقفهم، ومن هنا كانت تلك المرونة النسبية في تعامل الجبهة الشعبية مع الميل السوفييتي لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي سلمياً.

ومهما يكن من أمر فإن الجبهة الشعبية قد رفضت الحلول السلمية بشكليها الجزئى والشامل، ورفضت أى تفاوض مع العدو فى شأن مستقبل الأراضى الفلسطينية المحتلة، نظراً إلى اعتقادها أن موازين القوى الراهنة لن تسمح إلا بتسوية استسلامية تكون على حساب الشعب الفلسطينى وحقوقه الوطنية، وفى مصلحة إسرائيل والإمبريالية، وتضمن الاعتراف ببقاء اسرائيل، وحماية المصالح الامبريالية فى المنطقة، كما نددت الجبهة بجميع الأطراف التى تعمل لتحقيق مثل هذه التسويات، ودعت إلى التصدى لكل أشكال التسوية، والعمل لإحباط تمرير الحلول المقترحة. لكن يمكن القول أيضاً أن الجبهة الشعبية كانت تبالغ فى تصور قوتها الخاصة، وفى تماسك تحالفاتها الإقليمية والدولية، فقد كانت قوية - إلى حد كاف- لتؤدى دور المعطل فى اطار منظمة التحرير الفلسطينية، لكنها كانت عاجزة عن تقديم استراتيجية، تتباين فيها عن استراتيجية حركة فتح التى تقود منظمة التحرير الفلسطينية.

◆◆◆